

هُوَ لَكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ

اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى الْكُتُبِ نَبِيٌّ مَوْظُوعٌ فِي أَنْطَبَا الْكِتَابِ بِمَنْحَا وَمِنْ الْمَعْرِفِ
تَوْفِيقُ الذِّاتِ أَنْزَلَ عِبْدَهُ وَأَظْهَرَ مَا بِالْأَلْفَا اسْمُ عَلِيٍّ هَذَا النَّافِعُ مِنَ الْعَالَمِ الْمُسَوِّدِ

الْحَسَنُ بْنُ
الْحَاشِيَةِ يَعْقُوبُ بْنُ
الْحَسَنِ

الْمَشْهُورُ
وَالْمُحْسَنُ

مُهْتَدِي مُحَمَّدٍ أَيُّهَا الرُّشِيدُ لَمْ وَفَاضِلُ مَفْتِيٍّ مَجُورِيٍّ وَسَعَى سَيِّدِ شَاهِدِ كِتَابِ
بِأَمْلَاءِ فَدَا بِيَرْسُوتِ أَخْلَفَتْ عَائِيزِلُ جَلِيلُ مَحْمُودِيَّتَا وَيَكُوشِشُ بَلِيغُ كَلِمَاتَا جَزَائِشَا

مَطْبَعُ بَرِيدِ هَلْ أَلَا الْكُشَلِ شَلِيلُ
وَلَدَتْ هَنْدُو بَاهْتَا أَلَا الْكُشَلِ طَبْعُ

[illegible]

[illegible][illegible]

على المجموع وعلى كل جزء منه عند الأصوليين ويمكن ان يقال ان غرضهم
من التعريف به هو ان يراد بالقرآن الكلام النفس كما قيل في قوله صلى الله
عليه وسلم القرآن غير مخلوق ثم علم ان الاوصاف المختصة المشتركة بين الكل
والجزء هي الاعجاز والنزول والكتابة والنقل والتواتر بلا شبهة وما التسمية
فليست عند المتأخرين شبهة في كونها جزء منه انما شبهة في
كونها انة جزء اية فلم لا يتبادر بها القراءة المفروضة لا لعدم
كونها قرانا والمصنف ترك الوصف الاول وقال المنزلة على الرسول المكتوب
والمصاحف المنقولة عن ابي عن الرسول عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة
لان فائدة الاعجاز هو الاعلام بان من الله تعالى فلما علم ذلك بقوله
المنزل على الرسول لم يحتج الى ذكره واحتراز بالقيد الاول عما لم ينزل وبقيده
بالرسول عما انزل على غيره مع ان في ذكر الانزال بيان لجهة شرافته و
بالقيد الثاني عما نسخت تلاوته وبالثالث عما اختص بمصحف ابي
مسما نقل عنه بطريق الاجاد وبقوله بلا شبهة عما اختص بمصحف

القرآن في صحت نقله في كل زمان ومكان
والثبوت في صحت نقله في كل زمان ومكان
والثبوت في صحت نقله في كل زمان ومكان
والثبوت في صحت نقله في كل زمان ومكان

من مجموع ما في القرآن من حقائق لا يتصور ان يكون في غيره
من مجموع ما في القرآن من حقائق لا يتصور ان يكون في غيره
من مجموع ما في القرآن من حقائق لا يتصور ان يكون في غيره
من مجموع ما في القرآن من حقائق لا يتصور ان يكون في غيره

من مجموع ما في القرآن من حقائق لا يتصور ان يكون في غيره
من مجموع ما في القرآن من حقائق لا يتصور ان يكون في غيره
من مجموع ما في القرآن من حقائق لا يتصور ان يكون في غيره
من مجموع ما في القرآن من حقائق لا يتصور ان يكون في غيره

المراد من قوله تعالى في القرآن الكريم...
قوله تعالى في القرآن الكريم...
قوله تعالى في القرآن الكريم...

ابن مسعود لما نقل عن طريق الشريعة وهذا مبنى على ان المشهور واحد
قسمي المتواتر على ما هو رأي الجصاص وبجهد دفع وهم ذهب بالذهب
بالمخلاف المقصود من حمل المتواتر على المشهور وقال الشارح المحقق انما لم
يتعرض للاعجاز لان اصله الاحكام لا تتوقف عليه وانما تتوقف على
ما ذكر من الاوصاف في نظر لان ثبوت الاصلية في الكتابية ايضا
وهو اي القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا في قوله عامة العلماء اراد بان
اللفظ مطلقا حيث قسم الى العام والخاص وغيرها وكثيرا ما يطلق
على ترتيب الالفاظ مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على وقوا
يقتضيه الطبع لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق
وعلى الالفاظ المترتبة هذا الاعتبار ووجه اختيار النظم على اللفظ
برعاية اللاب فانه حقيقة في جميع اللؤلؤ في السلك بخلاف اللفظ فانه
حقيقة في الرمي اشارة الى ان كلماته كاللؤلؤ وانما قال في قوله عامة

المراد من قوله تعالى في القرآن الكريم...
قوله تعالى في القرآن الكريم...
قوله تعالى في القرآن الكريم...

المراد من قوله تعالى في القرآن الكريم...
قوله تعالى في القرآن الكريم...
قوله تعالى في القرآن الكريم...

المراد من قوله تعالى في القرآن الكريم...
قوله تعالى في القرآن الكريم...
قوله تعالى في القرآن الكريم...

لان كلمات تفسير
 لاتساوى كلمات القرآن بل فيها
 زياده وتفاوت بل ارباب تفسير
 كما هو لنا خبير في تفسير
 تفسير ابن عباس في التلخيص على التوسعة
 فخر الدين محمد بن التلخيص
 ارتقا القرآن للعلم بالاحكام
 بالنبوي وارتقا العلم بالعربية
 الى النبوي في قوله تعالى
 في قوله تعالى لا تدرى ان
 ما جازم له قوله لا تدرى ان
 ما جازم له قوله لا تدرى ان
 ما جازم له قوله لا تدرى ان
 ما جازم له قوله لا تدرى ان

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

ثم هذا الاختلاف اما مختص بالفارسية

2

[illegible]

لكونها قريبة من العربية في الفصاحة على ما قيل وغير مختص بها
 واما وجوب سجدة التلاوة بالقرارة الفارسية للاختياط لوجود

الركن الاصل المقصود اعني المعنى واقسام النظم والمعنى فيما يرجع

الى معرفة احكام الشرع اربعة قال الشارح المحقق قوله فيما يروى عن

احتراز عن القصص والأمثال ونحوه فتوهم بعض الناظرين

ان مقصوده از القصص مثلا لا ينقسم كذلك الى الاقسام الاربعه

و فيه نظر لان مقصود الشارح ان الكتاب قسمان اخر سو الاقسام

المذكورة فإن بعض قصص وبعضها مواعظ وبعضها مشاهد

مع انہا خارجہ عن الاقسام الاربعہ من حیث کونہا کذلک فیجب

اعتبار التقيد بما قيد كيلا يرد ذلك ويجزئ التفسيرات

رابعة أن اللفظ يدل على المعنى لا يدل على الوضع ودلالة اللفظ على

المداول واستعماله فيه فقسيم اللفظ بالنسبة الى معناه ان

کاف باعتبار وضعیله فی الاول و آن کان باعتبار دلالت علیله

فان اعتبر فيه الظهور والخفاء فهو الثاني والا فهو الرابع و

آیات حکیمت

ان القرآن على مقتضى بيان
من الحركات اقل
المتشابهات اقل
قال القرآن لا يخفى
الاحكام على رتب
على رتب ادنى
الذکر بالقياس الى
المصنف

الفاروق نقيب المشركين والبنو النضير افسدوا على اهل بيت النبوة

سید الدین

سیدنا ابوبکر صدیق رضی اللہ عنہ

قوله الملة في كتابات
سؤال وهو ان اللغة هي ذوات اللغة عن
عبارة عن اللفظ الموضوع في شئ من الملة وما هو
ذكر الصيغة لانها اول الملة في اللغة واما
في الجواب ان ذوات اللفظ هي الملة واما
الحرف فهي مادة الحروف من اللغة واما
الما كان اجابته بقوله بقرينة فان قيل
فالما كان المراد باللفظ المادة وبالصيغة
الوضع الطبع تقدم المادة على الصيغة
لوجوه آخر ويطلب في الملة طبعاً طبعاً
بالصيغة في اللفظ لانها اول الملة في اللغة
بين قولين واما

[illegible]

[illegible]

البعض الباقي فهو الما قبله والا فهو المشترك الخاص وهو كل لفظ ذكر
كلمة كل في التعريف وان كان لا يناسب مقام التعريف لتعلم منه طرد
التعريف صريحا وهو استلزام الحد للمحدود فكأنهم قالوا الخاص لفظ
الحد وقالوا كما صدق للفظ الموصوف بما وصف بصدق وعليه انما
فالتعريف انما هو للحقيقة وذكر كلمة كل لاحاطة الافراد وانما ذكر
اللفظ ههنا مع انه علم مما سبق ان هذه الوجوه وجوه اللفظ والمعنى
للتبنيه على ان الخصوص من صفات الالفاظ حقيقة وضع حرج
به المهمات لمعنى اى الجنس المعنى فيتناول لما هو موضوع المعنيين
او اكثر وقد حمل الشارح المحقق على المعنى الواحد الايام في الاسلاك

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

ان يكون معلوماً ومفهوماً في الوجود كمالاً
 وعلى الوجود كمالاً في الوجود كمالاً
 وهو لا يكون الا بالوجود كمالاً
 من نفس التعريف الطول منها
 قوله وهو ليس كمالاً في الوجود كمالاً
 التام من بين الله والمحدود في الوجود كمالاً
 اذا وجد الحد وجه المحدود في الوجود كمالاً
 وبالله التام من بين الله والمحدود في الوجود كمالاً
 في الوجود كمالاً في الوجود كمالاً

الشامل للقسمين فاذكره ابويسر الخاص ما يتناول فردا كالرجل و
المرءة والغرض من تحديد القسمين كل قسم على حدة هو الاشارة
الى ان الخصوص مجرء في المعاني والسميات بخلاف العموم فانه
لا يجيء الا في السميات ولهذا ذكر في تعريف المشترك هو ما
اشترك فيه معان او اسام لا على سبيل الانتظام ليكنوا اشارة
الى ان الاشتراك مجرء في القسمين كالخصوص فاعترض عليه بان
لا شك ان قولنا كل علم كذا عام وانما في العموم عن المعنى الذي
هو بازاء اللفظ لانه من صفات اللفاظ كالخصوص كما اشار اليه
هذا انه قال المحقق في شرح المختصر ان العموم من عوارض اللفاظ
فاذا قيل هذا اللفظ عام صدق على سبيل الحقيقة واما في المعنى
فاذا قيل انه عام هل هو حقيقة ام لا ففيها ثلثة مذاهب اولها

[illegible][illegible][illegible]

وكنيت في الاول غير مهمل لان
 الوقت بطريقه فلو لم يثبت بانها غلط العاصه وكون
 واما في فصل كذا في قوله كل نقط
 فلو لم يثبت بانها غلط العاصه وكون
 واما في فصل كذا في قوله كل نقط
 فلو لم يثبت بانها غلط العاصه وكون

30/10/2011

لأن العموم لا يجزئ في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراد من قوله
بجمعاً من المسميات ما فوق الاثنين فإن التثنية كاسماء العدد داخلته
في الخاص ثم إنه لم يعتد بالاستغراق في تعريف العام تبعاً لما عليه
أكثر علماء ما وراء النهر ويؤيد ذلك فيه إجماع المنكر فانحصر الأقسام
في الأربعة وصاحب التوضيح ذكر لجمع المنكر مقام الماويل إسقاطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشرح تظهر في إجماع الشخص
البعض فمنهم من لا يجوز التمسك بعمومه لأنه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى الغموض باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم إن إجماع المنكر عند
البعض مستغرق كتموه خير من جرادة وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر من كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العام
كما هو مختار المحققين يكون إجماع الغير المستغرق واسطة بين
الخاص والعام وقوله لفظاً أو معنى تفسير للأنظام فالأول ما يدل
بصيغته على الشمول كصيغة الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه باعتبار
المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرهط فانها عامة

۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰

لأن العموم لا يجيء في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراد من قوله
بمعنا من المسميات ما فوق الاثنين فإن التثنية كاسماء العدد داخله
في الخاص ثم إنه لم يعتد بالاستغراق في تعريف العام تبعاً لما عليه
أكثر علماء ما وراء النهر ويؤيد ذلك فيه إجماع المنكر فانحصرت الأقسام
في الأربعة وصاحب التوضيح ذكر لجمع المنكر مقام الماويل إسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح تظهر في إعمال الشخص عنه
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعموم لا يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم إن إجماع المنكر عند
البعض مستغرق كقوة خير من جرادة وعند البعض غير مستغرق
كما هو لظاهرهم كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العام
كما هو مختار المحققين يكون إجماع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً أو معنى تفسيراً للأنظام فالاول ما يلي
بصيغة على التثنية كصيغة الجمع والثاني ما يكون التثنية باعتبار
المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرهط فانها عامة

منه
الفرقة في الخصم
كن في الاستنار
سنة ان يفتح
التحريم كالمشقة
من بياض التوريق
الاكثر او اقل شي
بيل على وجهه فلا يكون
الشيء من الجواب

انما هو

بالعام اذا كان معلوما بغير الاستحسان بالاختصاص
اذا كان مجهولا في بعض النسخة لا يجوز
فقد روي في غير هذه النسخة ان
استثنى ما عداها من غيرها
عامة حكمه في الاستحسان

والله اعلم بالصواب

فان قيل لا يخلو احداهما بالكلية فالمخصص كان مجهولا
مساو لا ما هو مجهول وعند السامع من جهة استقلاله يسقط
بنفسه لا يتعدك جهالة الى العام كالناظر المجهول ومن جهة عدم
استقلاله بوجبه الى العام وسقوط الاحتجاج به لتعدك جهالة
التي هي في استثناء المجهول فوق الشك في سقوط العام وقد كان ثابتا
بيقين فلا يزول بالشك بل يتمكن فيه شبهة جهالة تورث زوال اليقين
فيوجب العمل دون العلم وان كان معلوما اي مساو لا ما هو معلوم
عند السامع من جهة استقلاله يصح تعليله كما هو الاصل في النصوص
للمستقلة فيوجب جهالة فيما يقتضيه العام اذ لا يدرك خبره باليقين
فينبغي ان يسقط العام من جهة عدم استقلاله يصح تعليله كما هو
مذهب الجبائي كما لا يصح تعليله بالاستثناء لانه ليس نصا مستقلا بل
بمنزلة وصف قائم بصدق الكلام دال على عدم دخوله المستثنى في حكم
المستثنى من عدم لا يعطل فيكون ما وراء المخصوص معلوما فيجب ان يبقى
بحا فوق الشك في عدم جحمة العام فلا تطل الحجية الثابتة بيقين بل

من كل منهما ولا يخلو احداهما بالكلية فالمخصص كان مجهولا
مساو لا ما هو مجهول وعند السامع من جهة استقلاله يسقط
بنفسه لا يتعدك جهالة الى العام كالناظر المجهول ومن جهة عدم
استقلاله بوجبه الى العام وسقوط الاحتجاج به لتعدك جهالة
التي هي في استثناء المجهول فوق الشك في سقوط العام وقد كان ثابتا
بيقين فلا يزول بالشك بل يتمكن فيه شبهة جهالة تورث زوال اليقين
فيوجب العمل دون العلم وان كان معلوما اي مساو لا ما هو معلوم
عند السامع من جهة استقلاله يصح تعليله كما هو الاصل في النصوص
للمستقلة فيوجب جهالة فيما يقتضيه العام اذ لا يدرك خبره باليقين
فينبغي ان يسقط العام من جهة عدم استقلاله يصح تعليله كما هو
مذهب الجبائي كما لا يصح تعليله بالاستثناء لانه ليس نصا مستقلا بل
بمنزلة وصف قائم بصدق الكلام دال على عدم دخوله المستثنى في حكم
المستثنى من عدم لا يعطل فيكون ما وراء المخصوص معلوما فيجب ان يبقى
بحا فوق الشك في عدم جحمة العام فلا تطل الحجية الثابتة بيقين بل

تمكن فيه ضرب شبهة بهذا الاحتمال الذي نشأ من دليل ظاهر
 فيوجب العمل دون العلم فالحاصل ان المخصص المجهول باعتبار وصفت
 لا يبطل العماد وباعتبار حكمه يبطل والمعلوم بالعكس فوقع الشك في
 بطلانه والشك لا يرتفع اصل اليقين بل وصفه والمشاركة اي المشتركة
 فيه فان المفهومات مشتركة وهو مشترك فيه وهو مشترك في
 اي لفظ مشترك فيه في ذلك اللفظ وهذا الاشتراك لغوي لا
 اصطلاحى فلا دور معان واسام المراد من المعاني اما مفهومات
 الالفاظ فيحمل الاسامى على الالفاظ الدالة عليه باللفظ العين يحتمل ان
 يجعل امثالا لاشتراك المعاني بان يجعل موضوعا باذنه معاش الشمس
 والينابيع والذهب والركبة والعين والسفينة وغيرها ويحتمل ان
 يجعل امثالا لاشتراك الاسامى بان يجعل موضوعا باذنه هذه الالفاظ
 واما ما يقابل الاعيان كالعلم والجهل فيحمل الاسامى على المسميات
 الاعيان فكان لفظ العدم مثالا للاسامى ولفظ السمع لازالة ملك المبيع
 بمقابلة الثمن وبالعكس مثالا للمعاني ثم ان قد خرج بهذا القيد الخاص

على تقدير علمها
 على تقدير علمها

قوله تعالى اصل من اصل
 قوله تعالى اصل من اصل

قوله تعالى اصل من اصل
 قوله تعالى اصل من اصل

قوله تعالى اصل من اصل
 قوله تعالى اصل من اصل

[illegible][illegible]

من الغنيمة ولو دخل الواحد منكم من
الغنم في ابنه يافض فله من الغنم الجواب
لا يافض من الغنم الجواب
ان سئل ما حاشية الانبياء في الغنم الجواب
عن تعقيب الغنم الجواب
اولاد الانبياء الجواب
ومن اولادهم الجواب

(۱) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۲) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۳) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۴) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۵) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۶) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۷) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۸) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۹) من الشرايين بين الجفون والبطون
 (۱۰) من الشرايين بين الجفون والبطون

[illegible]

بغالب الرأي أي بغالب الظن سواء حصل بخبر الواحد والقياس أو
التأمل في نفس الصيغة كما في ثلثة قرو ومغنى كونه من اقسام النظم
صيغة ولغة أن الحكم بعد التأويل أيضا إلى الصيغة لا إضافة الحكم إلى اللفظ
الأقوى أولى لهذا كان الحكم في المنصوص عليه مضافا إلى النص لا إلى
العلّة لانه أقوى منها وإن كان في غير محل النص مضافا إلى العلة بخلاف
المفسر لا في التفسير اللاحق به مثله في القوة فيجوز أيضا فتر المفسر
واعتراض عليه الشارح بأنه لا يلزم من كون الحكم مضافا إلى الصيغة
بعد التأمل أن يكون من اقسام النظم صيغة ولغة لظهور أنه لم يصر قسما
بمجرد النظم كما في باقي الأقسام بل مع ما عرض له من الترجيح المحال
بالقياس وخبر الواحد وهو غير الوضع فلا يكون من اقسام النظم
الحاصل بمجرد الوضع بل مع ملاحظة امر آخر وجوابه أنه إذا علم الحكم
بالقياس وخبر الواحد يستدل الحكم إلى النص لا نه أقوى والقياس
خبر الواحد يدفع مزاحمة الغير فاذا رفع تلك المزاحمة افاد الحكم
بمجرد الصيغة فيكون من اقسام النظم صيغة ولغة وأعلم أنه

[illegible]

✓

لا يخجلون ثبت بالبراهين فلا خلاف في صحتها
 بل ثبت بالبراهين والبراهين فيكون الثابت
 لا يخجلون ثبت بالبراهين فلا خلاف في صحتها
 بل ثبت بالبراهين والبراهين فيكون الثابت
 لا يخجلون ثبت بالبراهين فلا خلاف في صحتها
 بل ثبت بالبراهين والبراهين فيكون الثابت

قد اختلف العلماء فيما هو المراد من ثلثة قروء فحملها الشافعي ومن
معها الطهر وحملها ابو حنيفة ومن تبعه على الحيض وجوه التزجيم
بين الفريقين مذكورة في المطولة والثالثة لا حالي ان الحمل على الحيض
العمل بالعدة اذا كانت بلا طهار بخلافها اذا حلت القروء على الاطهار فانه
لا يستلزم العمل بالعدة بالحيض فالعمل بالعدة بالحيض عمل بما هو لقطع
به بخلاف العمل بالعدة بالحيض فانه مشكوك فيه وحكمه اى حكم الماولة
وجوب العمل به اى الماولة على احتمال الغلط لان التأويل لا يكون الا باظهر
وهو يستلزم احتمال الغلط والقسم الثانى من الاقسام المذكورة فى جواز العمل
اى فى طرق اظهار المعنى ومما يترتب على ذلك النظم والقسم الاول كان فى تقسيم النظم
بنفسه بحسب توحد المعنى وتكرره وهذا القسم تقسيمه بعد التركيب بحسب
ظهور المعنى للسامع درجاته لان المراد بالبيان ههنا اظهار المتكلم المعنى للسامع
وذلك انما يكون بعد التركيب انما قدم هذا القسم على القسم الذى قبله
ثالثا مع ان ظهور المعنى وخفائه فرع الاستعمال الذى باعتبار اشارة القسم الثالث
لان ملحوظ المتكلم الذى هو مقام الافادة اظهر المعنى للسامع ولا يترتب
عليه الاستعمال فلذا قدم هذا القسم على ما يأتى وبعض العلماء قد جعلوا
جعلنا ثانيا على الثانى نظرا الى ان الظهور والخفاء للسامع فرع الاستعمال وهو

[illegible][illegible]

هذا هو الوجه الثاني في بيان وجه التاويل... ان وجه التاويل في قوله تعالى فان كان...

اي وجه البيان اربعة لانه ان ظهر معناه فاما ان يحتمل التاويل اولاً فانه
احتمل التاويل فان كان ظاهراً معناه بمجرد صيغة فهو الظاهر والا فالنصر
ان لم يحتمل التاويل فان قبل النسخ فهو المفسر ان لم يقبل فهو المحكم الظاهر
هو ظاهر المراد منه اي لفظ وضع المراد منه اي من ذلك اللفظ بنفس الصيغة
اي لسانها اذا كان عالماً باللغة وهو احراز عن الخفاء والمشكل والمحل
والمتشابه والنص ما خوذ من قولهم نصبت اليد اذا حملتها على السير فوق
العتاد بالتكليف وفي مجلس العرس نصبا لزيادة ظهوره على سائر المجالس بنوع
تكلف وكذا الكلام بسبب السوق وهو اي النص ما اي لفظ ازداد وضوحاً
على الظاهر اي ازداد وضوحاً على وضوح الظاهر بمعنى في المتكلم له ليس له
صيغة في الكلام تدل عليه صعباً يفهم بالقرينة التي اقترنت بالكلام انه
هو الغرض للمتكلم عن السوق نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
الاية فانه ظاهر في الاطلاق اي في اباحتها لكم ما طاب لكم من النساء لا يفهم
بمجرد سماع الصيغة وفيه اشارة الى ان الاصل في النكاح الخطر لان النكاح
رق وكونه حرة ينافي ذلك نص في بيان العدد لانه الضمير للشان سبق
الكلام لاجله اي لاجل بيان العدد فان الله تعالى يذكروا العدد ثم زاد عليه
ما يليه ثم ما يليه ثم عقب بياض ما ليس بعدد وعلقه بخوف حقوق الجور بقوله

هذا هو الوجه الثالث في بيان وجه التاويل... ان وجه التاويل في قوله تعالى فان كان...

[illegible][illegible]

تصريح
بإلغاء غبنوا

٢٩
 إذا نهى عن التخصيص والتأويل والتبدل والنسخ أي نسخ
 المعنى ولا نفس اللفظ محتمل فيه في زمان الشيء وإنما يظهر التفاوت
 في موجب على صيغة الجمل هذه الأسامي عند التعارض حتى يترجم
 النص على الظاهر والمفسر على النص والمحكم على الكل لأن العمل بالأول هو الأقوى
 أولى وأحرى ما الكل أي كلاً واحد من هذه الأقسام فيوجب ثبوت انتظم
 يقيناً هذا في المفسر والمحكم بلا خلاف وأما في الظاهر والنص ففيه خلاف
 بعض المشائخ ما أوردهم كالثاني منصوصاً وبالعبرة بالجملة فختار المصنف
 ثبوت ما انتظم يقيناً وعدم اعتباره احتمالاً لعدم إجماعه قرينة وإن
 كان ثم احتمال فمن هذا الوجه لا تفاوت في هذه الأقسام وإنما يظهر
 التفاوت عند التعارض كما قال في مثاله قوله تعالى وأجل لكم ما وراء ذلكم
 ظاهر في حل ما فوق لأربع من غير المحرمات وقوله تعالى وثلاث ربيع نص
 في وجوب الأضحية في أربع فيعمل به وقوله عليه السلام المستحى تتوضأ لكل صلاة
 نص في مدلوله بحتم التأويل بحمل اللام على أنها للتوقيت وقوله عليه السلام المستحى
 تتوضأ الوقت كل صلاة مفسر فيعمل به وهذا الأسامي ضد لتقابلها
 في الأقسام المذكورة متفاوتة في مراتب الظهور بعد تحقاص الظهور كذلك هذه
 الأضحية متفاوتة في مراتب الخفاء بعد ثبوت صحتها في الكل وخص
 القسم الثاني ببيان المقابل لأن الأقسام الأخر متقابلة بعضها ببعض

[illegible]

२

من اضافة الاختصاص الى منزلة العبد
 الرابع الى الطوارق والناشئين ان كلامنا
 يخص باسم واحد وليس كذا وكذا
 في الطوارق والناشئين

مفسر
قوله يقال انشكل جوابا ل
التم لا يصح لانه تعريبت الشك لانه لا يبال
الافعال شدي تعريبت الشك لانه لا يبال
لا يبال المراد منه تعريبت الشك لانه لا يبال
تعريبت الشك لانه لا يبال
التيه لازم لا تعريبت الشك لانه لا يبال
صاحب نزاهة

[illegible][illegible][illegible]

في الاشكال والداخل في
 على غير داخله
 في التلويح وقال في بعض المواضع
 اجعل هو الجموع لانه يقال اجعل الحباب
 اذا جمعت واسطلاست
 بالجمع الاسطلاست

[illegible][illegible]

سؤال و جوابات المسائل
ان لا بد من ان يكون على الشافعي
او على سبيل الاجتهاد
لا بد من ان الشافعي
يخرج من

يعلم ان اى فضل مراد فيكون مجالا وحكم اى المجمل التوقف فيه اى في
المجمل في حق العمل على وكلمة على بمعنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به اى
بالمجمل الى ان ياتى البيان متعلق بالتوقف والمبين للمجمل والبيان قد يكون
شافيا ليصير به المجمل مفسرا كبيان الصلوة والزكاة وقد لا يكون شافيا كبيان
الربوا بالحديث الوارد في الاشياء الستة فان الربوا مع اجمال اسم جنس
محله بلام الاستغراق فيستغرق جميع انواع النبی ابي الحكم في الاشياء
الستة من غير قصر عليها فصلا مؤلا فنها وبقي الحكم فيما وراءها غير معلوم
كما كان قبل البيان لهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الدنيا ولم يبين
لنا ابواب الربوا الا انه لما احتمل ان يوقف علماءها بالتأمل في هذا
البيان يسمى مشكلا لا محملا ويعد الادراك بالتأمل فيه صار مؤلا فيه ايضا
فيجب العمل به بحال المظن وضد الحكم المتشابه لما كان المحكم في غاية الظهور
بحيث الحكم المراد به عن التبدل كان المتشابه الذي هو في غاية الخفاء بحيث انقطع
رجاء البيا مقابله وهو المتشابه لا طريق له كبره اصلا لا زواج العقل فيه
مخالف موجب السمع ولا يمكن له واحد منهما بالآخر فاستلزام استباها لا يمكن
الوقوف عليه صلاح حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به حكم المتشابه
التوقف فيه اى في المتشابه اى في الدنيا والاخرة يوقف على

يعلم ان ائى فضل مراد فيكون مجالا وحكم اى الجمل التوقف فيه اى في
الجمل في حق العمل على وكلمة على بمعنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به لانه
بالجمل الى ان ياتى البيان متعلق بالتوقف والمبين الجمل والبيان قد يكون
شافيا ليصير به الجمل مفسر اكيان الصلوة والزكاة وقد لا يكون شافيا كيان
الربوا بالحديث الوارد في الاشياء الستة فان الربوا مع اجمال اسم جنس
محل بلام الاستغراق فيستغرق جميع انواعه النبي ابين الحكم في الاشياء
الستة من غير قصر عليها فاصلا مؤلا فبقى الحكم فيما وراءها غير معلوم
كما كان قبل البيان لهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الدنيا ولم يبين
لنا ابواب الربوا الا انه لما احتمل ان يوقف علماء ورأها بالتأمل في هذا
البيان يسمى مشكلا لا محلا وبعد ادراك التأمل فيه صار مؤلا فيه ايضا
فيجب العمل به بغالب الظن وضد الحكم المتشابه لما كان الحكم في غاية الظهور
بحيث الحكم المراد به عن التبدل كان المتشابه الذي هو في غاية الخفاء بحيث تقطع
رجاء البيا مقابلا له وهو المتشابه لا طريق له بل كصل لا موجب العقل فيه
مخالف لموجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما بالآخر فاستلزم المراد استباها لا يمكن
الوقوف عليه صلاحه حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به حكمه اى حكم المتشابه
التوقف فيه اى في المتشابه اى في الدنيا والاخرة توقف على

العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل
 العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل
 العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل

العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل
 العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل
 العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل

علم المراد منه على ما قيل لا الدنيا هي دار الابتلاء على التعميم اعتقاد حقيقة المراد
 به وهذا مذاهبنا ومذهب عامة الصحابة والتابعين حتى علمهم وذهب أكثر
 المتأخرين وعلمية عامة المعتزلة إلى أن الراسخ في العلم يعلم تأويله قال بعض
 العلماء لا اختلاف في هذه المسئلة حقيقة لأن من قال إن الراسخ يعلم تأويله
 أراد به أنه يعلم ظاهر الأحقيقة ومن قال إنه لا يعلم أراد به أنه لا يعلم
 حقيقة والحكمة في نزولها ابتلاء العلماء فكأن ابتلاء لجاهل بالباطل لغتر
 في طلب العلم ابتلاء العالم بكيفية نفسه عن طلب العلم في ذلك فاز رياضية
 البليد بالعدو ورياضة الجواد بكيفية العنان والمنع عن السير القسم الثاني
 من الأقسام الأربعة المذكورة في وجوه استعمال ذلك لنظم معنى استعمال اللفظ
 في المعنى طلب لا التعلية وإرادته منه وجريان في باب البيان أي القسم الثاني
 في طرق استعماله وإنه إما في الموضوع لم يكن حقيقة أو في غيره فيكون
 مجازاً وفي جريان النظم في طرق بيان المعنى وأظهره من حيث أنه بطريق
 الوضوح فيكون صريحاً أو بطريق الاستتار فيكون كناية وهي أي الوجوه المذكورة
 أربعة الحقيقة والمجاز والصريح والكناية لأنه استعمال اللفظ في موضوعه
 حقيقة ولا في مجاز وكل واحد منهما ان ظهر المراد منه فصرح ولا فكناية
 فالحقيقة ما فاعلة بمعنى الفاعل من خواشني الحق إذا ثبت وما بمعنى المفعول

العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل
 العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل
 العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل

العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل
 العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل
 العلم حقيقة كمال في الحكمة والادب والكرم واصحابها قدوة في كل عمل

من حقت الشئ احقر اذا اثبتت فيكون معناها الثابتة والمتبته في
موضوعها الاصل والتاء للتانيث على الاول ولشبهه هو نقل اللفظ من الوصفية
الى اسمية لان النقل ثان كما ان التانيث ثان على الثاني ولكون لفظ الحقيقة
والمجاز في الاصل وصفين مع تحقق علامة الوصفية اعني التاء في الحقيقة هو
يوهم كون لفظ الحقيقة هو هنا صفة فكذلك المجاز اورد لفظ الاسم تعريفها انشا
الى انها فيما نحن فيه اسمان فقال اسم كل لفظ اريد به ما وضع له من حيث
انه موضوع له وذكر اللفظ للاشارة الى الحقيقة والمجاز من عوارض اللفظ
دون المعنى حقيقة وان كان قد يطلق على المعنى وعلى استعمال اللفظ في المعنى
مجازا ووضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل على بلا قرينة وهذا المعنى موجود
المشترك ايضا فان كان ذلك التعيين من جهة واضع اللغة فوضع لغويا ولا
فان كان من الشارع فشرعا ولا فان كان من قوم خاص كل هذا الصنعا من العلماء
وغيرهم فعرف خاص ويسمى اصطلاحا ولا فعرف عام قد غلب الشعر عند الاطلاق
على عرف العام فالعبرة بالحقيقة هو الوضع بشئ من الاوضاع المذكورة وفي المجاز
عدم الوضع في الجملة ولا يشترط في الحقيقة ان يكون موضوعا لذلك المعنى في
جميع الاوضاع الاربعة ولا في المجاز ان لا يكون موضوعا لمعنا في شئ من الاوضاع
فان اتفق في الحقيقة ان تكون موضوعا لجميع الاوضاع الاربعة فهي الحقيقة

على الإطلاق والافى الحقيقة مقيدة بالجهة التي لها كان الوضع وان كان مجازا
بجهة اخرى وكذا المجاز قد يكون مطلقا بان كان مستعملا فيما هو غير الموضوع
للتجميع لا وضاع وقد كوز مجازا مقيدا بالجهة التي لها كان غير الموضوع له
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا لكن من جهةتين
من جهة واحدة ايض لكن باعتبارين كذا في التلوين والمجاز في اصل مفعول
فاعل من الجواز بمعنى العتق والتعك اصله يجوز قلبت لو والمفتوحة الفا واللفظ
اذا استعمل في غير موضوعه فقد تعك عن موضوعه وهو هنا اسم لما له
اللفظ اريد به غير ما وضع له من حيث هو غير الموضوع له ولا حاجة الى
ذكر هذا القيد لان قيد البحثية مراد في التعريفات واعلم انه لا يجوز
استعمال اللفظ في المعنى الا بعلاقة وهي اما الوضع له واما الاتصال بينه وبين
بين الموضوع له والاول قد مر والثاني قد اشار اليه بقوله لا تصا بينهما
اي بين الموضوع له وبين غيره والقوم حصر وانواع العلاقة في خمسة
عشرين تطلق اسم السبب على الكل على الجزء والملزوم على الملازم
اللطوق على المقيد العام على الخاص والمحل على الحال وحذف المضاف
اقامة المضاف اليه مقامه وعكس هذه السبعة واطلاق احد المتشابهين على
الاخر واسم الشيء على بدل كاطلاق الدم على الدية واسم الترتيب على

९

[illegible]

فحو واجعل لسان صدق في ذكر حسن وسميته الشيء باسم التعلق
بالمجاورة وباسم ما يؤل إليه وباسم ما كان استعمال النكرة في موضع الاشتبا
للعوم واستعمال المعروف باللام في الواحد المنكر واطلاق اسم أحد الضدين
على الآخر والحذف مطلقا والزيادة كقوله تعالى ليس كمثله شيء بقول لا شك
في عدم الجواز بالزيادة والحذف من اقسام المجاز المفسر بما مر فنقول ان
اطلاق المجاز عليهما اما مجاز واما ان يفسر المجاز بخلافا ما مر من تفسيره وقيل ان
الكافي في مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اذا لم يكن لها معنى كانت مستعملة في
ما وضع لانها لما وضعت معني كان استعمالها لا لمعنى استعمالها في غير ما وضعت
لر بعضهم حصوها في تسعة وبعضهم خمسة والمفرد حصوها في الاثنين المعنى
والصورة لان الاتصال بين الشيئين انما يكون صورة ومعنى لان كل موجود له
صورة ومعنى ولا يتصور الاتصال بوجه ثالث والعلاقة المعنوية هي المشابهة
المعتبرة والاستعارة المقابلة للمجاز المرسل كما ان القسم الثاني وهو الصوري يكون
في المجاز المرسل ويرجع اليهما انواع العلاقة المعبر في المجاز الذي مر تفسيره والقول
انما ينحصر وافي واحد مع انهم حكموا بان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم
لان غرضهم بيان وجه الملزوم سببه ذلك السبب هو العلاقة ولك ان تجعل
نفس الملزوم علاقة فتأمل معنى اي في الوصف الخاص المذكور اشتهر به المستعار

[illegible]

مولى خويلى

الذي هو الحكم بالشراء اي الذي هو العلة وانما اي اتصال الحكم بالعلة يوجب
الاستعارة من الطرفين يريدان بعض انواع العلاقة بين الشئين مما
يصح المجاز من الجانبين بعضها من جانب واحد لان الشرط في صحة الاستعارة
ان يكون المستعار له متصلا بالمستعار منه ليصير بمنزلة لازم من لوازم
فيصح ذكر الملزوم واردة اللازم لا يصح المجاز على ما عرف على الانتقال
فالملزوم اصل ومتبع من جهة من جهة الانتقال واللازم فرع وتبع تابع
من جهة ان اليه الانتقال فان كان الاتصال الشئين بحيث يكون كل واحد
منهما اصلا وفرعا من وجه جاز الاستعارة من الجانبين والاجاز استعارة
اسم الاصل في الفرع والعكس اتصال الحكم بالعلة من قبيل الاول لان
العلة لم تشرع الا لاجل حكمها والحكم لا يثبت الا بالعلة فاصالة العلة من
جملة احتياجه الحكم اليها والحكم لكونه مقص بالذات لانه احتياجه بالذات
انما هو الاحكام فكان علة غائية وهي مقدمة ذهنا على علة ما وهذا
قالوا الاحكام على ما لية والاستبنا على الية واذا كان حال العلة والحكم
كذلك فاستوى الاتصال بين العلة والحكم فعمت الاستعارة من الجانبين
ولم يختص بجانب واحد الاستعارة يستعمل في الاصول مردف للمجاز المطلق
وهذا اي لعموم الاستعارة من الجانبين

قوله الذي هو الحكم بالشراء اي الذي هو العلة وانما اي اتصال الحكم بالعلة يوجب
الاستعارة من الطرفين يريدان بعض انواع العلاقة بين الشئين مما
يصح المجاز من الجانبين بعضها من جانب واحد لان الشرط في صحة الاستعارة
ان يكون المستعار له متصلا بالمستعار منه ليصير بمنزلة لازم من لوازم
فيصح ذكر الملزوم واردة اللازم لا يصح المجاز على ما عرف على الانتقال
فالملزوم اصل ومتبع من جهة من جهة الانتقال واللازم فرع وتبع تابع
من جهة ان اليه الانتقال فان كان الاتصال الشئين بحيث يكون كل واحد
منهما اصلا وفرعا من وجه جاز الاستعارة من الجانبين والاجاز استعارة
اسم الاصل في الفرع والعكس اتصال الحكم بالعلة من قبيل الاول لان
العلة لم تشرع الا لاجل حكمها والحكم لا يثبت الا بالعلة فاصالة العلة من
جملة احتياجه الحكم اليها والحكم لكونه مقص بالذات لانه احتياجه بالذات
انما هو الاحكام فكان علة غائية وهي مقدمة ذهنا على علة ما وهذا
قالوا الاحكام على ما لية والاستبنا على الية واذا كان حال العلة والحكم
كذلك فاستوى الاتصال بين العلة والحكم فعمت الاستعارة من الجانبين
ولم يختص بجانب واحد الاستعارة يستعمل في الاصول مردف للمجاز المطلق
وهذا اي لعموم الاستعارة من الجانبين

قلنا في حق من قال ان اشترى عبد فهو حر فاشترى نصف عبد فما
 اى ذلك النصف ثم اشترى النصف الاخر يعقوب هذا النصف الاخر لوجود
 وهو شراء عبد يفهم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باعده من
 باقائه من ذلك باعده من لا يعقوب وانما وضع المسئلة عبد منكر لانه لو
 ان ملكك هذا العبد واشترى يعقوب النصف الاخر في فصل الملك ايضا
 لان الاجتماع بصفة من عوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لان
 يعرف بالاشياء ولو قال ان ملكك عبد فهو حر والمسئلة مجاط لا يعقوب النصف
 الاخر ما يجتمع لكل اى كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال
 ذلك بصفة الاجتماع الا اننا نرى في العرف ما ملكت ما تى درهم ولو ملكت
 متفرقة اكثر من هذا واما الشراء فيتحقق بعد والمالك لبعضه لا يتركه ان يترك
 خلف على شراء عبد فاشترى بوجه كانه الغير بحيث فان يتركه بل هما الملك
 والشراء الاخر ليعمل في الموضع فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
 الثاني وارادة الملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه على القائل
 فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يعقوب النصف خلافا
 لقائل في القضاء خاصه المتهمة ويصدق ديانته اى لو استغنى الفقير بجيبه على
 وقومائه ولو رفع القضاة يحكم عليه بوجوب كلاله ولا يلتفت الى ما نوى لكان

قلنا في حق من قال ان اشترى عبد فهو حر فاشترى نصف عبد فما
 اى ذلك النصف ثم اشترى النصف الاخر يعقوب هذا النصف الاخر لوجود
 وهو شراء عبد يفهم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باعده من
 باقائه من ذلك باعده من لا يعقوب وانما وضع المسئلة عبد منكر لانه لو
 ان ملكك هذا العبد واشترى يعقوب النصف الاخر في فصل الملك ايضا
 لان الاجتماع بصفة من عوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لان
 يعرف بالاشياء ولو قال ان ملكك عبد فهو حر والمسئلة مجاط لا يعقوب النصف
 الاخر ما يجتمع لكل اى كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال
 ذلك بصفة الاجتماع الا اننا نرى في العرف ما ملكت ما تى درهم ولو ملكت
 متفرقة اكثر من هذا واما الشراء فيتحقق بعد والمالك لبعضه لا يتركه ان يترك
 خلف على شراء عبد فاشترى بوجه كانه الغير بحيث فان يتركه بل هما الملك
 والشراء الاخر ليعمل في الموضع فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
 الثاني وارادة الملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه على القائل
 فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يعقوب النصف خلافا
 لقائل في القضاء خاصه المتهمة ويصدق ديانته اى لو استغنى الفقير بجيبه على
 وقومائه ولو رفع القضاة يحكم عليه بوجوب كلاله ولا يلتفت الى ما نوى لكان

قلنا في حق من قال ان اشترى عبد فهو حر فاشترى نصف عبد فما
 اى ذلك النصف ثم اشترى النصف الاخر يعقوب هذا النصف الاخر لوجود
 وهو شراء عبد يفهم منه انه لو اشترى ذلك النصف لكان باعده من
 باقائه من ذلك باعده من لا يعقوب وانما وضع المسئلة عبد منكر لانه لو
 ان ملكك هذا العبد واشترى يعقوب النصف الاخر في فصل الملك ايضا
 لان الاجتماع بصفة من عوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لان
 يعرف بالاشياء ولو قال ان ملكك عبد فهو حر والمسئلة مجاط لا يعقوب النصف
 الاخر ما يجتمع لكل اى كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال
 ذلك بصفة الاجتماع الا اننا نرى في العرف ما ملكت ما تى درهم ولو ملكت
 متفرقة اكثر من هذا واما الشراء فيتحقق بعد والمالك لبعضه لا يتركه ان يترك
 خلف على شراء عبد فاشترى بوجه كانه الغير بحيث فان يتركه بل هما الملك
 والشراء الاخر ليعمل في الموضع فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
 الثاني وارادة الملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه على القائل
 فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يعقوب النصف خلافا
 لقائل في القضاء خاصه المتهمة ويصدق ديانته اى لو استغنى الفقير بجيبه على
 وقومائه ولو رفع القضاة يحكم عليه بوجوب كلاله ولا يلتفت الى ما نوى لكان

التمتلا لعدم الجواز واعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عن تمهيد للتفريع
التفريع هي قوله فان عن النج والنوع الثاني اتصال الفرع بما اتي بالسبب
هو سبب محض المراد بالسبب المحض ما يفضي الى الفرع ولا يكون شرا
لاجل ملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لملك الرقبة
مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاختصاص من الرضا فلهذا ليس متصل
بمسببة ليس بلان لم ولا بد من الاتصال فلا يجوز استعارة المسببة ولما
كان لفظ السبب يطلق على العلة اي قيد بالمحض ويظهر بان ليس بعلة
وضعت لمرى للفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
كما اتصال زوال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العتق
لذوال ملك المتعة فلو قال لامرته اعتقتك واراد به اطلاقها على الاعتنان
وان كان موضوعا لاثبات القوة الا ان الغرض من اطلاق ملك الرقبة وقد
يقام الغرض من المصلحة الحقيقية مقامه ويجعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل اللفظ
الموضوع لاجل الغرض في مسببة لبيع والهبة للموضوعين لغرض اثبات ملك
الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العتق متعلق بالاتصال وبزوال اي اتصال
زوال ملك المتعة بالفاظ العتق من حيث كونها متبعا اي تابعا لزوال ملك الرقبة
وان اتي اتصال الفرع بالسبب المحض يوجب استعارة الاصل للفرع لا حياجر

فقد علم ان قوله ان قوله قلنا الى قوله فان عن تمهيد للتفريع
التفريع هي قوله فان عن النج والنوع الثاني اتصال الفرع بما اتي بالسبب
هو سبب محض المراد بالسبب المحض ما يفضي الى الفرع ولا يكون شرا
لاجل ملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لملك الرقبة
مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاختصاص من الرضا فلهذا ليس متصل
بمسببة ليس بلان لم ولا بد من الاتصال فلا يجوز استعارة المسببة ولما
كان لفظ السبب يطلق على العلة اي قيد بالمحض ويظهر بان ليس بعلة
وضعت لمرى للفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
كما اتصال زوال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العتق
لذوال ملك المتعة فلو قال لامرته اعتقتك واراد به اطلاقها على الاعتنان
وان كان موضوعا لاثبات القوة الا ان الغرض من اطلاق ملك الرقبة وقد
يقام الغرض من المصلحة الحقيقية مقامه ويجعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل اللفظ
الموضوع لاجل الغرض في مسببة لبيع والهبة للموضوعين لغرض اثبات ملك
الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العتق متعلق بالاتصال وبزوال اي اتصال
زوال ملك المتعة بالفاظ العتق من حيث كونها متبعا اي تابعا لزوال ملك الرقبة
وان اتي اتصال الفرع بالسبب المحض يوجب استعارة الاصل للفرع لا حياجر

[illegible]

مجلس

فہرست
توسعات

ای ثبوت مای معنی آید برای بالجاز خاصا کان المجاز و عا ما کما اے
 کثوت هوای ذلک اثبوت حکم الحقیقة و لهذا ای جریان العموم فی المجاز
 جعلنا لفظ الصاء الواقع فی حدیث ابن عمر لا یتبعوا الذلهم بدلهین
 الصاء بالصاعین جاما فیم یحله و یجاوره لفظ الصاء مفعول و یجعل و جاما
 مفعول ثان لیه و قوله لا یتبعوا بیان للحديث و قوله و یجاوره بیان لما یحله
 به تبيين اصله نه ليس المراد بالجام هو هذا هو المتعار بين الحكماء من ان الاختصاص
 الناعت بالمنعوى الاختصاص للک يصير به الجام نعتا و المحل منعوتاه هو ما اعم
 منه من غیره اذ عرفت هذا فاعلم ان المراد بلفظ الصاء هو هنا ليس معنا الحقیقة
 بالاجماع و انما المراد ما یحله مجازا بطریق استعمال المحل في الحال و هو اسم جنس محل
 بلام الاستغراق فیتناول جمیع ما یحله من المطعومات و غیره کما لو ذکر ما یحله
 بلفظ يدل علیه بطریق الحقیقة فیدل به بعبارة و عمود علی ان الربو ایجری فی
 غیر المطعومات ایض کما یخصر و بشارته علی ان الکیل هو العلة لانه لما کان المراد من
 الصاء ما یکال به صا تقدير الكلام ولا ما یکال بالصاء بما یکال بالصاعین
 و اجماع الشافعی عن ذلک ای عن عموم المجاز و قاله لا عموم للمجاز لان ای المجاز
 ضروری لان الاصل ان لا یجوز استعمال الالفاظ فی غیر موضوعاتها التاویته
 ذلک الاختلال بالفرم الا ان یصار الیه ای الی المجاز توسعة للكلام

[illegible]

محال إذ المجاز مشروط بطبيعة مانعة عن إرادة الموضوع له ولولم يشترط
 ذلك فهو أيضا يكون مجازا إذا استعمل في المعنيين استعماله في غير ما وضع
 له من اللفظ عند إرادة المعنى الحقيقي والمجاز يكون مجازا البتة مراد من يلفظ
 واحد لجهة زبدها إذا كان داخلين في المراد بأن يستعمل اللفظ الموضوع للمجاز
 فيما يعمه وغيره كاستعمال اللفظ الدابة فيما يدب على وجه الأرض عرفا كما استعمل
 أن يكون الثوب الواحد كماله على اللابس على الذي يلبس سواء كان اللابس
 واحدا أو متعددا والآخر هو المراد ملكا وعارية في زمان واحد فإن المعنى الحقيقي
 والمجازي بمنزلة لا يبين اللفظ بمنزلة الثوب الحقيقة بمنزلة الملك والمجاز
 بمنزلة العارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك ولا أول أن يقال اللفظ بمنزلة
 الثوب المعنى من حيث هو بمنزلة اللابس استعمال اللفظ فيه بمنزلة لبسه
 واقضا استعمال اللفظ بالحقيقة والمجاز بمنزلة اقضا لبس الثوب بالملك
 العارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك وكما يقتضيه وجود الملك العارية تعدد
 اللبس كذلك يقتضيه وجود الحقيقة والمجاز تعدد اللفظ لأن هو بمنزلة
 اللبس فإذا كان اللفظ متعددا يستعمل في المعنى كذلك كما إذا تعدد الثوب
 ينبغي أن يكون اللابس كذلك ولا يلزم اجتماع وصفين متنافيين بقى أن
 الوحدة في أحدهما نوعية وفي الآخر شخصية وهو سهل وبالحكمة هذا

قد وجدنا في كتاب سبيل في
 ان هذه الاشياء لا تسمى بالارادة
 اجتماعا لعدم ورود اللفظ
 على الاشياء بالثبوت والارادة
 عدم ورود اللفظ على الاشياء
 حاشيتهم
 قد وجدنا في كتاب سبيل في
 ان هذه الاشياء لا تسمى بالارادة
 اجتماعا لعدم ورود اللفظ
 على الاشياء بالثبوت والارادة
 عدم ورود اللفظ على الاشياء
 حاشيتهم

توضيح المطلوب بعد اثبات عدم ورود اللفظ به وهذا لا يستحال
 اجتماعهما قال محمد في الجامع الكبير لوان عريبا لا ولا عليه احترامه عن
 اهل الكتاب من العرب ان تقريرهم على الكفر بالخزيرة واسترقاقهم جائز
 بخلاف مشركيهم فان فيهم ما الاسلام والسيف من الاسترقاق وانما وضع
 المسئلة في لحيمة الوصية اذ لو كان الموصى مولى اعتقوه ومولى اعتقهم بطل
 الوصية الا ان يبين حيوته لان لفظ المولى مشترك بينهما اوصى بثلث
 ماله لمولى قيد به لحيمة الوصية بلا توقف على اجازة الورثة ولما رأى
 للعرب معتق على حصة المفعول واحد فاستحق النصف من الثلث لان
 لا اثنين في الوصايا حكم الجماعة وكان النصف لهما من الثلث مردود الى الورثة
 ولا يكون لمولى مولا شئ من الوصية لان الحقيقة وهو معتق الموصى
 اريدت بهذا اللفظ فبطل المجاز وهو معتق المعتق فان المعتق الحقيقة
 لزيد مثلا هو الذي اعتق زيدا بلا واسطة واما الذي اعتق معتق زيدا
 فليس هو معتق حقيقة وانما هم اي مولى المولى في ابناء الابناء الا ان
 فيما اي في الاستيمان اذ الاستيمان اي الكفار ومرجع الضمير يعلم من السياق
 على ابناءهم ومواليهم لان اسم الابناء والمولى ظاهر ايتنا ولي الفروع فان
 بنى الابن ينسبون الى الجد بالبنة مجازا يقال بنو هاشم وكذا معتق

قد وجدنا في كتاب سبيل في
 ان هذه الاشياء لا تسمى بالارادة
 اجتماعا لعدم ورود اللفظ
 على الاشياء بالثبوت والارادة
 عدم ورود اللفظ على الاشياء
 حاشيتهم
 قد وجدنا في كتاب سبيل في
 ان هذه الاشياء لا تسمى بالارادة
 اجتماعا لعدم ورود اللفظ
 على الاشياء بالثبوت والارادة
 عدم ورود اللفظ على الاشياء
 حاشيتهم

قد وجدنا في كتاب سبيل في
 ان هذه الاشياء لا تسمى بالارادة
 اجتماعا لعدم ورود اللفظ
 على الاشياء بالثبوت والارادة
 عدم ورود اللفظ على الاشياء
 حاشيتهم
 قد وجدنا في كتاب سبيل في
 ان هذه الاشياء لا تسمى بالارادة
 اجتماعا لعدم ورود اللفظ
 على الاشياء بالثبوت والارادة
 عدم ورود اللفظ على الاشياء
 حاشيتهم

2

[illegible]

معتق الرجل ينسب إليه بالولاء مجازا باعتبار أنه بسبب اعتقاده اعتناق
الاولى كزبط العمل به اي بهذا التناول لتقدم الحقيقة على المجاز في
علم ثبت الاصل باعتبار تناول الاسم ايام فبقى مجرد الاسم شبهة في
حقن الدم اذا شبهة ما يشبه الحق وليس يحتمل هناك كذا فافترس
الاسم يدل على ثبوت المدلول المجاز وليس ثابت فظهر انهم والامان
اي اسم ليس من جهة تناول اللفظ حتى يرد ان جمع بين الحقيقة والمجاز
بل من جهة ان الامان الحقن الدماء وهو مبني على التوسعة اذا انسيان
ينبأ الرب ندفع ما يقاتلكم جمع بين الحقيقة والمجاز فيه فصار
اي بقاء مجرد الاسم كونه شبهة كالإشارة اذا اذ يهلك ادعى المسلم
بالاشارة الكافر الى نفسه باذنا انك انت لا تريد الفتا فظن الكافر
انها اما فانه ثبت اما لصورة المسالمة وان لم يكن الدعاء الكافر ذلك
الاما وهذا هو من زيج هذا لك اشارة الى المسالمة بتناول الامان
او الى الاشابة بتناول الاشارة كإفعله الشارح الحق حقيقة اي
حيث الحقيقة بل هو واصوة فقط فكما جعل مجرد الصورة هنا سببا
الدم كذلك جعل مجرد الاسم سببا للثمة لما يرد عليه انكم قد اعتبرتم صورة
الاسم شبهة في حقن الدم في الاستيما على الابناء في حقنا الابناء لم يعتبر

[illegible]

فليلا في يوم من الأيام
 قال له يا ابن آدم
 اني قد جعلتك خليفة في
 ارضي فقل لي اسمي
 فقال يا رب اني لا اعرف
 اسمي فقال له يا ابن آدم
 اني قد جعلتك خليفة في
 ارضي فقل لي اسمي
 فقال يا رب اني لا اعرف
 اسمي فقال له يا ابن آدم
 اني قد جعلتك خليفة في
 ارضي فقل لي اسمي

[illegible]

بلا واسطة كوضع القدم في الكيس فاذا دخل الداء حيا صحت اذ يقال انه
 وضع القدم في الداء بخلافه ما اذا دخل اكلها وتنعلا وهذا اذا لم يكن
 فلو كان حيا لم يضع القدم فيها ما شيا فدخل اكلها لم يثبت بعد
 ديانته وقضائه لانه نوى حقيقة كلامه وهذا حقيقة مستعلة غير
 مجبورة كذا في البسوط بخلاف وضع القدم بدو الدخول او وضع قدمه
 وبالجسد خارج الداء فانه حقيقة مجبورة حتى لو وضع القدم بالادخال
 لم يثبت كون ذلك قال ابو حنيفة ومحمد بن قيس لا قول امير المؤمنين
 عليه السلام بين الحقيقة والمجاز فانها قال لا في حق من قال الله على ان اصوم
 وقع في عبارة فخر الاسلام غير منور للعلمية والعد عن الرجل ان المرحوم
 بعينه الذي ياتي بحقيقته يميز واما اذا ذكر متونا فالواجب صريح من عمرة
 غير معين ولا يظهر اثر وجوب لقضائه والكفا في الوصية لا القول لا يثبت
 فيه الا بالتوفيل لم الوصية عند التو بالقدية والكفا وتويز هذا القول
 اليمن ان في القول المذكور ان ذكره وبيننا هذا مقولة قولها وفيه
 ذكر من المسائل جمع بين الحقيقة والمجاز واعلم ان هذه المسئلة على ستة
 اوجه لا الفائل اما ان لا ينوي شيئا او ينوي النذر مع نفي اليمين او يدور
 او ينوي اليمين مع نفي النذر او يدور نفي النذر واليمين جميعا فالثلثة

والثلاثة اذا دخل الداء حيا صحت اذ يقال انه وضع القدم في الداء بخلافه ما اذا دخل اكلها وتنعلا وهذا اذا لم يكن فلو كان حيا لم يضع القدم فيها ما شيا فدخل اكلها لم يثبت بعد ديانته وقضائه لانه نوى حقيقة كلامه وهذا حقيقة مستعلة غير مجبورة كذا في البسوط بخلاف وضع القدم بدو الدخول او وضع قدمه وبالجسد خارج الداء فانه حقيقة مجبورة حتى لو وضع القدم بالادخال لم يثبت كون ذلك قال ابو حنيفة ومحمد بن قيس لا قول امير المؤمنين عليه السلام بين الحقيقة والمجاز فانها قال لا في حق من قال الله على ان اصوم وقع في عبارة فخر الاسلام غير منور للعلمية والعد عن الرجل ان المرحوم بعينه الذي ياتي بحقيقته يميز واما اذا ذكر متونا فالواجب صريح من عمرة غير معين ولا يظهر اثر وجوب لقضائه والكفا في الوصية لا القول لا يثبت فيه الا بالتوفيل لم الوصية عند التو بالقدية والكفا وتويز هذا القول اليمن ان في القول المذكور ان ذكره وبيننا هذا مقولة قولها وفيه ذكر من المسائل جمع بين الحقيقة والمجاز واعلم ان هذه المسئلة على ستة اوجه لا الفائل اما ان لا ينوي شيئا او ينوي النذر مع نفي اليمين او يدور او ينوي اليمين مع نفي النذر او يدور نفي النذر واليمين جميعا فالثلثة

عصاة الله

[illegible]

[illegible]

والمشي والحفر وفي عموم السكنى الملك والإعارة والإجارة وهو اعتبار
العموم ههنا نظير اعتبار فيما لو قال عبده حر يوم يقدم فلا ولم ينو شيئا
فقدم ليلا أو نهرا اعتق عبده لأن هذا مستلزم للجمع بين الحقيقة والمجاز
ظاهر لأن حقيقة اليوم هنا وإطلاقه على الليل مجاز إلا أنه ليس بجمع بينهما
حقيقة بل هو من قبيل عموم المجاز لأن اليوم متى قرئ بفعله لا يمتد على
مطلق الوقت ثم مطلق الوقت يدخل فيه الليل والنهار والاعتبار الاستدلال
وعدمه هو الفاعل الذي يتعلق باليوم كمرتكب يوم يقدم فلا لا يفعل
أضيف إليه اليوم كقدم فلا لأن اليوم حقيقة في النهار فلا يعد عنه
عند تعدد ذلك فيما إذا كان الفعل الذي يتعلق به اليوم غير ممتد لأن
الفعل المنسب إلى ظرف الزمان بواسطة تقديمه دون ذكره يقتضيه كقولهم
معيارا له غير زائد عليه مثل صمت الشهر فأنزله على صوم جميع أيامه
بخلاف صمت في الشهر فأنزله على صمت الشهر ليكون معيارا له
فيصح حمل اليوم على حقيقة وهو بياض النهار أو الظلمة فيصير معيارا
لأن الممتد لا يكون معيارا لغير الممتد فيجب أن يكون مجازا عن جزء
الزمان الذي لا يعتبر في العرف ممتدا سواء كان الليل أو النهار أو مسألة
الذي ليس بمسألة لاندعائهم عما سبق من أن قال الله على أن صوم

[illegible][illegible]

[illegible]

8

[illegible]

أي اجتماع الأمرين بالصيغة والموجب كشرائه القريب فانه أشبه القريب
تلك بصيغة وهي اشترت مثلاً فانها لا تثبت للمالك تخريباً بوجبه
المالك القريب بوجبه لغتو كما ورد به النص فكأن الشراء اعتاقاً بوا
حكمه بصيغة وهما اشكال وهو انه اذا كان التميز ثابتاً بوجبه
يلزم أن لا يتوقف على الشيء وهو باطل وان لم يكن ثابتاً بوجبه يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز واجب عند الامام السر ^{السر} حسنة أن تحريم ترك المند
ثبت بموجب المند ولا يتوقف على القصد لان كونها مبنية على
القصد لان الشرع لم يجعله يميناً الا عند القصد بخلاف شراء القريب
الشرع جعله اعتاقاً قصدياً ولم يقصده ومن حكم هذا البناء ^{الحقيقة} بان
المجاز العمل بالحقيقة من امرك لم يمنع من ارادة الموضوع له مانع
سقط العمل بالمجاز أي اذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز عمل على الحقيقة
الا ان يدل دليل على كونه مجازاً وهذا ذهب العامة وقد ذهب البعض الى ان
اللفظ اذا استعمل في المعنى الحقيقة والمجاز يصير مجازاً والصحيح قول العامة لان
الاستعارة والمجاز لا يراعى الاصل وهو الحقيقة وهذا ظاهر مثلاً المند الى بيان
المانع من ارادة الحقيقة فقال فان كانت الحقيقة متعذرة لا يتوصل
اليها الا بمشتقة كما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة اليميزها بالمثل او للمنع

التي يجوز ان يكون
 فيستبدون النبي
 وقاين التورم القصد
 بونا ولا يوقف على النبي يكون التورم القصد
 على النبي ان قال فصل بين علي سبيل الكناية فكان
 انه ويمكن ان لا يتقبل منه الى النبي خلاصه ان لا
 انذار اذا انذار الكناية فليد على ان لا يلزم ان لا
 من هذا التورم بطل الكناية في التورم القصد
 ليصل التورم ان لا يتقبل منه الى النبي خلاصه ان لا
 من هذا التورم بطل الكناية في التورم القصد
 ليصل التورم ان لا يتقبل منه الى النبي خلاصه ان لا

[illegible][illegible]

فالعلاقة هي الثاني وان كانت عبارة عن مجموع الجواب لا نكار فالعلاقة
الاولى وانما قلنا ذلك لان الحقيقة هي حقيقة الشخص وحقيقة كلام المؤكل
عليها ما مبحو شرعا لان التوكيل شرعا انما يصح بما يملكه المؤكل بنفسه وملكه هو
الجواب المطلق لا الانكار بخصوصه فانه اذا عرف ان الله يحول لا يملك لا نكاره
وتوكيله بما لا يملك لا يجوز شرعا والحقيقة المبحو شرعا بمنزلة الحقيقة
المبحو عادة لان الظاهر من حرام المسامحة امتناع منه لئلا يثبت صحة الانكار ههنا
من جهة دخوله في عموم المجاز والمبحو شرعا هو الانكار على التعيين فلا يرد انه
ينبغي ان لا يصح الانكار اصلا لانه ان من حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد
بما نصبه حتى لو كلمه بعد كبره حث الاصل فيه ان اليمين متى عقدت
على شيء بوصف فان صلي داعيا الى اليمين يتقيد بمنكره كان ومعرفة
احراز من الالفاء كما اذا حلف لا ياكل رطبا وهذه الرطب يتقيد بالوصف حتى لو اكله
بعد ما يسر لا يحث لان هذا الوصف يصلح داعيا الى اليمين لمن يضره كل الرطب
وان لم يصلح داعيا الى اليمين فان كان المحلوف عليه منكر يتقيد به ايضا لان الوصف
حينئذ يصير مقصودا باليمين لانه المعروف للمحلوف عليه لو ترك اعتبا بطلت اليمين
فوجب اعتباره ضرورة كمن حلف لا ياكل لحم حل فاكل لحم كبش لم يحث لان كان
المحلوف عليه معرفا بلاش لا يتقيد اليمين بالوصف كما اذا حلف لا ياكل لحم هذا

قوله مبحو شرعا لان التوكيل شرعا انما يصح بما يملكه المؤكل بنفسه وملكه هو الجواب المطلق لا الانكار بخصوصه فانه اذا عرف ان الله يحول لا يملك لا نكاره وتوكيله بما لا يملك لا يجوز شرعا والحقيقة المبحو شرعا بمنزلة الحقيقة المبحو عادة لان الظاهر من حرام المسامحة امتناع منه لئلا يثبت صحة الانكار ههنا من جهة دخوله في عموم المجاز والمبحو شرعا هو الانكار على التعيين فلا يرد انه ينبغي ان لا يصح الانكار اصلا لانه ان من حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بما نصبه حتى لو كلمه بعد كبره حث الاصل فيه ان اليمين متى عقدت على شيء بوصف فان صلي داعيا الى اليمين يتقيد بمنكره كان ومعرفة احراز من الالفاء كما اذا حلف لا ياكل رطبا وهذه الرطب يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما يسر لا يحث لان هذا الوصف يصلح داعيا الى اليمين لمن يضره كل الرطب وان لم يصلح داعيا الى اليمين فان كان المحلوف عليه منكر يتقيد به ايضا لان الوصف حينئذ يصير مقصودا باليمين لانه المعروف للمحلوف عليه لو ترك اعتبا بطلت اليمين فوجب اعتباره ضرورة كمن حلف لا ياكل لحم حل فاكل لحم كبش لم يحث لان كان المحلوف عليه معرفا بلاش لا يتقيد اليمين بالوصف كما اذا حلف لا ياكل لحم هذا

قوله مبحو شرعا لان التوكيل شرعا انما يصح بما يملكه المؤكل بنفسه وملكه هو الجواب المطلق لا الانكار بخصوصه فانه اذا عرف ان الله يحول لا يملك لا نكاره وتوكيله بما لا يملك لا يجوز شرعا والحقيقة المبحو شرعا بمنزلة الحقيقة المبحو عادة لان الظاهر من حرام المسامحة امتناع منه لئلا يثبت صحة الانكار ههنا من جهة دخوله في عموم المجاز والمبحو شرعا هو الانكار على التعيين فلا يرد انه ينبغي ان لا يصح الانكار اصلا لانه ان من حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بما نصبه حتى لو كلمه بعد كبره حث الاصل فيه ان اليمين متى عقدت على شيء بوصف فان صلي داعيا الى اليمين يتقيد بمنكره كان ومعرفة احراز من الالفاء كما اذا حلف لا ياكل رطبا وهذه الرطب يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما يسر لا يحث لان هذا الوصف يصلح داعيا الى اليمين لمن يضره كل الرطب وان لم يصلح داعيا الى اليمين فان كان المحلوف عليه منكر يتقيد به ايضا لان الوصف حينئذ يصير مقصودا باليمين لانه المعروف للمحلوف عليه لو ترك اعتبا بطلت اليمين فوجب اعتباره ضرورة كمن حلف لا ياكل لحم حل فاكل لحم كبش لم يحث لان كان المحلوف عليه معرفا بلاش لا يتقيد اليمين بالوصف كما اذا حلف لا ياكل لحم هذا

2

عبدالعزیز

2

من الافعال

2

فلاحی

1990

منه

الحق على من

از: *مکتب*

9700

[illegible]

ووجه البناء ان خلفية المجاز لما كان في التكلم عنده من حيث انه يجعل عبارة
قائمة مقام عبارة تترادف لانه ثبت المزاحمة بين الاصل والفرع فجعل التكلم بالحقيقة
عند مكان العمل بدولي من التكلم بالمجاز فصارت الحقيقة المستعملة اول
من المجاز وان كان متعارفا وعندها لما كانت الخلفية باعتبار الحكم لانه
هو المقصود من العبارة وجب الترجيح باعتبار الحكم وحكم المجاز راجح لعمومه
فكان المجاز اولي لكونه اكثر فائدة حتى صحت الاستعارة براهي بالكلام عنده
واذا لم ينقد الكلام اي وان لم يصح انعقاده لا يجاب الحقيقة كما في قوله
لعبد وهو اكبر سنا مني من القائل هذا ابني مقولة القول فاعتبر بوضعية
الرجحان في التكلم فان التكلم بالحقيقة اصل اذ التكلم بقوله هذا اسد للشيء
خلف عن التكلم بقوله هذا اسد لحيكل المعلوم من غير نظري في ثبوت الخلفية الى الحكم
ثم ثبت الحكم به وهو الشجاعة بناء على صحة التكلم خلفا عن الشيء كما ثبت حكم
الحقيقة بناء على صحة التكلم وكذا قوله هذا ابني لعبد فان نفس التكلم به خلف عن
التكلم بقوله هذا ابني محل الحقيقة ثم ثبت العتق بناء على صحة التكلم فصارت
الحقيقة اولي من المجاز وبما ذكرنا ظاهره ان لا يظن هذا ابني اذا اريد به الحرية
خلف عن لفظ هذا ابني اذا اريد به البنية وقد قيل ان لفظ هذا ابني اذا
اريد به الحرية خلف عن لفظ هذا حر فيكون التكلم باللفظ الذي يفيد المعنى
بطريق المجاز خلفا عن التكلم باللفظ الذي يفيد عين ذلك المعنى بطريق الحقيقة

فان كان التكلم بحقيقة المجاز لم يكن في التكلم عنده من حيث انه يجعل عبارة قائمة مقام عبارة تترادف لانه ثبت المزاحمة بين الاصل والفرع فجعل التكلم بالحقيقة عند مكان العمل بدولي من التكلم بالمجاز فصارت الحقيقة المستعملة اول من المجاز وان كان متعارفا وعندها لما كانت الخلفية باعتبار الحكم لانه هو المقصود من العبارة وجب الترجيح باعتبار الحكم وحكم المجاز راجح لعمومه فكان المجاز اولي لكونه اكثر فائدة حتى صحت الاستعارة براهي بالكلام عنده واذا لم ينقد الكلام اي وان لم يصح انعقاده لا يجاب الحقيقة كما في قوله لعبد وهو اكبر سنا مني من القائل هذا ابني مقولة القول فاعتبر بوضعية الرجحان في التكلم فان التكلم بالحقيقة اصل اذ التكلم بقوله هذا اسد للشيء خلف عن التكلم بقوله هذا اسد لحيكل المعلوم من غير نظري في ثبوت الخلفية الى الحكم ثم ثبت الحكم به وهو الشجاعة بناء على صحة التكلم خلفا عن الشيء كما ثبت حكم الحقيقة بناء على صحة التكلم وكذا قوله هذا ابني لعبد فان نفس التكلم به خلف عن التكلم بقوله هذا ابني محل الحقيقة ثم ثبت العتق بناء على صحة التكلم فصارت الحقيقة اولي من المجاز وبما ذكرنا ظاهره ان لا يظن هذا ابني اذا اريد به الحرية خلف عن لفظ هذا ابني اذا اريد به البنية وقد قيل ان لفظ هذا ابني اذا اريد به الحرية خلف عن لفظ هذا حر فيكون التكلم باللفظ الذي يفيد المعنى بطريق المجاز خلفا عن التكلم باللفظ الذي يفيد عين ذلك المعنى بطريق الحقيقة

الحسنة في نسخة

في قوله تعالى لا تأخذوا بالثقلين العلم والدين العلم بالدين لا العلم بالعلم
 العلم بالدين هو العلم بالشرع والدين هو الدين الذي هو الله تعالى
 العلم بالعلم هو العلم بالعلم الذي هو العلم بالعلم
 العلم بالدين هو العلم بالشرع والدين هو الدين الذي هو الله تعالى
 العلم بالعلم هو العلم بالعلم الذي هو العلم بالعلم

وعندهما الجأ خلف عن الحقيقة في الحكم في الحكم للجواز لا اشتماله الجواز
 على حكم الحقيقة فصا للجواز هذا الاعتناء بهذا وهذا بينا الخ لا على هذا
 في أنه لما يتبرح المجامع عند التناول حكم الحقيقة قال في التلويح بعد ذكره
 تحريم كلام التوضيح وهذا مشعر بترجح الجواز المتعار عندهما سواء كان متناولا
 للحقيقة أو لا وفي كلام آخر لا سلام وغيره ما يدل على أنه لما يتبرح عندهما إذا
 الحقيقة لم يور كما في مسألة الخطئة حيث قالوا أن هذا الاختلاف مبني على اعتداد
 في جهة خفية الجواز عند هالما كانت الحقيقة في الحكم كالحكم الجواز في الحقيقة
 الجواز عند هالما كافي التكلم كما جعل الكلام عاملا في معنى الحقيقة والنتيجة كالم
 وتعلم من هذا الدليل ما وافق ما هو المتيقن فابن دفع ما ذكره الشارح للحقن
 من أن هذا راجع دليلها أو ثبت كقولهم كل مجاز متعار أو ما إذا لم يثبت ذلك
 وانقسم الجواز المتعار إلى ماله عمومي وإلى ما ليس له ذلك فإما أن هذا الدليل يكون مختصا
 المذكور ذلك لأن المراد من جواز الجواز المتعار عند هالما جواز عام كما في
 السلتين المذكورتين وإما إذا لم يكن عاما فليس له على قولهما في عدم جواز
 الحقيقة فيمكن أن يقال أن الحكم بجواز الجواز المتعار مطلقا على الحقيقة
 المستعملة عندهما أو من الحكم بجواز قسم كمال إليه صاحب التوضيح
 لكن كلام آخر والدليل على هذا الأولية ما ذكره الشارح المحقق بقوله الدليل

في قوله تعالى لا تأخذوا بالثقلين العلم والدين العلم بالدين لا العلم بالعلم
 العلم بالدين هو العلم بالشرع والدين هو الدين الذي هو الله تعالى
 العلم بالعلم هو العلم بالعلم الذي هو العلم بالعلم
 العلم بالدين هو العلم بالشرع والدين هو الدين الذي هو الله تعالى
 العلم بالعلم هو العلم بالعلم الذي هو العلم بالعلم

في قوله تعالى لا تأخذوا بالثقلين العلم والدين العلم بالدين لا العلم بالعلم
 العلم بالدين هو العلم بالشرع والدين هو الدين الذي هو الله تعالى
 العلم بالعلم هو العلم بالعلم الذي هو العلم بالعلم
 العلم بالدين هو العلم بالشرع والدين هو الدين الذي هو الله تعالى
 العلم بالعلم هو العلم بالعلم الذي هو العلم بالعلم

والدليل الشاهد للقسمين ما ذكر في شرح الجامع البرهاني لصاحب المحيط ان
الجواز اذا كان غلب استعمالا كانت لعمدة الجواز عند حملان المرجح مقابلة
الراجح ساقط فكانت الحقبة متميزة مقابلته كالحقيقة المبرهنة وفيه نظر لا غلبة
استعمال الجواز لا يحصل الحقيقة من جواز لا العلة لا يتزاحمان زيادة من
بعضها فيكون الاستعمال في حد ذاته ارضاء لجملة ما يترك له الحقيقة في
الشرعيات الخمسة ويتبينها بقوله قد تترك الحقيقة بدلالة تحمل الكلام وبدلالة
العامات تشمل العرف العام الخاص قد يفرق بينهما باستعمال العرف والافعال
والعرف في الاقوال العربية ناك الدلالة ان الكلام موضوع علاج فهام فاذا
تعارفنا لناس استعماله لشيء ونقلوه من موضوعه اللغوي كما يحكم الاستعمال
كالحقيقة فيعرف فيها انشأوا لعدم العرف كالجواز لا يثبت لا بقرينة واعلم
ان الحقيقة ان كانت مبحورة فالعمل بالجواز اتفاقا ولا فان لم يكن الجواز
غالبيا في التقاهم النعام فالعمل بالحقيقة اتفاقا وان كان متعارفا فعنده
العمل بالحقيقة وعندهما العمل بالجواز فلا يترك العمل بالحقيقة عند الادب
مبحورة وهذا هو المراد من قوله قد يترك بدلالة العادة على ان ليس المراد
قد يترك الحقيقة بمرجح التعارض ولا لم يصح على ذهب بالحقيقة كما في الجواز
الذي ذكرناه من غير الايضاح قد مر في دار فالدلالة فان حقيقة وضع القدم

قد تترك الحقيقة بمرجح التعارض ولا لم يصح على ذهب بالحقيقة كما في الجواز الذي ذكرناه من غير الايضاح قد مر في دار فالدلالة فان حقيقة وضع القدم

في شرح المحيط
في شرح المحيط
في شرح المحيط

[illegible]

الامام اعظم عیسیٰ
 اخرج حکما کان ابی یقین
 ماجین عن آخر اجدو الخضر
 بفضله بنی ثار
 عیب الصلوة
 قوله فتعید اذ من
 بعد اوم انه خرج الکلام مخرج
 الجواب فصار کانه قال ان
 خرجت بغير الخرج فانت طالق
 فتعید ۱۱ غایب
 زار جواب سوال وپورانه
 بسند

[illegible]

8

جبل القادس

الحقيقة بدلالة سياق النظم كما في قوله تعالى فمن يشأ فليؤمن ومن يشأ
فليكفر أنا اعتدنا للظلمين نارا مثل هذا الكلام حقيقة في التخيير ولا بد
لكل واحد من اختيار ما يشاء من الأمرين لكن قولنا اعتدنا قرينة مانعة
عن ذلك عقلا فلا هذا على الاتيان بما اذ فيهم وهذه القرينة لفظ خارج
عن هذا الكلام الموضوع للتخيير وكذا كل امرين لا مريين مجاز للتوخيير والافعال
لا حقيقة فلا يختص الايمان من شاء وكذا الكفر بدلالة العقل وبقولنا
اعتدنا وقد تترك الحقيقة بدلالة اللفظ ونفسه بان يكون اللفظ متناوفا
لافراده لعمومه على سبيل الوضع لكن يختص ببعض نظر الماخذا اشتقاق
كما اذا حلف لا ياكل لحما ولا يبيعه فاكل لحم السمك لم يحنث القياس وان كان
يقضي حنثا لدخول لحم السمك في عموم اللحم لانه لحم حقيقة لكن يختص
بدلالة الاشتقاق فان تركيب هذا اللفظ يدل على الشدة والقوة يقال التحم
القتال عاشدوا الملتمة الواقعة العظيمة ثم يسمى اللحم بهذا الاسم لقوة فيه
باعتبار تولده من الدم لكن هو قوي اخلاط الحيوان وليس للسمك ثم ان
لو كانت لما عاش في الماء وبغير طالع لم يكن فكلما قصور من حيث المعنى
فكان صرف الاسم لما له قوة اولى من صرفه الى ما فيه قصور وان كان
الاسم حقيقة في هذا الذي يسمى فخر الاسلام حقيقة قاصرة و

يقع بالقول
الفاكهة بل قنادل الطائر
المأكولات باسم زائدة على أصل
مخرج ١٢

صاحب زيادة
الاخر اوضح ان في المثال الثاني
من المعنى المطلوب بل قصود كما في المثال
الاول لان الفاكهة اسم آه حاصل
عبد الشا دروه

صاحب زيادة
منها الثانية واذا عرفت هذا علمت ان
منقصة فالمعنى لا لا في المثال الثاني فظا
الاول لان الفاكهة اسم آه حاصل
عبد الشا دروه

صاحب زيادة
منها الثانية واذا عرفت هذا علمت ان
منقصة فالمعنى لا لا في المثال الثاني فظا
الاول لان الفاكهة اسم آه حاصل
عبد الشا دروه

الفاكهة ووجوه كوز اقسام القرينة خمستان القرينة اما الاستعمال
 او الحاشا والمقال فاشا الى الاول بقوله بدلا لة العادة والثا قسمان
 احدهما حال المتكلم والثاني حال المتكلم فيه فاشا الى الثاني بقوله بدلا
 محل الكلام والى الاول بقوله بدلا لة معنى يرجع للتكلم ويرجع اليهما ذلك
 معنى من الخطاط بكا يقا لامة المغيرة انت امرأة السلطان بالعصيان
 والثالث ايضا قسمان احدهما ما يكون سياق الكلام قرينة وهو الذي
 اشار اليه بقوله بدلا لة سياق النظم والثاني ما يكون اللفظ قرينة
 بنفسه اليه فاشا بقوله بدلا لة اللفظ بنفسه للمقابلة حقيقة
 بين العادة والحس العقل وقد اشار الى الاول والثالث فاما الثاني
 فكما في الاكل من هذه النحلة وقد يجمع بعض المواضع مع بعض المواضع
 كما لا يخفى على من كادني تتبع واما الصريح في اللغة الخالص المراد به هنا
 ما ظهر المراد منه ظهورا تاما بالاستعمال واخره بالظهور التام عن الظاهر
 اذ ظهوره ليس بتمام وبلا استعمال عن النص والفسر لان ظهورهما بقرائن
 اللفظية لا بالاستعمال هكذا ذكره الشارح وذكر في التلويح بعد ذكر
 تعريف الصريح والكناية فمثل المفسر والمحكم داخل في الصريح وقال
 المتأ واما الصريح فما ظهر المراد به ظهورا بينا حقيقة كانت ومجا

في قوله بدلا لة العادة...
 في قوله بدلا لة العادة...
 في قوله بدلا لة العادة...

في قوله بدلا لة العادة...
 في قوله بدلا لة العادة...
 في قوله بدلا لة العادة...

في قوله بدلا لة العادة...
 في قوله بدلا لة العادة...
 في قوله بدلا لة العادة...

في قوله بدلا لة العادة...
 في قوله بدلا لة العادة...
 في قوله بدلا لة العادة...

تنقضي بالواجب الثاني في العدم
 وذكره اجماعاً وهو انهم يذكرون العدم في العدم
 ويقاضيه آية جواب رسول الله صلى الله عليه وآله
 عيسى السلام لا يصح لان تنقضي في عالم العدم لا
 الكلام لان جوابه في عالم العدم لا يصح لان
 الكلام لا يصح لان ان العالم تنقضي بالاسناد فلا يمكن
 ان يكون في عالم العدم بعبارة الدلالة والذاتية
 لم ينقضي آية جواب رسول الله صلى الله عليه وآله
 يقول لما كان الحكم متعلقاً بالكلام باعتبار دلالة
 الكلام على معناه لا يخص الفرق بين الصريح
 والكناية لان كلام الكناية ايضاً

۹۸
 والى مساهة ونوضيح الجواب سلكنا
 لان حكم الصريح والكتابة يشتمل على
 الدلالة على الحق في الكتابة مع قوله
 المكتبة في الصريح دونها فحصل الفرق
 صاخره **قوله** قوله سواء كان تحقيق
 اشارة الى ان الصريح والكتابة يجتمع
 من حقيقة والمجاز فكانا هما من كل واحد
قوله قوله اشارة الى ان المراد من
 فيها **قوله** قوله اشارة الى ان المراد من
 التي اتم جواب سوال مقدمه ان المراد
 الغرض اما الحق لغوي وهو القصد المتولد
 المكتبة الاصطلاحية وهو الحكم المستعمل
 بالبراهين الاغراضية في كل الاول فان
 الفرق بين الصريح والكتابة فان
 احد منهما لا يتناول الى الثاني
 وان كانا

[illegible]

حكمه لا زينة انما يحتاج اليها لتمييز بعض احتمالات اللفظ فاذا تعين
 الواحد منها مراد بالاستعمال لم يبق اليها حاجة لا ترى الا صريح ظاهر المراد
 اي ظهورا بعينه بحسب استعماله فلا يحتاج الى تميز المتكلم وحكم الكتاب
 بما استمر المراد به بالاستعمال لا ترى الكناية بحسب العمل بل بالنية لانه
 مستتر المراد وذلك اي الكناية مثل الجاء اي نظير كناية الجاء قبل ان
 متعارفا فانه قبل ان يصير متعارفا استنزل المراد به فيكون كناية ويعلم
 من ان المراد بالكناية في اصطلاح الاصوليين غير اليديها الساكنة
 عندها هي اليا لفظ استعمل معنا في لفظ الموضوع كذا لا يتعلق بالثبات
 والنفي والصدق والكذب بل ينتقل منه الى ملزوم فيكون هو مناط الصدق
 والكذب والنفي والاثبات الكناية عن حقيقة وقد يذكروا مقابل الحقيقة
 فيرأى الحقيقة الصريحة منها وهذا معلوم من المفتاح غيره ليس فيه
 حقيقة الحقيقة والجواز المتعذر اذ هما بالذوالفقد هو متعذر
 وقد جعلنا بالاصول الكناية شاملة للجواز فاعرف وعلم من هذا ضعف
 كلام الشارح من ان الكناية لا ينافي في ارادة الحقيقة باقظا وان
 الكناية على الانتقاء من اللازم الى الملزوم لان هذا متعذر على عدم
 بين الاصطلاحين كما عرفت ولما ورد على ما فهم من تعريف الكناية

فانما يحتاج الى تميز بعض احتمالات اللفظ فاذا تعين
 الواحد منها مراد بالاستعمال لم يبق اليها حاجة لا ترى الا صريح ظاهر المراد
 اي ظهورا بعينه بحسب استعماله فلا يحتاج الى تميز المتكلم وحكم الكتاب
 بما استمر المراد به بالاستعمال لا ترى الكناية بحسب العمل بل بالنية لانه
 مستتر المراد وذلك اي الكناية مثل الجاء اي نظير كناية الجاء قبل ان
 متعارفا فانه قبل ان يصير متعارفا استنزل المراد به فيكون كناية ويعلم
 من ان المراد بالكناية في اصطلاح الاصوليين غير اليديها الساكنة
 عندها هي اليا لفظ استعمل معنا في لفظ الموضوع كذا لا يتعلق بالثبات
 والنفي والصدق والكذب بل ينتقل منه الى ملزوم فيكون هو مناط الصدق
 والكذب والنفي والاثبات الكناية عن حقيقة وقد يذكروا مقابل الحقيقة
 فيرأى الحقيقة الصريحة منها وهذا معلوم من المفتاح غيره ليس فيه
 حقيقة الحقيقة والجواز المتعذر اذ هما بالذوالفقد هو متعذر
 وقد جعلنا بالاصول الكناية شاملة للجواز فاعرف وعلم من هذا ضعف
 كلام الشارح من ان الكناية لا ينافي في ارادة الحقيقة باقظا وان
 الكناية على الانتقاء من اللازم الى الملزوم لان هذا متعذر على عدم
 بين الاصطلاحين كما عرفت ولما ورد على ما فهم من تعريف الكناية

فانما يحتاج الى تميز بعض احتمالات اللفظ فاذا تعين
 الواحد منها مراد بالاستعمال لم يبق اليها حاجة لا ترى الا صريح ظاهر المراد
 اي ظهورا بعينه بحسب استعماله فلا يحتاج الى تميز المتكلم وحكم الكتاب
 بما استمر المراد به بالاستعمال لا ترى الكناية بحسب العمل بل بالنية لانه
 مستتر المراد وذلك اي الكناية مثل الجاء اي نظير كناية الجاء قبل ان
 متعارفا فانه قبل ان يصير متعارفا استنزل المراد به فيكون كناية ويعلم
 من ان المراد بالكناية في اصطلاح الاصوليين غير اليديها الساكنة
 عندها هي اليا لفظ استعمل معنا في لفظ الموضوع كذا لا يتعلق بالثبات
 والنفي والصدق والكذب بل ينتقل منه الى ملزوم فيكون هو مناط الصدق
 والكذب والنفي والاثبات الكناية عن حقيقة وقد يذكروا مقابل الحقيقة
 فيرأى الحقيقة الصريحة منها وهذا معلوم من المفتاح غيره ليس فيه
 حقيقة الحقيقة والجواز المتعذر اذ هما بالذوالفقد هو متعذر
 وقد جعلنا بالاصول الكناية شاملة للجواز فاعرف وعلم من هذا ضعف
 كلام الشارح من ان الكناية لا ينافي في ارادة الحقيقة باقظا وان
 الكناية على الانتقاء من اللازم الى الملزوم لان هذا متعذر على عدم
 بين الاصطلاحين كما عرفت ولما ورد على ما فهم من تعريف الكناية

صحة
 بزيادة

ايهام في اللفظ لا في اللفظ
 في قول الصمد انه قال اولها
 المعاني وقال ثانياً لكن الابهام فيها
 به و الاتصال اللفظ لا يكون الابهام فيها
 فيقول منه وجود الابهام في المعاني و
 ونقول فيسبى عدم الابهام فيها فاجاب بقوله
 على قوله لا ينافي قوله لكن الابهام
 في حقيقة الامر من اعني كونه مجازاً و
 ان يكون الكناية منه العبارة مشققة
 ان الدليل المذكور دليل لا يثبت

اس بابہ بالقول بانه و بیس
 الخ و یجوز نقول " و یجوز
 فواکین لا یجوز آراء الاستدراک
 متصل بقوله معلوۃ المعانی فیسے انہا
 و افکات معلوۃ المعانی فالایہام واقع
 فی السجل الذی تنصل فیہ اللفاظ بدو
 فیہ لان البانی مشتمل آراء ہا
 فواکین فیہ فلیک فیہ السجل فکات
 الیہ استمر مطلقا بل من جہہ متصل
 و لا یجوز التجا فان طولہ یجوز و ذلک
 بل المقصود الیہ فی التجا فیہ
 مستتر ہا فایہ و یجوز فیہ الاستدراک
 لانہ ان فیہ فکات فیہ

١١

الحديثان بمؤلفتهما على ما هو عليه في نسخة
الخط الثاني بمؤلفتهما على ما هو عليه في نسخة
الخط الثاني بمؤلفتهما على ما هو عليه في نسخة

صاحبزادہ

قوله في جواب السؤال الثاني
 في ذلك قوله في تحقيق ما لا يحصل
 في تلك الاقفاظ كلياتها في ذلك
 قوله في جواب السؤال الثاني
 في ذلك قوله في تحقيق ما لا يحصل
 في تلك الاقفاظ كلياتها في ذلك
 قوله في جواب السؤال الثاني
 في ذلك قوله في تحقيق ما لا يحصل
 في تلك الاقفاظ كلياتها في ذلك

وفي هذه الاقطار انتقال من مكان الى مكان
 فيكون سواد سوادها غليظ لوجود فيها الاقطار التي هي في آخر
 وحلها كانه حقيقة فرد صاحب بدلولي في الاول الجواب بقوله
 ان يقع بها الربحي وانما ان تكون كنايةات حقيقة في
 لا يحتاج الى التبع لان المحتاج اليها حقيقة كنايةات حقيقة في
 بان يقع بقوله ولما كان المحتاج اليها حقيقة كنايةات حقيقة في
 غير ان تجعل جواب سوال بقدر تقديره ان يقال ان كانت
 هذه الاقطار كناية عن الطلاق وحيث ان يقع بها الربحي
 لان الكناية عن الطلاق وحيث ان يقع بها الربحي
 لفظ الطلاق في قولنا في الاقطار على كل الكناية عن
 انما في قولنا في الاقطار على كل الكناية عن

2

[illegible]

حقيقة: هو قوله اعتد بعد الاقراء فينتقل من اطلاق الطلاق
لاطلاقة غير المدخول بها الاوجب لعدة فيكون حينئذ مجازا
محضا لاطلاقة لان ليس بمنطوق ولا تحقيقا ولا تقدير اطلاقا بعد المدخول
فان المقصود من حيث كون منزلة المنطوق صلا الطلاق منطوقا فكان
هذا جهة حقيقة وان كان فيه جهة من المجاز من حيث انه ليس بمنكور
فهذه الاشارة زاد قوله محضا وهو مجاز عن كونه طالق او تقدير الكلام
عندنا في طلقك لانه اي الطلاق سببا في سبب وجوب الاعتداد
فاستعير الحكم لسبب اي تعذر يد عليه لفظ الحكم فان يذكر في مقابل
العلة والسبب يذكر في مقابل السبب والطلاق علة لوجوب العلة في
وضع الشرع وتختلف في غير المدخول بها لفقد الشرط وهو المدخول
يرد ان كيف يصير استعارة السبب للسبب مع انكم منعتم ذلك وكذلك
اي مثل اعتد استبرأ رحك لانه منزلة التفسير لقوله اعتد اذا
هو نص في بما هو القصص عن العدة وهو طلب براءة الرحم عن الحمل
الا انه لا يمكن ان يكون كلوطي طلب لولد ويحتمل ان يكون للتزويج وهو غير
فاذا نوى ذلك ثبت اطلاق اقتضاء بعد الدخول وقبل المدخول جعل
محضا وقد جاءت السنة مؤيدة لما ذكرنا فقد وان النكاح في السوق بنت

[illegible]

قوله عن بعضهم أنه وقال الشافعي
لا يقع بهذا اللفظ شيء وإن نوى أن واحدة
منه لها دوى لا تحصل لها فافتت النية
كما إذا قل لها انت واحدة فافتت النية
الأن تقول يجوز أن يكون قوله واحدة
نفسا لها دوى واحدة عند قولك أنت
فأنت عليه قوله فيصير خبر المبتدأ
وإذا كان الخبر يجوز أن يكون
مطلقا واحدة والعلاق بـ شاك في
الرب كل الشواذات طلاقا
إليه، ثم إذا شاك في قوله واحدة
العوام أنه قد شاك في قوله واحدة
بطريق التيسير في شاك في قوله واحدة
على تقدير أن لا يحصل أن يكون نفسا
فيكون خبر المبتدأ فيكون نفسا واحدة
بممكن أن يكون خبر المبتدأ فيكون نفسا واحدة
العوام لا يبرزون من وجوه

بنت زمرعة اعتدت ثم راجعها وذلك حين دخل عليها ^{ما ذكره الشرح فتنزل الحق الى امرائها} وتبكي على من قتل
من قاربها يوم يكترثهم باشعار اهل مكة فذكر النبي عليه السلام منها فقالت
لها اعتدت فندمت على ذلك فاستشفعت النبي عليه السلام بهيت توبتها
عائشة وفا اني اكتبه بان اعتدت مناز واجبك يوم القيمة وكذلك اي مثل قوله
اعتدت انت واحدة مرفوعة ومنصوبة وموقوفة وهو الصحيح عليه مشا
وعن بعضهم انه اذا رفع الواحد لا تطلق وان تولد لها لا تصلح نعتا
للطاقة فيكون خبر مبتدأ وان نصبها تطلق من غير نية لانها لا تصلح
نعتا للطاقة فان اسكنها فمحتاج الى النية والمختار ان حكم الكل واحد
الاحتياج الى النية لان العوام لا يميزون بين جوده الاعراب ثم ان ذلك لقوله
على تقدير الرفع يحتمل ان يكون نعتا للطاقة بطريق حذف الموصوفات والصفة
مقامه هي انت تطلقته واحدة وبه يقع الطلاق لانها بنفسها لا يكون تطلقته
ولكن تكون طالقا فيصير تطلقته قائمة مقام طالق فنعتت به فقلت وطال
او بطريق حذف المضا والمضا الية قائمة صفة للمضا المضا انت
طلقت واحدة ويحتمل ان يكون صفة للمرأة اي انت امرأة واحدة عند قول
او منفردة عند او واحدة نساء البلد الجاهل وقيل هي حالة الوقف والنصب
زال الإبهام بالنية كان قوله انت واحدة ولا كذا اي دليلا على صريح

[illegible]

الطلاق لا عاملا بموجبه اذ هو جبه التوحيد لا اشارة في قطع النكاح فلا يجعل
 من البواقي بخلاف لفظ الباش ونحوه فانها عاملة بنفسها على ما عرف
 وتعلم مما ذكرنا ان كونه هذا القول من الكنايات انما هو تفسير علماء الاصول لان
 من قبيل المحذوف الذي استقر المذهب وتفسير علماء الباش يعلم تضاعف
 البحث في يجوز ان يجعل قوله في قول الرجل عندك استثناء عن كون نحو
 الباش كناية مجازا ثم اصله الرابع في الكلام هو الصريح لان الكلام
 موضوع للافهام والصريح تام الاعلام فاما الكنايات ففيها ضربان
 من حيث ان هي الكناية بتاويل المذكور يقصر عن الباش اظها المراد بدون
 النية او ما يقوم مقامها من دلالة الحالين وما فيها من استثناء المراد الترتيب
 وظهر اثر هذه التفاوت فيما في الاحكام التي تندرج بالشبهة مثل الحدود
 حتى ان المقر على نفسه ببعض الاشياء للوجبة للعقوبة ما لم يذكر لفظ الصريح
 لا يستوجب لعقوبة فلو قال جامعيت فلانة او واقعتهما او وطئتهما لا
 يجد مله يقلن كنهما اوزيتهما وكلمة مله في قوله لم يذكر مصدقته جينية له لا
 يستوجب لعقوبة وقت عدم ذكر لفظ الصريح والقسم الرابع من الاقسام
 الاية المذكورة في معرفة وجوه الوقوف في معرفة اقسام ما به الوقوف
 الحاصلة بسبب لحظة الوقوف على احكام النظم عند المعرفة في اقسام الكتاب

الصفحة هي قوله اشارة بالطلاق لا عاملا بموجبه اذ هو جبه التوحيد لا اشارة في قطع النكاح فلا يجعل
 من البواقي بخلاف لفظ الباش ونحوه فانها عاملة بنفسها على ما عرف
 وتعلم مما ذكرنا ان كونه هذا القول من الكنايات انما هو تفسير علماء الاصول لان
 من قبيل المحذوف الذي استقر المذهب وتفسير علماء الباش يعلم تضاعف
 البحث في يجوز ان يجعل قوله في قول الرجل عندك استثناء عن كون نحو
 الباش كناية مجازا ثم اصله الرابع في الكلام هو الصريح لان الكلام
 موضوع للافهام والصريح تام الاعلام فاما الكنايات ففيها ضربان
 من حيث ان هي الكناية بتاويل المذكور يقصر عن الباش اظها المراد بدون
 النية او ما يقوم مقامها من دلالة الحالين وما فيها من استثناء المراد الترتيب
 وظهر اثر هذه التفاوت فيما في الاحكام التي تندرج بالشبهة مثل الحدود
 حتى ان المقر على نفسه ببعض الاشياء للوجبة للعقوبة ما لم يذكر لفظ الصريح
 لا يستوجب لعقوبة فلو قال جامعيت فلانة او واقعتهما او وطئتهما لا
 يجد مله يقلن كنهما اوزيتهما وكلمة مله في قوله لم يذكر مصدقته جينية له لا
 يستوجب لعقوبة وقت عدم ذكر لفظ الصريح والقسم الرابع من الاقسام
 الاية المذكورة في معرفة وجوه الوقوف في معرفة اقسام ما به الوقوف
 الحاصلة بسبب لحظة الوقوف على احكام النظم عند المعرفة في اقسام الكتاب

عليه السلام

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من قال في غزالي لم يقرأ في غزالي لم يقرأ في غزالي
من قال في غزالي لم يقرأ في غزالي لم يقرأ في غزالي

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

بالتبني "
 النفس نفس المثال يكون الحكم ثابتا
 والحاصل ان المثال يكون الحكم ثابتا
 اجاب بقوله " لا حكم الثالث بدلالة
 التبعي ثابت بالضرورة لا بد له من النفس
 وهو ان المثال لا يطابق النفس
 في بيان
 الاصول
 قوله " اي انه جواب سوال
 المتوفى الاعمين "
 ارد

[illegible]

على صيغة اسم الفاعل والمزيد هو المقتض على صيغة اسم المفعول دلالة الشرع
على ان هذا الكلام لا يصح الا بالزيادة او طلب هذا الكلام للزيادة فهو لا يقتض
فزيادة اية في يد على النص الذي مر معنا ثبت لزيادة شرعا لا لقتضا
لصحة المنصوص عليه في جهة الشارح المحقق تذكر الضمير تباويل الزيادة
ووجه نصب شرط على انه مفعول له لما يستغنى المنصوص عليه عن
المزيد فيجب ان لا يزدل نص المنصوص عليه هذه الجملة جواب عن قول
لما لم يستغنى عن جمع جواب مستأنف فقد قضاه اي المزيد النص
فكان شرطه والشرط مقدم على الشرط فعمل ان هذه لتعليق الجملة الشار
والفهم كما تدخل على العلوك تدخل على العلة لانها للترتيب فقد يعتبر الترتيب في
الملاحظة وقد يعتبر في الوجود والعلو وان كان مرتبا على العلة في الوجود ولكن
يجوز ان يكون مقدما في الاعتبار وعلم من هذا التعليل وجه تسميته بالمقتض
فصا تفرع على ما قبله بالمقتض على لفظ اسم المفعول بحكمه اي باعتبار حكمه
لنص واما قال بحكمه كما للنص لم يكن على قوله كما للنص لان نفس المقتض
ليس بحكمه له وقال الشارح المحقق فصا المقتض بحكمه اي مع حكمه كحكم النص
ومضافه اليه حكم المقتض تابع له اي المقتض وهو المقتض تابع
فيكون المقتض مضافا اليه بالذات وحكمه واسطته كشر القربان

[illegible]

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

لوصل من اجل ان قال لك قول واحد ما اعتقني بالقرينة
 وثانيهما انت خائن فلا تشتري شركا فعلى ما ينبغي ان يصير معزولا ولا يعتق
 العبد بغير عزاله مولا عن الامكان القول الثاني يدل على عزله عن شراء القليل
 والكثير بقرينة انت خائن ولو كان نفي شراء شرك النحل الكثر فيهم
 لغة انه عزله عن شراء الكثير بالطريق الاول وقد يشك على السامع الفصل
 المقتضى والمحدد فلا بد ان كلا منهما غير مذكور يزاو على الكلام لصحة وهو
 اي المحدود ثابت لغيره عبارة عن شيء اسقط عن الكلام اختصا
 دلالة البنية عليه كانه ثابت للغة والمقتضى ثابت شرعا لغيره وهذا من
 المتأخرين فانهم لما راوا ان العموم متحقق في بعض ما تركه انهم من قبيل
 الاقتضاء وهو المحدود ومنه عدم العموم في مقتضى جعلوه قسما اخر وذهب
 المتقدمون الى المحدود فمن قبيل المقتضى مع حكمهم بانتفاء العموم في
 المقتضى وعرفوه انه جعل غير المنطوق منطوقا لتصل المنطوق شرعا و
 عقلا او لغته فانه يشمل الجميع تابعهم الامام ابو زيد والمتأخرين
 وما الى الية الشارح للحق وايت ذلك اي علامة الفصل بين المقتضى
 والمحدد وانما اقتضى غير ما يغير المقتضى على صيغة اسم الفاعل ثبت
 وتقر عند صحة الاقتضاء اي عند جود المقتضى على لفظ المفعول

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

ولذا كان ما يحتاج اليه المنطوق محذوفاً وفافقد مذكوراً فاعتبر

المحذون مذکور انقطع ما تعلق بالمدن كور عن المدن كور كما في قوله تعالى

وَسُئِلَ الْقُرَيْشُ فَمَا السَّبْوَالُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ وَقَعًا عَلَى الْقُرَيْشِ لَكِنْ عِنْدَ

التصريح بالمحذ ونسبحوا السوال عن القرية الى المحذ وهو الاهل

فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ عِنْدَ التَّصَرُّفِ بِذِي الْأَهْلِ تَعْلُقُ قَوْلَهُ بِتَحْوِيلِ ثَمَرَانِ

الاشتباه في بعض المواد بعد ثبوت الامتياز بين مفهوم الحدوف

المقتضه وينبغي ما يصدقنا عليه في بعض المواد لا يضر في المطلوب هو ان

للحذر ويغائر المقصود وان لم يحكم العبارة فكلمها كان الزيادة لاجل حكم

شرك لا نفوي كان من قبيل الاقتصاء وكلما كان الامر بالعكس كان من قبيل

للمحدوث وكلما اتصلا بزيادة العموم كما من قبيل المحذوف وكلما انقص كان

من قبيل المقتضف هذه الاعتبار انما يتحقق بعد تحقق التفاضل

بينيما ولولم يكن بينهما فاعثا لما حصلت تلك الاعتبار فاعلوا

بينهما ارجح ثمران الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص لا التخصيص

يعقب التعليم حيث لا يوجد التعليم لا يوجد التخصيص حتى في مختلف

لا يشرب الخمر يادون شراب لا تغلبيت لا المقتض على صيغة

للمفعول الاعمو^م له عندنا فلا تخصي^صص له ايضاً وصحة اعتبارا^{شرا} شراري^{دون} دون

عبد القادر

قسم اول دلالة اللفظ المنطوق ومفهومه وقالوا دلالة اللفظ المنطوق ما دل عليه اللفظ
 في محل النطق وجعلوا ما سمي عبا وشا واقترضا من هذا القبيل وقالوا
 دلالة المفهوم ما دل عليه اللفظ لانه في محل النطق ثم قسموا هذا المفهوم الى قسمين
 وهوان يكون المسكوت عنه موافقا للحكم المنطوق ويسمونه قووى الخطا
 وكذا الخطا ايضا وهذا هو المسمى بدلالة النص عندنا الى مفهوم مخالف
 الذي يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم ويسمونه دليل الخطا وهو
 للمعبر عندنا بتخصيص الشيء بالذكر وسنبين ذلك في فصل في الوجه الفاسد
 ومن الناس من عمل في النصوص استلزامها بوجه اخر اي غير ما ذكرنا وهي
 تلك الوجوه فاسدة عندنا منها اي من تلك الوجوه الفاسدة باقيا بعضهم ان
 التخصيص على الشيء باسم العلم بالاسم الذي ليس بصفة سواء كان اسم
 جنس كالماء في حديث الغسل من قولك على اسم الماء من الاشياء الستة
 التي رواها اسما علميا يوجب التخصيص في تخصيص الحكم بالنصوص عليه وفي
 الحكم عما عداه اي ما عدا النصوص عليه هذا من قبيل عطف التفسير
 هذا مفهوم الملقب هذا فاسد لان النص لم يتناول المحل الذي اوجب الحكم
 فيه بالمفهوم فكيف يوجب النص الحكم فيه في ذلك المحل نقيا من
 حيث النفي او ثباتا من حيث لا ثبات فان النفي والاثبات من اوصاف

دلالة اللفظ المنطوق ومفهومه وقالوا دلالة اللفظ المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق وجعلوا ما سمي عبا وشا واقترضا من هذا القبيل وقالوا دلالة المفهوم ما دل عليه اللفظ لانه في محل النطق ثم قسموا هذا المفهوم الى قسمين وهوان يكون المسكوت عنه موافقا للحكم المنطوق ويسمونه قووى الخطا وكذا الخطا ايضا وهذا هو المسمى بدلالة النص عندنا الى مفهوم مخالف الذي يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم ويسمونه دليل الخطا وهو للمعبر عندنا بتخصيص الشيء بالذكر وسنبين ذلك في فصل في الوجه الفاسد ومن الناس من عمل في النصوص استلزامها بوجه اخر اي غير ما ذكرنا وهي تلك الوجوه فاسدة عندنا منها اي من تلك الوجوه الفاسدة باقيا بعضهم ان التخصيص على الشيء باسم العلم بالاسم الذي ليس بصفة سواء كان اسم جنس كالماء في حديث الغسل من قولك على اسم الماء من الاشياء الستة التي رواها اسما علميا يوجب التخصيص في تخصيص الحكم بالنصوص عليه وفي الحكم عما عداه اي ما عدا النصوص عليه هذا من قبيل عطف التفسير هذا مفهوم الملقب هذا فاسد لان النص لم يتناول المحل الذي اوجب الحكم فيه بالمفهوم فكيف يوجب النص الحكم فيه في ذلك المحل نقيا من حيث النفي او ثباتا من حيث لا ثبات فان النفي والاثبات من اوصاف

التناول والتحيث لم يوجد التناول كان عدم وجود صفة أولى وفاشدة
التخصيص عندنا ان يتناول المستنبطون في حالة الحكم فيثبتون الحكم بها
في غير التصور عليه لينا لودرجة المجتهدين وثوابهم وهذا لا يحصل
اذا ورد النص عام متناولا للجنس واعلم ان القائلين بالمفهوم قد ذكروا
لها شروطا منها ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق بالحكم الثاني
للمنطوق ولا مساواة له ولا خروجه عن العادة ولا يكون المنطوق مساويا
او حادثا له ولا يعلم المتكلم بان السامع يحل بهذا الحكم المخصوص قال
السلوي وقالوا في اخذ ذكر الشرائط او غيره لك مما يقتضي تخصيص المنطوق
بالذكر فعلم ان شرط المفهوم والمخالف لا يظهر تخصيص المنطوق بالذكر
فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت عنه ومنها اي من تلك الوجوه ما له
وجه قال الشافعي وغيره بمن ان الحكم متى علق بشرط او اضيف الى
مسمى بوصف خاص وجب لك اي كواحد من التعليق والاضافه نفى
الحكم عند عدم الشرط والوصف فيكون عدم الحكم المعلق بالشرط
والمقيد بالوصف في غيرهما ثابتا عنده بالتعليق والتقييد يكون الحكم
للمعذور عند حكما شرعيا حتى يصير تعديه عندنا هو معدوم بالعد
الاحتمال ان كان قبل التعليق والتقييد فلا يكون حكما شرعيا حتى لا يصير

2

[illegible]

تعد شرطه عندنا هو معدوم بالعدم الأصل الذي كان قبل التعليق
والتيقيد فلا يكون حكما شرعيا حتى لا يصح تعد شرطه وأعلم أن
الشرط يطلق في عرف العام على ما يتوقف عليه وجود ذلك الشيء فيتناول
الشرط والعلة وعند المتكلمين والحكام ما يتوقف عليه الشيء ولا
يكون داخل فيه ولا يكون مؤثرا فيه في اصطلاح النخاعة ما دخل عليه
شيء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول ومسببية
الثاني وهذا أوجها سواء كان علة للجزء أو معلولا له وغير ذلك في
محل النزاع هو الشرط النحوي الذي علق الحكم عليه كالدخول في أن
دخلت الدار والمراد بالوصف ما يكون قيدا في الذات سواء كانت فعلا
نحويا نحو في الغنم الساعة زكوة أو لا نحو في ساعة الغنم زكوة وهذا لا
ولا زعم الشرط والوصف يوجب عدم الحكم لم يجوز الشافعي نكاح الأتر
عند فوات الشرط وهو عدم الطول اعني زيادة المال بحيث يقدر بها على
نكاح الحرة أو فوات الوصف وهو كون الأتر مؤمنة المذكورين في قوله
وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَا تَكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ فَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْأَتْرِ وَإِنْ كَانَتْ مُؤْمِنَةً
عند الطول لفوات الشرط الذي علق عليه جواز النكاح وهو

صاحبزادہ

حاشیہ

طاعة اخرى كما هو
 فان وجوب النهار وضيائه لا
 صا حيزا وده **ح** قوله وكل النسخ
 ان الشطر المذكور في المتن يطلق و
 والكل من هو شرط العرفي في ذلك
 العلم بالالتحاق بالوجه الفاسدة
 علم شرط من هو شرط النسخي
 منها هو شرط من انتفاء شرط
 عديد ولا يلزم من انتفاء شرط
 بان كل شرط علم كسبها باعثا على عدم
 العرفي فليس منها لان كسبها باعثا على عدم
 يطلق الفساد على هذا الوجه وهذا ما يلزم اذا
 اريد بالشرط بطلان الشرط النسخي

لم يثبت ان المراد بالوصف النسخي
 المراد بالوصف النسخي وهو عبارة عن
 معنى في قوله وهو ان الشرط النسخي
 عليه السلام في السلام في قوله وهو ان الشرط
 من كنت النسخي وهو ان الشرط النسخي
 العرفي وهو ان الشرط النسخي وهو ان الشرط
 الاصل هو ان الشرط النسخي وهو ان الشرط
 النسخي في قوله وهو ان الشرط النسخي
 ان اللام اذا دخلت على اسم الاشياء
 لاسم الاشياء على قوله وهو ان الشرط

حاشية
 من العناء والعناء
 ان في قوله وهو ان الشرط

لم ينفذوه واصل الجواب عن من يقول ان الله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 قد لان ان الله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 الشيء لا ينفذوه واصل الجواب عن من يقول ان الله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 يكون مبنية على العلم ان الله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 عنده ولا ينفذوه واصل الجواب عن من يقول ان الله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 لا تخال استحقاق الجواب عن من يقول ان الله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 كما قال الشافعي في قوله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 فبقية بالشرط وان العادة كانت تخرجها عن عدم الاستحقاق
 قال الولوي في غير الحكم
 انه وقد يقال ان الحكم لا ينفذوه واصل الجواب عن من يقول ان الله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 واما ناسخا الى ما في قوله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 فليس وقد ينفذوه واصل الجواب عن من يقول ان الله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 شافعي في قوله تعالى واصل كل ما في كونه من غير ان يكون له وجود في نفسه
 ٩٠

[illegible][illegible]

تقیس

فقال في الفرق بينهما والمال آه " " " "

في الصور بين وكان هذا منك تناقضا

بالصوم قبل الخشوع وجود بسبب على غرضك

الى وجود السبب وهو البهين لم يوجد انما

يقال لما جردنا الخبير بالمال في الخشوع نظر

فله ثم انه لما آه جواب سؤال هو ان

محمد بصير

تبيين الدين فقير

[illegible]

قوله الى صراط كما انصرفت قبل
الركن لا يكون بين الجبري واليه الحق منافاة
لا يصير علة بدون الوجود
المكانة

كلاماً صحيحاً وهذا الذي لا زال المعلق بالشروط لا ينعقد سبباً لو حلف لا يطلق

الشافعي أيضا فيكون الزاماً عليه هذا أي دخول الشرط في الطلاق والعناق و

لا تترك حلقاً ولا قياً لضربة دفع الخين عن الناس الضرورة تندفع بدخول

يمكن أيضا الخيا فسي البيع بدو رضاء صاحبه لا يجوز ذلك في السبع لان

القياس لا يضير بالشروط قمارا لانه تمليك وتعليق التمليك بالشروط في معنى القمار

حلف لا يبيع فباء بشرط الحيا يثبت لان البيع قد تحقق ولا يمنع شرط الحيا غل الاصل

الحکم عن السبب فالشرط فیہ ما داخل علی السبب واذا ثبت ان التعلیق قصر فی

أى السبب كما قال الشافعي رحمه الله تعليق الطلاق والعتاق بالملك بأن قال لأجنبيته

ع

ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة

ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة

ان اتزوجتك فانت طالق واشتريت عبدا فهو حر وذلك لا يتعلق
 قبل وجود الشرطين بل لا التزام باليمين الزمة وهي موجودة فاما المالك في
 المحل فاما يشترط لايجاب الطلاق والعناق وهذا الكلام ليس بايجاب للمالك
 فلا يشترط المالك في المحل وبطل التكفير بالمالك قبل الحنث لان اليمين سبب الوجوب
 بشرط الحنث لا في نفسها لانها موجبة للبر لا الكفر هو عند الحنث موجب للكفا
 والتقدير ان حنثت فعلى كفارة تلك اليمين فيمنع التعليق بالحنث اليمين عن
 صيرورتها سببا للكفارة في المحل لكنها بعرضية وتصير سببا فحقا لضافته
 اليها فقبل ان تصير سببا بالحنث لا يتصور الاداء كما لا يتصور قبل اليمين فوجه
 اي فرق الشافعي بين الواجب للمالي والبدني بان ينفصل نفس الوجوب عن
 وجوب الاداء في المالي فينقضي سببه بان يجب الاداء بخلاف البدني سببه
 اي باطل لان حق الله تعالى الواجب على العبد في المالي هو العبادات وهو المراد
 بقوله فعل الاداء مؤخر اي الفعل الذي هو الاداء وبما شر العبد هذا الفعل مجلا
 هو النفس ابتغاء لرضا الله تعالى والمالك لا يكون مقصودا في ذلك بل هو التبر
 التي يتادى بها الواجب فتصير الحقوق المالية كالبدينية في المقصود بالوجوب
 هو فعل الاداء وان تعليق وجوب الاداء بالشرط يمنع تمام السببية فيها جميعا
 وان وجوب الاداء يغير نفس الوجوب في البدن ايضا لان نفس الوجوب عبارة

ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة

ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة
 ان لا يكون لفظا او مقدره او مضافا الى احد من الالهة

[illegible][illegible][illegible]

والدين في
بقوله عتق من رقيقه ثم
مطلق على تقدير مباح
اجاب الاخ سلب ما
ان قيل في الحكم الواحد
والدين في رقيقه ثم
مطلق على تقدير مباح
اجاب الاخ سلب ما
ان قيل في الحكم الواحد

[illegible]

2

ہی حکم الامور ہو سکے۔ ہر مسئلہ

96

عبد جبار الصومطاني، النقيب، الخلف من يده فخر الشيخة بوف ١٢٦ محمد بن مسعود

ووجه ان لا يكون له وجه بالعدم الاصل والمطلوب يوجب اجزاء
فان كان له وجه بالعدم الاصل والمطلوب يوجب اجزاء
فان كان له وجه بالعدم الاصل والمطلوب يوجب اجزاء
فان كان له وجه بالعدم الاصل والمطلوب يوجب اجزاء

وجوب المقيد يوجب عدم اجزاء غيره بالعدم الاصل والمطلوب يوجب اجزاء
فيكون بينهما شاف يفي هذا انما هو خصوصية حكم الوجوب اذا لو كان
الحكم هو الجواز لما تحقق المناسقات بما ذكرنا من البيان ويكون فائدة التقييد
بيان استحبابه كما قالوا في السبب فان قلت يجوز ان يكون الواجب امرين
مطلقا ومقيدا على التخيير قلت هذا ليس لوجوب المقيد من حيث هو مقيد
فان التخيير يفرض ترك المقيد قال ابو حنيفة ومحمد هذا تأييد بما
استنبطوا من فروعهما من ان المطلق لا يحل على المقيد اذا ورد في حكمين
فانهما قالا فيمن قرب لمرة التي ظاهرها في خلال الصوم ليل عامدا
او ناسيا او نهارا ناسيا لا عامدا اذ وجامعها في النسيان عامدا فسد صومه
ووجب عليه الاستئناف بالاتفاق لانقطاع التتابع انه يستأنف مقولة
قال وقال ابو يوسف والشافعي لا يستأنف لا تقدر على الكل وان كان فائتا
الا انه لو اتم وقع البعض قبل المسيس لو استأنف وقع الكل بعد فكان الا تمام
اقرب الامتثال وجوبهما المأمور به بتقدير الكل لا البعض وقد فات ولو
قربا في خلال الاطعام لم يستأنف لان شرط الاخلاء اي الشرط الذي هو اخلاء
الصوم والاعتناق عن المسيس مثبت لضرورة شرط اخر وهو التقدير على
المسيس القران وبيان ان الاخلاء عن المسيس شرط للصوم بمقتضى قوله تعالى

في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما هو
في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما هو
في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما هو
في قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله تعالى الا انما هو

الشرط في الاطعام والاعتناق عن المسيس
الشرط في الاطعام والاعتناق عن المسيس
الشرط في الاطعام والاعتناق عن المسيس
الشرط في الاطعام والاعتناق عن المسيس

فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فانه يدل صريحا على ان
التقديم بشرط في ذلك يقتضيه اخلاء الصيام عن المسيس ان لا يتصور التقديم
بدون الاخلاء وذلك اي شرط التقديم منصوص عليه في الاعتاق وهو قوله
تعالى فحجز رقبته من قبل ان يتماسا والصيام كما علمت دون الاطعام قال الله
فاطعام ستين مسكينا فانه لا يدل على التقديم فلا يثبت ثبوت ضمنه
من الاخلاء ولم يحجز شرط التقديم فيه حملا له على اخويه لانهما حكما مختلفان
فعلم انهما لم يحجزا كل المطلق على المقيد حكما في مختلفين وعلم ايضا وجوب اخلاء
اليه من وجوب الاستيناف فانه لما وجب الاخلاء بالاقضاء فقد وجب امران
التقديم والاخلاء وقد عجز عن الاول وقد علم على الثاني فيجب عليه ما قدر عليه
وذلك بالاستيناف ولا يدل عدم جواز الجماعة قبل التكفير في الاطعام على
اشراط التقديم لان ذلك لا مرأى له وهو احتمال قد تهر على الصيام والاعتاق
قبل الاطعام فينبذ ينقل الكفارة منه اليه كذلك في مثل دخول الاطلاق
والتقييد الحكم دخوله في السبب عدم الحمل فانه اذا دخل الاطلاق والتقييد
في السبب يجرى كل واحد منهما اي من المطلق والمقيد على سنة اي طريقته
تكون فائدة التقييد امر من البيان وهو اولوية المقيد في السببية كما قلنا
في صدقة الفطر انه يجب دأمرها على العبد الكافر بالنصر المطلق الواقع باسم العبد

قوله ولا يصوموه فكان الاخلاء
شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا
فانه يدل صريحا على ان التقديم
بشرط في ذلك يقتضيه اخلاء
الصيام عن المسيس ان لا يتصور
التقديم بدون الاخلاء وذلك اي
شرط التقديم منصوص عليه في
الاعتاق وهو قوله تعالى فحجز
رقبته من قبل ان يتماسا والصيام
كما علمت دون الاطعام قال الله
فاطعام ستين مسكينا فانه لا يدل
على التقديم فلا يثبت ثبوت ضمنه
من الاخلاء ولم يحجز شرط التقديم
فيه حملا له على اخويه لانهما
حكما مختلفان فعلم انهما لم
يحجزا كل المطلق على المقيد
حكما في مختلفين وعلم ايضا
وجوب اخلاء اليه من وجوب
الاستيناف فانه لما وجب الاخلاء
بالاقضاء فقد وجب امران
التقديم والاخلاء وقد عجز عن
الاول وقد علم على الثاني فيجب
عليه ما قدر عليه وذلك بالاستيناف
ولا يدل عدم جواز الجماعة قبل
التكفير في الاطعام على اشراط
التقديم لان ذلك لا مرأى له
وهو احتمال قد تهر على الصيام
والاعتاق قبل الاطعام فينبذ
ينقل الكفارة منه اليه كذلك
في مثل دخول الاطلاق والتقييد
الحكم دخوله في السبب عدم
الحمل فانه اذا دخل الاطلاق
والتقييد في السبب يجرى كل واحد
منهما اي من المطلق والمقيد على
سنة اي طريقته تكون فائدة
التقييد امر من البيان وهو اولوية
المقيد في السببية كما قلنا في
صدقة الفطر انه يجب دأمرها على
العبد الكافر بالنصر المطلق
الواقع باسم العبد

قوله ولا يصوموه فكان الاخلاء
شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا
فانه يدل صريحا على ان التقديم
بشرط في ذلك يقتضيه اخلاء
الصيام عن المسيس ان لا يتصور
التقديم بدون الاخلاء وذلك اي
شرط التقديم منصوص عليه في
الاعتاق وهو قوله تعالى فحجز
رقبته من قبل ان يتماسا والصيام
كما علمت دون الاطعام قال الله
فاطعام ستين مسكينا فانه لا يدل
على التقديم فلا يثبت ثبوت ضمنه
من الاخلاء ولم يحجز شرط التقديم
فيه حملا له على اخويه لانهما
حكما مختلفان فعلم انهما لم
يحجزا كل المطلق على المقيد
حكما في مختلفين وعلم ايضا
وجوب اخلاء اليه من وجوب
الاستيناف فانه لما وجب الاخلاء
بالاقضاء فقد وجب امران
التقديم والاخلاء وقد عجز عن
الاول وقد علم على الثاني فيجب
عليه ما قدر عليه وذلك بالاستيناف
ولا يدل عدم جواز الجماعة قبل
التكفير في الاطعام على اشراط
التقديم لان ذلك لا مرأى له
وهو احتمال قد تهر على الصيام
والاعتاق قبل الاطعام فينبذ
ينقل الكفارة منه اليه كذلك
في مثل دخول الاطلاق والتقييد
الحكم دخوله في السبب عدم
الحمل فانه اذا دخل الاطلاق
والتقييد في السبب يجرى كل واحد
منهما اي من المطلق والمقيد على
سنة اي طريقته تكون فائدة
التقييد امر من البيان وهو اولوية
المقيد في السببية كما قلنا في
صدقة الفطر انه يجب دأمرها على
العبد الكافر بالنصر المطلق
الواقع باسم العبد

صيام اذنه صابر

[illegible][illegible]

فان الخميني

هذا هو المتن الصحيح من كلامه عليه السلام في جواب سؤاله عن كونه مستقلا في نفسه لا في غيره

١٠٢

هذا المتن هو الذي في نسخة من كتابه عليه السلام في جواب سؤاله عن كونه مستقلا في نفسه لا في غيره

والحوادث الخاصة من غير قصر عليها كاية الظهار وتولت في حيلة امرأة اوس من
صاته واية اللعان في هلال زاميه ونحوها واما قالوا من ان لو كان عاما
للسبب غير لجاز تخصيص السبب بالاجتهاد لان نسبة العام الى جميع افراد
على السواء وما يطابق اجواب السؤال في فقهنا ان يجوز ان يعلم خوله بعض افراد
تحت الالة قطعا بحيث لا يحتمل التخصيص بل يد له عليه بمعنى المطابقة
هو لكشف عن السؤال بيان حكمه قد يحصل مع زيادة وجوب المطابقة
المساواة كموه وخصوصا ممنوع ثم اعلم ان ورود اللفظ بعد السؤال للحادث
اذا كان يتعلق بهما على اربعة اقسام لان ما ان لا يكون مستقلا ويكون
كان مستقلا فاما ان يخرج مخرجه الجواب او لا باظهار امر احتمال كون مبتدأ
الكلام وبالعكس في الثلاثة الاولى يحل على الجواب في الرابع على الابتداء الى
هذا اشار بقوله وعندنا انما يختص بسببه اذا لم يكن مستقلا بنفسه لا يكون
كلاما مفيدا بدو اعتبار السؤال والحادث كقوله نعم فانه يقرر ما سبق من كلامه
موجب منفعة استفهاما او خبرا وبلى فانها مختصة بالاجاب في السابق
استفهاما او خبرا وقد يقام في العرف كل منهما مقام الاخر وهذا مثال للقم
الاول وخبر العام مخرج الجزء فان الكلام لا جعل جزءا مقدما كان المقدم
سببا لوجوبه فيرتفع به الحكم لان الحكم يتعلق بعلة ضرورة كقوله الراوى سبي
رسول الله م فمجد فانه لما خرج مخرج الجزء للسبب لا لمر الفاء يتعلق

هذا المتن هو الذي في نسخة من كتابه عليه السلام في جواب سؤاله عن كونه مستقلا في نفسه لا في غيره

ان القرآن في التزم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم مثل قول بعضهم في
 قوله اقيم الصلوة واتوا الزكاة ان القرآن في التزم بوجوب ان لا تجب الزكاة على الصبي
 لعدم وجوب الصلوة عليه تحقيقا للمساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم
 وجوب الزكاة على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمتسك بما تمسكوا به قاله الى
 ذلك البعض لان السلف يقتضيه المشاركة بين المعنوت والمعطى عليه في الحكم سواء
 كان العطف بين الحملتين التامتين ولا اما الثاني فظاهر جمعه عليه ما لا اوله فلما
 قال واعتبروا الى قايي العطف بين الكلامين التامتين بالجملة الناقصة في
 عطفت على الكاملة وبما ان العطف امر مشترك بين عطفت جملة على اخر في
 مثلها وبين عطفت جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب الشركة
 النسوية وهذا اذا كان المعطوف منوعا عن المحرف فانه يشارك في الاول في خبره و
 حكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قوله
 فاسد لان الشركة انما وجبت في الجملة الناقصة لا فقارها الى ما يتم الكلام به فاذا
 تم الكلام ففسد لم يثبت الشركة لا استغناء به وحاصل الرد ان ثبات الشركة
 في المقس عليه المضروبة لا غير هذه هي الاصل في كل كلام لا استقلال وعدم
 تبعيته لكلام اخر في الحكم بخلاف الناقصة لا فيم اتم امر يقتصر الكلام اليه
 الى ذلك لانه لا ياتي في نفسه لا ثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار الى امر
 ولهذا اي اثبات الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرأة ان دخلت

ان القرآن في التزم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم مثل قول بعضهم في
 قوله اقيم الصلوة واتوا الزكاة ان القرآن في التزم بوجوب ان لا تجب الزكاة على الصبي
 لعدم وجوب الصلوة عليه تحقيقا للمساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم
 وجوب الزكاة على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمتسك بما تمسكوا به قاله الى
 ذلك البعض لان السلف يقتضيه المشاركة بين المعنوت والمعطى عليه في الحكم سواء
 كان العطف بين الحملتين التامتين ولا اما الثاني فظاهر جمعه عليه ما لا اوله فلما
 قال واعتبروا الى قايي العطف بين الكلامين التامتين بالجملة الناقصة في
 عطفت على الكاملة وبما ان العطف امر مشترك بين عطفت جملة على اخر في
 مثلها وبين عطفت جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب الشركة
 النسوية وهذا اذا كان المعطوف منوعا عن المحرف فانه يشارك في الاول في خبره و
 حكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قوله
 فاسد لان الشركة انما وجبت في الجملة الناقصة لا فقارها الى ما يتم الكلام به فاذا
 تم الكلام ففسد لم يثبت الشركة لا استغناء به وحاصل الرد ان ثبات الشركة
 في المقس عليه المضروبة لا غير هذه هي الاصل في كل كلام لا استقلال وعدم
 تبعيته لكلام اخر في الحكم بخلاف الناقصة لا فيم اتم امر يقتصر الكلام اليه
 الى ذلك لانه لا ياتي في نفسه لا ثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار الى امر
 ولهذا اي اثبات الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرأة ان دخلت

ان القرآن في التزم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم مثل قول بعضهم في
 قوله اقيم الصلوة واتوا الزكاة ان القرآن في التزم بوجوب ان لا تجب الزكاة على الصبي
 لعدم وجوب الصلوة عليه تحقيقا للمساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم
 وجوب الزكاة على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمتسك بما تمسكوا به قاله الى
 ذلك البعض لان السلف يقتضيه المشاركة بين المعنوت والمعطى عليه في الحكم سواء
 كان العطف بين الحملتين التامتين ولا اما الثاني فظاهر جمعه عليه ما لا اوله فلما
 قال واعتبروا الى قايي العطف بين الكلامين التامتين بالجملة الناقصة في
 عطفت على الكاملة وبما ان العطف امر مشترك بين عطفت جملة على اخر في
 مثلها وبين عطفت جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب الشركة
 النسوية وهذا اذا كان المعطوف منوعا عن المحرف فانه يشارك في الاول في خبره و
 حكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قوله
 فاسد لان الشركة انما وجبت في الجملة الناقصة لا فقارها الى ما يتم الكلام به فاذا
 تم الكلام ففسد لم يثبت الشركة لا استغناء به وحاصل الرد ان ثبات الشركة
 في المقس عليه المضروبة لا غير هذه هي الاصل في كل كلام لا استقلال وعدم
 تبعيته لكلام اخر في الحكم بخلاف الناقصة لا فيم اتم امر يقتصر الكلام اليه
 الى ذلك لانه لا ياتي في نفسه لا ثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار الى امر
 ولهذا اي اثبات الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرأة ان دخلت

الدار فانت طالق وعبدك حران العتق يتعلق بالشروط لانه في قوله
عبدك حر في حق التعليق بالشروط قاصرون ان تم بنفسه لانه لم يرد كونه شرطا
عليه فيكون قاصرا بالنسبة الى التعليق بالشروط وقد عطف على المعلق
بالشروط فيثبت الشرط للافتقار حتى لو قال اذ دخلت الدار فانت طالق
عمرة طالق لا تتعلق الثانية بالشروط بل تنجز طلاق عمرة لانه لو قصد التعليق
لا قصر على عمرة لان خبره لا يصلح خبرها فصل في الامر وهو امر
من قبيل الوجوه الاولى اي القسم الاول وهو الخاص من القسم الاول وهو
الذي كان باعتبار الصيغة واللغة مما ذكرنا من الاقسام كلمة من في الموضع
الثلاثة للتبعض وفي الرابع للبيان واعلم ان الامر يطلق على نفس صيغة
افعال صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء وعلى التكلم بالصيغة وطالب
بالطريق المذكور وعلى هذا قيل في تعريفه الامر اقضاء فعل غير كفيته
الاستعلاء واما ما قيل الامر قول القائل بطريق الاستعلاء افعل فحتم المعنيين
لان القول يطلق بمعنى القول وبمعنى المصدوع والاول يكون افعلا من
القول والمراد من الامر هنا صيغة الامر كما قاله فان صيغة الامر لفظ خاص
اي مخصوص بمعناه من تصاريح الفعل وضع لمعنه خاص في خصوص لفظ
وهو طلب الفعل واللفظ الدال على المعنى المعين المعلوم لا يكون الا خاصا

هذا هو قولنا فان لم يكن في قوله طالق وعبدك حران العتق يتعلق بالشروط لانه في قوله
عبدك حر في حق التعليق بالشروط قاصرون ان تم بنفسه لانه لم يرد كونه شرطا
عليه فيكون قاصرا بالنسبة الى التعليق بالشروط وقد عطف على المعلق
بالشروط فيثبت الشرط للافتقار حتى لو قال اذ دخلت الدار فانت طالق
عمرة طالق لا تتعلق الثانية بالشروط بل تنجز طلاق عمرة لانه لو قصد التعليق
لا قصر على عمرة لان خبره لا يصلح خبرها فصل في الامر وهو امر
من قبيل الوجوه الاولى اي القسم الاول وهو الخاص من القسم الاول وهو
الذي كان باعتبار الصيغة واللغة مما ذكرنا من الاقسام كلمة من في الموضع
الثلاثة للتبعض وفي الرابع للبيان واعلم ان الامر يطلق على نفس صيغة
افعال صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء وعلى التكلم بالصيغة وطالب
بالطريق المذكور وعلى هذا قيل في تعريفه الامر اقضاء فعل غير كفيته
الاستعلاء واما ما قيل الامر قول القائل بطريق الاستعلاء افعل فحتم المعنيين
لان القول يطلق بمعنى القول وبمعنى المصدوع والاول يكون افعلا من
القول والمراد من الامر هنا صيغة الامر كما قاله فان صيغة الامر لفظ خاص
اي مخصوص بمعناه من تصاريح الفعل وضع لمعنه خاص في خصوص لفظ
وهو طلب الفعل واللفظ الدال على المعنى المعين المعلوم لا يكون الا خاصا

فان قيل قوله طالق وعبدك حران العتق يتعلق بالشروط لانه في قوله
عبدك حر في حق التعليق بالشروط قاصرون ان تم بنفسه لانه لم يرد كونه شرطا
عليه فيكون قاصرا بالنسبة الى التعليق بالشروط وقد عطف على المعلق
بالشروط فيثبت الشرط للافتقار حتى لو قال اذ دخلت الدار فانت طالق
عمرة طالق لا تتعلق الثانية بالشروط بل تنجز طلاق عمرة لانه لو قصد التعليق
لا قصر على عمرة لان خبره لا يصلح خبرها فصل في الامر وهو امر
من قبيل الوجوه الاولى اي القسم الاول وهو الخاص من القسم الاول وهو
الذي كان باعتبار الصيغة واللغة مما ذكرنا من الاقسام كلمة من في الموضع
الثلاثة للتبعض وفي الرابع للبيان واعلم ان الامر يطلق على نفس صيغة
افعال صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء وعلى التكلم بالصيغة وطالب
بالطريق المذكور وعلى هذا قيل في تعريفه الامر اقضاء فعل غير كفيته
الاستعلاء واما ما قيل الامر قول القائل بطريق الاستعلاء افعل فحتم المعنيين
لان القول يطلق بمعنى القول وبمعنى المصدوع والاول يكون افعلا من
القول والمراد من الامر هنا صيغة الامر كما قاله فان صيغة الامر لفظ خاص
اي مخصوص بمعناه من تصاريح الفعل وضع لمعنه خاص في خصوص لفظ
وهو طلب الفعل واللفظ الدال على المعنى المعين المعلوم لا يكون الا خاصا

فان قيل قوله طالق وعبدك حران العتق يتعلق بالشروط لانه في قوله
عبدك حر في حق التعليق بالشروط قاصرون ان تم بنفسه لانه لم يرد كونه شرطا
عليه فيكون قاصرا بالنسبة الى التعليق بالشروط وقد عطف على المعلق
بالشروط فيثبت الشرط للافتقار حتى لو قال اذ دخلت الدار فانت طالق
عمرة طالق لا تتعلق الثانية بالشروط بل تنجز طلاق عمرة لانه لو قصد التعليق
لا قصر على عمرة لان خبره لا يصلح خبرها فصل في الامر وهو امر
من قبيل الوجوه الاولى اي القسم الاول وهو الخاص من القسم الاول وهو
الذي كان باعتبار الصيغة واللغة مما ذكرنا من الاقسام كلمة من في الموضع
الثلاثة للتبعض وفي الرابع للبيان واعلم ان الامر يطلق على نفس صيغة
افعال صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء وعلى التكلم بالصيغة وطالب
بالطريق المذكور وعلى هذا قيل في تعريفه الامر اقضاء فعل غير كفيته
الاستعلاء واما ما قيل الامر قول القائل بطريق الاستعلاء افعل فحتم المعنيين
لان القول يطلق بمعنى القول وبمعنى المصدوع والاول يكون افعلا من
القول والمراد من الامر هنا صيغة الامر كما قاله فان صيغة الامر لفظ خاص
اي مخصوص بمعناه من تصاريح الفعل وضع لمعنه خاص في خصوص لفظ
وهو طلب الفعل واللفظ الدال على المعنى المعين المعلوم لا يكون الا خاصا

في هذا المصطلح من قبيل الخاص المصطلح وبما ذكرنا علم ان هذا الاستدلال
 صحيح لا المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح ولفظ الخاص المذكور
 في الدليل محمول على المعنى اللغوي المعلوم لكل احد اما الباعث على ذكر لفظ الخاص
 في الموضوعين فللتبني على الاختصاص بلفظ الامر ومعناه من الجانبين
 وليس لهذا اللفظ معنى من غير الوجوب لو كان له معنى اخر لم يكن مختصا به
 فان المشترك غير مختص بواحد من معنييه يكون عرضه من هذا الرد على
 ذهب الاشراك بين الوجوب والندب الا باحتمالها وكذا لا يوجد هذا
 المعنى في غير هذا اللفظ كما يوجد معنى احد المتبادرين في صميم الامر ويكوز في
 علم من علم انه يوجد الوجوب في الفعل لا يشترط الوجوب بانفع النية فلا يكون الوجوب
 الذي هو معنى الامر مختصا بالامر عند وجوبه وموجب الامر عند الجمود
 الا لزام وقيل مشترك بين الوجوب والندب الا باحتمالها والندب مشترك في الظاهر
 وهو المنقول عن الاشعر وقيل مشترك بين التثنية الاولى بالاشتراك اللفظي قبل
 بان يجعل حقيقة الاذن هو مدعى الربط من الشيعة وقيل بين الاولين
 لفظا كما هو المنقول عن الشافعي وقيل معنى بان يجعل حقيقة الطلب قال جعفر
 من العلم ومنه انما الباقي والعرالي ونقل عن الاشعر انه لا حكم بدون
 القرينة لا التوقف قالوا لا نذكر انه حقيقة في الوجوب فقط او في الندب

في هذا المصطلح من قبيل الخاص المصطلح وبما ذكرنا علم ان هذا الاستدلال
 صحيح لا المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح ولفظ الخاص المذكور
 في الدليل محمول على المعنى اللغوي المعلوم لكل احد اما الباعث على ذكر لفظ الخاص
 في الموضوعين فللتبني على الاختصاص بلفظ الامر ومعناه من الجانبين
 وليس لهذا اللفظ معنى من غير الوجوب لو كان له معنى اخر لم يكن مختصا به
 فان المشترك غير مختص بواحد من معنييه يكون عرضه من هذا الرد على
 ذهب الاشراك بين الوجوب والندب الا باحتمالها وكذا لا يوجد هذا
 المعنى في غير هذا اللفظ كما يوجد معنى احد المتبادرين في صميم الامر ويكوز في
 علم من علم انه يوجد الوجوب في الفعل لا يشترط الوجوب بانفع النية فلا يكون الوجوب
 الذي هو معنى الامر مختصا بالامر عند وجوبه وموجب الامر عند الجمود
 الا لزام وقيل مشترك بين الوجوب والندب الا باحتمالها والندب مشترك في الظاهر
 وهو المنقول عن الاشعر وقيل مشترك بين التثنية الاولى بالاشتراك اللفظي قبل
 بان يجعل حقيقة الاذن هو مدعى الربط من الشيعة وقيل بين الاولين
 لفظا كما هو المنقول عن الشافعي وقيل معنى بان يجعل حقيقة الطلب قال جعفر
 من العلم ومنه انما الباقي والعرالي ونقل عن الاشعر انه لا حكم بدون
 القرينة لا التوقف قالوا لا نذكر انه حقيقة في الوجوب فقط او في الندب

١٠٦

في هذا المصطلح من قبيل الخاص المصطلح وبما ذكرنا علم ان هذا الاستدلال
 صحيح لا المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح ولفظ الخاص المذكور
 في الدليل محمول على المعنى اللغوي المعلوم لكل احد اما الباعث على ذكر لفظ الخاص
 في الموضوعين فللتبني على الاختصاص بلفظ الامر ومعناه من الجانبين
 وليس لهذا اللفظ معنى من غير الوجوب لو كان له معنى اخر لم يكن مختصا به
 فان المشترك غير مختص بواحد من معنييه يكون عرضه من هذا الرد على
 ذهب الاشراك بين الوجوب والندب الا باحتمالها وكذا لا يوجد هذا
 المعنى في غير هذا اللفظ كما يوجد معنى احد المتبادرين في صميم الامر ويكوز في
 علم من علم انه يوجد الوجوب في الفعل لا يشترط الوجوب بانفع النية فلا يكون الوجوب
 الذي هو معنى الامر مختصا بالامر عند وجوبه وموجب الامر عند الجمود
 الا لزام وقيل مشترك بين الوجوب والندب الا باحتمالها والندب مشترك في الظاهر
 وهو المنقول عن الاشعر وقيل مشترك بين التثنية الاولى بالاشتراك اللفظي قبل
 بان يجعل حقيقة الاذن هو مدعى الربط من الشيعة وقيل بين الاولين
 لفظا كما هو المنقول عن الشافعي وقيل معنى بان يجعل حقيقة الطلب قال جعفر
 من العلم ومنه انما الباقي والعرالي ونقل عن الاشعر انه لا حكم بدون
 القرينة لا التوقف قالوا لا نذكر انه حقيقة في الوجوب فقط او في الندب

فقط وفيهما معا وقال عامة المعتزلة ان للندب حقيقة مجاز فيما عداه
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الابحاح الندب التاديب كقوله عليه السلام كل ما يليك والارشاد كقوله فاستشهدوا
والاباحة والتحذير والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله والاكرام نحو اخطاها
بسلامة امنين والتعجيز نحو فاتوا بسورة من قبله والتخدير نحو كونوا فرقة
والاهانة نحو ذق انك انت العزيز الكريم والتسوية والدعاء والتمني نحو
الايم بالليل الطويل الجلي والتكوين نحو كن فيكون والاختقار نحو القوام
انتم ملقون والفرق بين الاهانة والاختقار ان الاهانة للمخاطب والاختقار
لفعله ايضا والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب الثواب
الآخرة والارشاد يتعلق بمصالح الدنيا الابدليل اما استثناء من الاختلاف المعلوم
ضمنا او عن الالزام والدليل يحتمل ان يكون دليل الوجوب ودليل عدمه والامر
اي الامر المطلق بعد الخطر وقبل سواء فمن قال لا موجب للوجوب قبل الخطر
فحاشمهم على انه موجب بعد ومن قال ان موجب التوقف والندب او
الاباحة قبل الخطر فكذلك بعد وذهب طائفة من اصحاب الشافعي الى ان
موجب قبل الخطر الوجوب بعد الاباحة ولا موجب لاي الامر المطلق عن
قرينة الخصوص في التكرار وهو عبارة عن وقوع الفعل مرة بعد اخرى وذلك

فقط وفيهما معا وقال عامة المعتزلة ان للندب حقيقة مجاز فيما عداه
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الابحاح الندب التاديب كقوله عليه السلام كل ما يليك والارشاد كقوله فاستشهدوا
والاباحة والتحذير والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله والاكرام نحو اخطاها
بسلامة امنين والتعجيز نحو فاتوا بسورة من قبله والتخدير نحو كونوا فرقة
والاهانة نحو ذق انك انت العزيز الكريم والتسوية والدعاء والتمني نحو
الايم بالليل الطويل الجلي والتكوين نحو كن فيكون والاختقار نحو القوام
انتم ملقون والفرق بين الاهانة والاختقار ان الاهانة للمخاطب والاختقار
لفعله ايضا والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب الثواب
الآخرة والارشاد يتعلق بمصالح الدنيا الابدليل اما استثناء من الاختلاف المعلوم
ضمنا او عن الالزام والدليل يحتمل ان يكون دليل الوجوب ودليل عدمه والامر
اي الامر المطلق بعد الخطر وقبل سواء فمن قال لا موجب للوجوب قبل الخطر
فحاشمهم على انه موجب بعد ومن قال ان موجب التوقف والندب او
الاباحة قبل الخطر فكذلك بعد وذهب طائفة من اصحاب الشافعي الى ان
موجب قبل الخطر الوجوب بعد الاباحة ولا موجب لاي الامر المطلق عن
قرينة الخصوص في التكرار وهو عبارة عن وقوع الفعل مرة بعد اخرى وذلك

[illegible]

لأن الأشجار جنس والأحجار جنس والنباتات جنس وعظمتها

من اطلب منك الفعل فوجب القول بعمومه في الافراد والتكرار في الازمان
 العموم وان لم يستلزم التكرار كما في قوله طلقه نفسك لجواز ان يقصد العموم
 دون التكرار الا ان الامر الشرعي مما يستلزم فيه العموم التكرار لانها تقع في
 اوقات مختلفة فلذا اقتصر في التحريم على التكرار فكان متوهم ان يتوهم
 انه يوجب التكرار دفعه بقوله لكن لفظ الفعل المفهوم من صيغة الافراد والفرد
 يقع على الواحد حقيقة والاعتبار فلا يحتمل العدد اذ هو كثرة محض والكثير
 من حيث انه كثير ليس بواحد لا فيلزم كون الامر مختصا من قوله اطلب منك
 الفعل بان يكون الفعل مع فاعله الاستغراق وهذا لا جل ان الامر لا يوجب
 التكرار ولا يحتمل قلنا في قول الرجل لامرأته طلقه نفسك انه يقع على الواحد
 ان نوى واحدة او اثنتين ولم ينو شيئا ولا تعلميته اثنتين فيرى في هذا القول
 انه اي نية الثنتين وتذكير الضمير باعتبار ما قبله المذكور عدد محض والنية انما
 تعمل في محتملات اللفظ واللفظ لا يحتمل العدد المحض كما علمت وهذا اذا كانت
 المرأة حرة لان ثنتين ليس بعد حقيقة ولا اعتبارا في طلاقها الا ان تكون
 المرأة المطلقة امرا لذلك لعدد من جنس طلاقها اي الامة فساد العدد من
 طريق الجنس واحد لان المجموع من حيث هو مجموع واحد اعتبارا يقال الحيوان
 جنس واحد من الاجناس والطلاق جنس واحد من التصرفات لان المصداك لا يدل على

العدد من حيث هو عدم وطبقا لئلا انه لو نوى الثلث في طلاق الحرة يقع ثلثا
 لان الثلث كل جنس طلاقا فاما هذا فمما يكاد يتوهم انكم قلتم بان الامر بدلالة
 التكرار والعدد في هذا المثال ثم اعلان الامر بالطلاق عن الوقت اي انك لا تتعلق
 اتيا في فعله في وقت معين بقوت الاداء بقوته كالامر بالزكاة وصدق الفطر
 والعشر والكفارات تحضاء رمضان والنداء المطلق دون المند بالمقيد لا يوجب
 الاداء على الفور في العمى من مذهبنا انما اكدنا اوصاف الشافعية وما المعتمد
 فهو لا يقولون بجواز اتيا على الفور ويجوز تأخيره الى ان يغلب ظنهم بان اتم
 ان لو اخرجوا المأمور به ذهب الكرخي في بعض الشافعية الى انه للفور حتى
 يجب اتيان الفعل في الواقا الامكان وجتناء مفسد ما سبق وهو ان
 الامر لا يدل على طلب الفعل من غير مقيد بشئ من زمان قريب وبعد كما
 لا يدل المأخوذ على زمان قريب وبعد الامر المقيد بالوقت اي الذي يتعلق بالوقت
 الفعل في وقت معين بقوت الاداء بقوته انواع ثلثة لانها ما ان يعرف
 توسعا ويعرف مسبوقة او لا يعرف واحده منهما او اما تضيق الوقت عن الواجب
 فغير واقعة لانه تكليف بما لا يطاق نوع جعل الوقت الذي قيد به طرفا للمؤدية
 اي زمان يحيط به ويفضل عن المورد هو الفعل الحاصل من الاداء في
 الايجاد بعد عدم كالحية الحاصلة لمصلحة من لا ركان المحصر ووجوبها

9

عبارة عن لزوم وقوعها في ذلك الوقت لشرف فيه شرط الأداء اذ لا يتحقق
الاداء بدونه ومع انه غير داخل في مفهوم الاداء ولا مؤثر في وجوده وليس شرطاً
للمؤدى لان المختلف باختلاف الوقت هو صفة الاداء والقضاء لا نفس المؤدى
ولا يستفاد الشرطية من الظرفية اذ لا يلزم من كون الشيء ظرفاً لشيء ان يكون
شرطاً لغيره فلا يلزم ان يكون قوله بشرط الاداء لغوا بعد ذكر ان ظرفاً للمؤدى
على ان الوعاء مثلاً ظرف لما فيه ليس بشرط له وسبباً للوجوب اي لوجوب المؤدى
اي لزوم تلك الهيئة مرتب عليها حتى كان للمؤثر فيه بالنظر اليها تسير من الله تعالى
على العباد ليربط الاحكام مع الاسباب للظاهر كالمالك بالشراء والقضاء على ان
السبب نعم الله تعالى واختلفت العباد باختلاف نعم الله تعالى وهو اي النوع المذكور
وقت الصلوة لا ترى ان في وقت الصلوة يفضل عن الاداء اي اذا دى الصلوة و
الكتف فيه على القدر المقرض بفضل الوقت عن الاداء فكان وقت الصلوة ظرفاً للمؤدى
كما علمت من معنى الظرف لا معياراً لان عبارة عن زمان يكون المأمور به واقعاً
فيه مقدراً له حتى يزداد بطول الوقت وينقص بقصره كالكيل في الكيل والاداء
يفوت بفواته اي الوقت فكان الوقت شرطاً للاداء لان عدم اختلاف المؤدى
صورة ومعنى في الوقت وتعبده مع اختلاف صفة الاداء والقضاء بدليل على ان
التفاوت باعتبار الوقت فكان شرطاً للاداء والاداء اي المؤدى يختلف باختلاف

111

عبارة عن لزوم وقوعه في ذلك الوقت بشرطه في شرط الأداء اذا تحقق
الأداء بدونه مع انه غير داخل في مفهوم الأداء ولا مؤثر في وجوده وليس شرطاً
للمؤدى لان المختلف باختلاف الوقت هو صفة الأداء والقضاء لا نفس المؤدى
ولا يستفاد الشرطية من الظرفية اذا يلزم من كون الشيء ظرفاً لشيء ان يكون
شرطاً لغيره فلا يلزم ان يكون قوله بشرط الأداء لغوا بعد ذكر ان ظرفاً للمؤدى
على ان الوعاء مثلاً ظرف لما فيه ليس بشرط له وسبب الوجوب في وجوب المؤدى
اي لزوم تلك الهيئة مرتب عليه حتى كان للمؤدى في النظر اليها تفسيراً من الله تعالى
على العباد ليربط الاحكام مع الاسباب للظاهر كالمالك بالشراء والقضاء على
السبب نعم الله تعالى واختلاف العباد باختلاف نعم الله تعالى وهو اي النوع المذكور
وقت الصلوة لا ترى وقت الصلوة بفضل عن الاكل اي اذا ادى الصلوة
الكتف فيه على القدر المقروض بفضل الوقت عن الأداء فكان وقت الصلوة ظرفاً للمؤدى
كما علمت من معنى الطرف لا معيار لان عبارة عن زمان يكون المأمور به واقعاً
فيه مقدراً به حتى يزداد بطول الوقت وينقص بقصره كالكيل في الكيل لا والاداء
يفوت بفواته اي الوقت فكان الوقت شرطاً للأداء لان عدم اختلاف المؤدى
صورة ومعنى في الوقت وتعبده مع اختلاف صفة الأداء والقضاء بدله على ان
التفاوت باعتبار الوقت فكان شرطاً للأداء والأداء اي المؤدى يختلف باختلاف

[illegible]

[illegible][illegible]

١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

[illegible]

[illegible]

هو مطلق الوقت وإما السبب فكل الوقتان آخر الفرص عن وقت و
هذا وان كان خطيا عن القليل الى الكثير لكن بالدليل الزوال الضرورة
الصارفة عن العمل بالاصل كما سيأتي والا فالبعض الادنى وليس مطلق
الوقت سببا لتحقيق المطلق في ضمن الكل ولا يتحقق الاداء بعد الكل
فلا يكون المطلق سببا وليس الجزء الاول متعينا للسببية والا لما
وجبت الصلوة على من صارا هلاطا في آخر الوقت ولا الجزء الاخير
والا لما صح الاداء في اول الوقت ثم كذلك اى كان نقلا للسببية من
الجزء الاول الى الثاني ينتقل السببية من الثاني الى الثالث وكذلك

الآن يتضح الوقت بحيث لا يسع

البغز يقول بان فضيحتي انفقوا كقولنا ذرو
 اخبار الوقت ما تنسى واسمعه على
 فتنيل بسبب بيتي من ثلث الى الرابع
 وانما جالس الى ان

[illegible][illegible]

في الاداء المفروض عند زفره والى اخر جزء من اجزاء الوقت عند
 لان كل جزء صالح للسببية وانما ياتر بالتاخير الى اخر الجزء لانه يفوت
 شرط الاداء وهو الوقت فتعيز السببية فيه اي في اخر الوقت لما
 له الجزء لانه ياتي اتصال ذلك الجزء بالشروع في الاداء وهو الجزء
 الاخير اذ لم يبق بعده ما يحتمل اي جزء يحتمل انتقال السببية اليه
 الى ذلك الجزء فيعتبر حاله حال الشخص حاله اسلامه والبلوغ والعقل
 والجنون والسفر والاقامة والحض والطر عند ذلك الجزء فان كان
 مسلما بالغاعا قلا طاهر اعز الحجز والنفاس في ذلك الجزء حيث
 الصلوة عليه وان فات واحد من هذه الاوصاف فيه لم تجب

في الاداء المفروض عند زفره والى اخر جزء من اجزاء الوقت عند
 لان كل جزء صالح للسببية وانما ياتر بالتاخير الى اخر الجزء لانه يفوت
 شرط الاداء وهو الوقت فتعيز السببية فيه اي في اخر الوقت لما
 له الجزء لانه ياتي اتصال ذلك الجزء بالشروع في الاداء وهو الجزء
 الاخير اذ لم يبق بعده ما يحتمل اي جزء يحتمل انتقال السببية اليه
 الى ذلك الجزء فيعتبر حاله حال الشخص حاله اسلامه والبلوغ والعقل
 والجنون والسفر والاقامة والحض والطر عند ذلك الجزء فان كان
 مسلما بالغاعا قلا طاهر اعز الحجز والنفاس في ذلك الجزء حيث
 الصلوة عليه وان فات واحد من هذه الاوصاف فيه لم تجب

في الاداء المفروض عند زفره والى اخر جزء من اجزاء الوقت عند
 لان كل جزء صالح للسببية وانما ياتر بالتاخير الى اخر الجزء لانه يفوت
 شرط الاداء وهو الوقت فتعيز السببية فيه اي في اخر الوقت لما
 له الجزء لانه ياتي اتصال ذلك الجزء بالشروع في الاداء وهو الجزء
 الاخير اذ لم يبق بعده ما يحتمل اي جزء يحتمل انتقال السببية اليه
 الى ذلك الجزء فيعتبر حاله حال الشخص حاله اسلامه والبلوغ والعقل
 والجنون والسفر والاقامة والحض والطر عند ذلك الجزء فان كان
 مسلما بالغاعا قلا طاهر اعز الحجز والنفاس في ذلك الجزء حيث
 الصلوة عليه وان فات واحد من هذه الاوصاف فيه لم تجب

في الاداء المفروض عند زفره والى اخر جزء من اجزاء الوقت عند
 لان كل جزء صالح للسببية وانما ياتر بالتاخير الى اخر الجزء لانه يفوت
 شرط الاداء وهو الوقت فتعيز السببية فيه اي في اخر الوقت لما
 له الجزء لانه ياتي اتصال ذلك الجزء بالشروع في الاداء وهو الجزء
 الاخير اذ لم يبق بعده ما يحتمل اي جزء يحتمل انتقال السببية اليه
 الى ذلك الجزء فيعتبر حاله حال الشخص حاله اسلامه والبلوغ والعقل
 والجنون والسفر والاقامة والحض والطر عند ذلك الجزء فان كان
 مسلما بالغاعا قلا طاهر اعز الحجز والنفاس في ذلك الجزء حيث
 الصلوة عليه وان فات واحد من هذه الاوصاف فيه لم تجب

في الاداء المفروض عند زفره والى اخر جزء من اجزاء الوقت عند
 لان كل جزء صالح للسببية وانما ياتر بالتاخير الى اخر الجزء لانه يفوت
 شرط الاداء وهو الوقت فتعيز السببية فيه اي في اخر الوقت لما
 له الجزء لانه ياتي اتصال ذلك الجزء بالشروع في الاداء وهو الجزء
 الاخير اذ لم يبق بعده ما يحتمل اي جزء يحتمل انتقال السببية اليه
 الى ذلك الجزء فيعتبر حاله حال الشخص حاله اسلامه والبلوغ والعقل
 والجنون والسفر والاقامة والحض والطر عند ذلك الجزء فان كان
 مسلما بالغاعا قلا طاهر اعز الحجز والنفاس في ذلك الجزء حيث
 الصلوة عليه وان فات واحد من هذه الاوصاف فيه لم تجب

عليه وكذا ان كان مقيما فيه وجبت عليه صلاة الاقامة وان كان
 مسافرا فيه وجبت صلاة السفر عليه يعتبر صفة ذلك الجزء
 في الصحة والفساد فان كان ذلك الجزء صحيحا اي غير موصوفا بالكرهه
 كما اي كالحجر الذي في وقت الفجر وجب الفرض بذلك الجزء كاملا
 فاذا عترض الفساد اي في الوقت بطلوع الشمس في البحر بطل الفرض
 عندنا خلافا للشافعي لانه وجب كاملا فلا يتأدى ناقصا وان كان
 ذلك الجزء فاسدا اي ناقصا بان كان منسوب الى الشيطان كما
 اي كالحجر الذي في وقت صلاة العصر يستأنف في وقت لا حرج

ان كان ذلك الجزء فاسدا اي ناقصا بان كان منسوب الى الشيطان كما
 اي كالحجر الذي في وقت صلاة العصر يستأنف في وقت لا حرج
 ان كان ذلك الجزء فاسدا اي ناقصا بان كان منسوب الى الشيطان كما
 اي كالحجر الذي في وقت صلاة العصر يستأنف في وقت لا حرج

في الصلاة على المذنبين ان كان المذنب مقيما في بيته وجبت عليه صلاة الاقامة وان كان مسافرا وجبت عليه صلاة السفر
 ان كان المذنب مقيما في بيته وجبت عليه صلاة الاقامة وان كان مسافرا وجبت عليه صلاة السفر
 ان كان المذنب مقيما في بيته وجبت عليه صلاة الاقامة وان كان مسافرا وجبت عليه صلاة السفر

ان كان ذلك الجزء فاسدا اي ناقصا بان كان منسوب الى الشيطان كما
 اي كالحجر الذي في وقت صلاة العصر يستأنف في وقت لا حرج
 ان كان ذلك الجزء فاسدا اي ناقصا بان كان منسوب الى الشيطان كما

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

بالحال الشاهد الى ان النسخه بموجبها الحقيقيه لا يمكن ان تكون
بالحال الشاهد الى ان النسخه بموجبها الحقيقيه لا يمكن ان تكون

[illegible]

قوله قالوا بوجوب رمضان
 كل واحد منكم وجوباً جديداً من الوقت
 بسبب ضرورة وقوع الامام في الوقت
 الوقت شرط الامام وطرده بسبب الوجوب
 اليه ولا يجوز ان يكون الوقت شرطاً
 وبسبب ان جعلنا في الامام زماناً
 فترادفنا الفرض في الامام زماناً
 لم يرد في الوقت حتى فاقته سقطت
 الفرضية وجوب العمل بالاصل وهو ان
 الوقت بسبب الجمله لان الفرضية لا
 سقطت بسبب وجوب الوقت ولما جعل
 صلوة الظهر في كل الوقت كان الواجب
 بسبب الاضطرار في كل الوقت في كل
 حقه وقتها صلواتها في وقتها
 كما في الفرض والظهر وقتها
 قوله الى الاضطرار في وقتها
 جعل كل من صلواتها في وقتها
 كل من صلواتها في وقتها

الاداء فالوجوب يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية الى
 الاضافة الى الجزء وهي اجتماع الظرفية مع السببية في هذا الوقت مع
 تنافي لوازمها لا انتقال السببية عن الكل الى الجزء اي اذا زالت الضرورة
 الناقلة للاضافة عن الكل الى الجزء فوجب العمل بالاصل وسببية كل
 الوقت ولا فساد فيه فوجب الواجب بصفة الكمال على وفق سببيه
 الذي هو كل الوقت فلا يتأدى ذلك الواجب بصفة النقصان بان
 يقضى في الاوقات الثلاثة المبرهنة وهي وقت الطلوع والاستواء
 والغروب بمنزلة سائر الفرائض فان الفجر مثلا لا يصح قضاءها في تلك
 الاوقات فان قلت ان سبب هو كل الوقت ناقص بنقصان بعضه
 فيسكن النقصان منه الى الواجب به فيسبغ ان يجوز القضاء في الوقت
 الناقص انهم قلت لما صار الواجب دينيا في الذمة ثبت بصفة الكمال
 لا بنقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار كون العبادة فيشبهها
 بالكفرة فاذا مضى خاليا عن العمل زالت محليته وبقيت سببته

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

111

[illegible]

ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...

وانما الكراهية في تأخيرها وهذا كالفقضاء فان لا يكره فعله بعد اخرج
 الوقت وانما يكره تفويته وذكر في بعض اخر منها فانها اي عصروا
 جائز بلا كراهية كما قال اصحابنا في الايضاح ذكر في التحفة الزايدة
 مكروه والمفهوم من كتب الاصول ما يوافق ذكر في التحفة وذكر في
 الهداية هذه العبارة الا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجزء
 القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعد ولو تعلق
 بالجزء الماضي فالتأخير في اخر الوقت قاض واذا كان كذلك فقد
 اداها كما وجب بخلاف غيرها من الصلوة لانها وجبت كاملة فلا
 يتأدى ناقصا وهذا ايضا موافق لما في كتب الاصول واما ما ذكره من
 قوله ويكره ان ينتقل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر تغرب
 الشمس لما روينا في علي السلام في غن ذلك ولا بأس بان يصل في

١٢٢
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...

١٢٣
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...

١٢٤
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...
 ان من قال بصدق الكرامة قال ان طلق الامر...

هذين الوقتين الفوات فالمراد هو قضاءها بعد اداء الفجر
قبل الطلوع وبعد العصر من يوم قبل الغروب بقربته ما سبق
والحاصل ان المفهوم من كتب الاصول حكايا احدهما عدم صحة
الفوات وقت الغروب وثانيهما صحة عصر يوم فيه مع كراهيته
وقد ذكر في بعض كتب الفروع ما يخالف البعض من المحكمين المذكورين
والنوع الثاني من انواع المقيد بالوقت ما اى نوع جعل الوقت
معيارا له في مقدار الواجب بان يكون مساويا له وسببا لوجوبه
ولما كان الوقت شرطا للاداء في كل موقف اكتفى به عن ذكره وهو
اي الوقت للمعيار وقت الصوم لا ترى ان اى الصوم قد ابرى بالوقت
حتى يزداد الصوم بزيادة الوقت وينقص بنقصانه فكان معيارا له

فان كان الوقت
معيارا له في مقدار الواجب بان يكون مساويا له وسببا لوجوبه
ولما كان الوقت شرطا للاداء في كل موقف اكتفى به عن ذكره وهو
اي الوقت للمعيار وقت الصوم لا ترى ان اى الصوم قد ابرى بالوقت
حتى يزداد الصوم بزيادة الوقت وينقص بنقصانه فكان معيارا له

فان كان الوقت
معيارا له في مقدار الواجب بان يكون مساويا له وسببا لوجوبه
ولما كان الوقت شرطا للاداء في كل موقف اكتفى به عن ذكره وهو
اي الوقت للمعيار وقت الصوم لا ترى ان اى الصوم قد ابرى بالوقت
حتى يزداد الصوم بزيادة الوقت وينقص بنقصانه فكان معيارا له

فان كان الوقت
معيارا له في مقدار الواجب بان يكون مساويا له وسببا لوجوبه
ولما كان الوقت شرطا للاداء في كل موقف اكتفى به عن ذكره وهو
اي الوقت للمعيار وقت الصوم لا ترى ان اى الصوم قد ابرى بالوقت
حتى يزداد الصوم بزيادة الوقت وينقص بنقصانه فكان معيارا له

لا ظرفا واضحا للصوم البرأى الى الوقت فكان سبباً له واعلم
ان اول جزء من اجزاء كل يوم سبب لوجوب صوم ذلك اليوم وهو
طلوع الفجر لعدم سبب كل اليوم لانه يستحيل اداء الصوم في ذلك
اليوم لوجوب تأخير السبب عن السبب اذا عرفت هذا فاعلم ان ما قاله
ارباب الاصول من ان الوقت في الصوم معيار له وسبب الوجوب فيه
صرح به ابن الهمام في فتح القدير وله وجه آخر وهو ان الوجوب ان
اعتبر في اول الجزء لكنه لا بد ان يكون باقيا الى وقت الفراغ من اداء
المؤدى حتى لو شرع في الاداء وفسد قبل اتمام المؤدى كان الوجوب
باقيا في ذمته انما يخرج عن العهدة بعد الاتيان بالمؤدى بتمامه
فيكون تمام وقت الاداء وقت الوجوب باعتبار حدثه وبقائه
فيه بمعنى انه لم يفرغ ذمته لا بعد اتمام وهذا الاعتبار يجوز

[illegible][illegible][illegible]

ان يجعل كل سببا فان قلت ان اعتبر وجود السبب في كل الوقت على
 الوجه المذكور يلزم منه ان يكون وقوع المؤدى متأخرا عنه ذكرنا
 فالاشكال باق بحاله وان لم يعتبر وجوده فيه فلا مخلص الا بالقول
 بالتسامح وانقطاع الاعتبار المذكور قلت تاخير المؤدى عن السبب
 انما هو في السبب الحقيقة وهو الجزء الاول في السبب لا اعتبار
 ان اعتبر هو بمنزلة السبب الحقيقة فان قلت فهذا ايضا فيكون
 المذكور ذكره تسامح قلت نعم ولكن فرق بين التسامح المذكور سابقا
 وبين هذا فان السابق باعتبار اعطاء الكل حكم الجزء وهذا باعتبار
 وجود المسبب في الكل وجوده في الجزء وبينهما فرق فان قلت الجزء
 الاول اذا اتصل به لا داع لم يكن مقدما على المؤدى فيه فيلزم ان لا
 يكون السبب مقدما على المسبب قلت اتصا جزء من اجزاء المؤدى
 بالجزء المذكور هو سبب يوجب تاخيرا باقى الاجزاء المؤدى عنه وكذا

تاخير دائره منه وبه يحصل المقصود

على السبب لا يتغير سبب في وجهه
 حاصل ان اتصاله بغيره لا يوجب تاخيرا
 السبب في وجهه لا يوجب تاخيرا
 السبب في وجهه لا يوجب تاخيرا
 السبب في وجهه لا يوجب تاخيرا

فان قلت ان اعتبر وجود السبب في كل الوقت على الوجه المذكور يلزم منه ان يكون وقوع المؤدى متأخرا عنه ذكرنا فالاشكال باق بحاله وان لم يعتبر وجوده فيه فلا مخلص الا بالقول بالتسامح وانقطاع الاعتبار المذكور قلت تاخير المؤدى عن السبب انما هو في السبب الحقيقة وهو الجزء الاول في السبب لا اعتبار ان اعتبر هو بمنزلة السبب الحقيقة فان قلت فهذا ايضا فيكون المذكور ذكره تسامح قلت نعم ولكن فرق بين التسامح المذكور سابقا وبين هذا فان السابق باعتبار اعطاء الكل حكم الجزء وهذا باعتبار وجود المسبب في الكل وجوده في الجزء وبينهما فرق فان قلت الجزء الاول اذا اتصل به لا داع لم يكن مقدما على المؤدى فيه فيلزم ان لا يكون السبب مقدما على المسبب قلت اتصا جزء من اجزاء المؤدى بالجزء المذكور هو سبب يوجب تاخيرا باقى الاجزاء المؤدى عنه وكذا

١٢٥

١٢٥

من قوله دوم بخطه وحق
 البطلان لا اندا جوبى بطلان على تعذر التمسك
 به بحجتي قلنا ان قيد زعمى مخدوف حتى
 الشك فقد ثبتت غير تعذر الى جوبى بطلان
 بطلان مخدوف حتى
 بطلان مخدوف حتى
 البطلان لا اندا جوبى بطلان على تعذر التمسك
 به بحجتي قلنا ان قيد زعمى مخدوف حتى
 الشك فقد ثبتت غير تعذر الى جوبى بطلان

ان لما كان متعبا في هذا الوقت لم يكن الوقت محتملا لغيره
 في تداركه بمطلق الاسم وهذا كنداء زيد مثالا في المكان الخالي عن
 عن غيره بيا انسان فانه كنداء بيا زيد فنية الوصف لتعيين انتفاء
 غيره حاصلة الا في المسافر اي حكم الاصابة مع الخطاء في الوصف
 في حق الجميع لا في المسافر ينوي اي حاله كونه نائويا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك لوجب عنده لانه
 لما رخص له بالفطر اصابه بدن فله صالحة دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الجميع الا في المسافر ينوي اي حاله كونه نائويا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك لوجب عنده لانه
 لما رخص له بالفطر اصابه بدن فله صالحة دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الجميع الا في المسافر ينوي اي حاله كونه نائويا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك لوجب عنده لانه
 لما رخص له بالفطر اصابه بدن فله صالحة دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الجميع الا في المسافر ينوي اي حاله كونه نائويا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك لوجب عنده لانه
 لما رخص له بالفطر اصابه بدن فله صالحة دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الجميع الا في المسافر ينوي اي حاله كونه نائويا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك لوجب عنده لانه
 لما رخص له بالفطر اصابه بدن فله صالحة دينه وهو قضاء دينه

في الوصف في حق الجميع الا في المسافر ينوي اي حاله كونه نائويا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عز ذلك لوجب عنده لانه
 لما رخص له بالفطر اصابه بدن فله صالحة دينه وهو قضاء دينه

ومن الوقت بعد يوم يوم في هذه النفل فان قيل كيف جاز ترك الدليل
 الى صوم الوقت كالقبح فان قيل كيف جاز ترك الدليل
 الثالث في ما يكتبه قلت لان الوقت انما يصير بمنزلة
 الشبان اذا تحقق منه اللعازن وذلك بوقت يوم
 النفل واجبه آخر ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩

[illegible]

ان کی کوئی اس فرط اب
الوجوب والشرط ودر باطل ان مجرب
منع الاجتلا والوجوب من اقامه مان منقش
انجا بدلوکان قوارب تو جیبی ان مان
لاند مجرب منقش
صالح منقش
فاداکان الرغبی یا وی مان
ویمو ویمو یی اقامه مان
الوجوب منقش

149

وجه قوله ايحيته واما المريض فالصحيح عندنا انه اي المريض يقع
 صوم عن الفرض اي فرض الوقت بكل حال في حالته واجبة
 او نفل وهذا مختار شمس الائمة وفخر الاسلام واتباعهما وقال ابو الحسن
 الكرخي ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قوله ايحيته
 فيصير صائما عما نوى في واجبا خروفي النقل يصير صائما عن
 رمضان في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه يقع عن النقل
 فقوله فالصحيح احتراز عن هذا لان رخصة اي رخصة المريض
 متعلقة بحقيقة العجز فيظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
 لان ظهر في غير عاجز عن الصوم فيلحق اي المريض اذا صام بالصحيح
 المقيم فكما يقع صوم الصحيح عن فرض الوقت فكذا صوم المريض
 عنه واما المسافر هذا شروع في وجه الفرق بين المريض والمسافر
 فيستوجب اي فيسحق الرخصة في الافطار بسبب عجزه مقداره
 لا محقق كما كان في المريض لقيام سببه اي سبب العجز وهو متعلق

لا يجوز ان يترك الصوم في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر

بقوله قد راي قد العجز لقيام سببه وهو السفر فانه مفضل الى
 المشقة غالباً والغالب في حكم المحقق شرعاً فادى بالحكم معه فلا يظهر
 بنفس الصوفاء بشرط الرخصة والعجز التقديري فلا يبطل الترخص
 المطلق فيتعدى الى الترخص في اي حين لم يبطل ولا يترخص
 بظهور قد تر على الصوفاء بطريق التنبير اي بطريق الدلالة للحاجة
 الدينية يعني جواز الترخص بالافطار لحاجة الدنيا وبتدلي على
 جواز الترخص باداء الصوم لحاجة الدينية وهو في العدا فافتقار
 فان قلت المرخص هو العجز الذي يزداد بالصوم لا المرض الذي لا يقدر
 به على الصوم فلا نسلم في انه اذا صار مظهر فواء شرط الرخصة قلت
 الكلام في المريض الذي لا يطيق الصوم ويتعلق الرخصة بحقيقة
 العجز واما المريض الذي يخاف ازدياد المرض فهو كما مسافر بلا خلا
 على ما يشعر بكلام شمس الاثمة في المبسوط من ان قوله الكرخي بعد

دون نفسه وهو حاله في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر

١٣٠

لا يجوز ان يترك الصوم في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر

لا يجوز ان يترك الصوم في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر

لا يجوز ان يترك الصوم في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر
 ولا يجوز ان يتركه في وقت واحد من غير ان يتركه في وقت آخر

الفرق بين المسافر والمريض سهو ومؤله بالمريض الذي يطبق الصوم
 ويخاف من زدياد المرض ومن هذا الجنس من جنس ما
 صام متعينا للوقت كشر رمضان الصوم أي وقت الصوم المنذور
 في وقت بعينه لكن سبب الوجوب هنا هو النذر والوقت لذا
 افرد به بالذكر مثل ان يقول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان يصوم رجبا او يوم الجمعة
 يوم الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثل ان يقول نذرت ان
 اصوم يوما او شهرا لان ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل
 لانه الاصل في رمضان واجبا لم يبق صوم الوقت نفلا الجملة
 الشرطية كليل على ما قبله لانه اي صوم الوقت واحد

في سبب وجوب الصوم في وقت بعينه من جنس ما صام متعينا للوقت كشر رمضان الصوم أي وقت الصوم المنذور في وقت بعينه لكن سبب الوجوب هنا هو النذر والوقت لذا افرد به بالذكر مثل ان يقول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان يصوم رجبا او يوم الجمعة يوم الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثل ان يقول نذرت ان اصوم يوما او شهرا لان ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه الاصل في رمضان واجبا لم يبق صوم الوقت نفلا الجملة الشرطية كليل على ما قبله لانه اي صوم الوقت واحد

والوقت معيارا له بان هذا الصوم من جنس ما صام متعينا للوقت كشر رمضان الصوم أي وقت الصوم المنذور في وقت بعينه لكن سبب الوجوب هنا هو النذر والوقت لذا افرد به بالذكر مثل ان يقول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان يصوم رجبا او يوم الجمعة يوم الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثل ان يقول نذرت ان اصوم يوما او شهرا لان ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه الاصل في رمضان واجبا لم يبق صوم الوقت نفلا الجملة الشرطية كليل على ما قبله لانه اي صوم الوقت واحد

في سبب وجوب الصوم في وقت بعينه من جنس ما صام متعينا للوقت كشر رمضان الصوم أي وقت الصوم المنذور في وقت بعينه لكن سبب الوجوب هنا هو النذر والوقت لذا افرد به بالذكر مثل ان يقول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان يصوم رجبا او يوم الجمعة يوم الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثل ان يقول نذرت ان اصوم يوما او شهرا لان ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه الاصل في رمضان واجبا لم يبق صوم الوقت نفلا الجملة الشرطية كليل على ما قبله لانه اي صوم الوقت واحد

في سبب وجوب الصوم في وقت بعينه من جنس ما صام متعينا للوقت كشر رمضان الصوم أي وقت الصوم المنذور في وقت بعينه لكن سبب الوجوب هنا هو النذر والوقت لذا افرد به بالذكر مثل ان يقول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان يصوم رجبا او يوم الجمعة يوم الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثل ان يقول نذرت ان اصوم يوما او شهرا لان ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه الاصل في رمضان واجبا لم يبق صوم الوقت نفلا الجملة الشرطية كليل على ما قبله لانه اي صوم الوقت واحد

في سبب وجوب الصوم في وقت بعينه من جنس ما صام متعينا للوقت كشر رمضان الصوم أي وقت الصوم المنذور في وقت بعينه لكن سبب الوجوب هنا هو النذر والوقت لذا افرد به بالذكر مثل ان يقول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان يصوم رجبا او يوم الجمعة يوم الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثل ان يقول نذرت ان اصوم يوما او شهرا لان ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه الاصل في رمضان واجبا لم يبق صوم الوقت نفلا الجملة الشرطية كليل على ما قبله لانه اي صوم الوقت واحد

فيكون ثابتا بحطاب احدا ان كان في نفسه امساكات لا يقبل
 وصفين متضادين وهما الوجوب النفية قد انتقلت النفية بالنزول
 فصار صوم الوقت واحدا متعينا من هذا الوجه وهو انتفاء
 احتمال النفية وان كان محتملا لصفة القضاء والكفارة فاصيب
 الى ما نذهب بطلان الاسم اي يقع عن المنذور بالنسبة المطلقة ومع
 الخطأ في الوصف بان ينوي النفل وتوقف مطية الامساك الى

فيكون ثابتا بحطاب احدا ان كان في نفسه امساكات لا يقبل
 وصفين متضادين وهما الوجوب النفية قد انتقلت النفية بالنزول
 فصار صوم الوقت واحدا متعينا من هذا الوجه وهو انتفاء
 احتمال النفية وان كان محتملا لصفة القضاء والكفارة فاصيب
 الى ما نذهب بطلان الاسم اي يقع عن المنذور بالنسبة المطلقة ومع
 الخطأ في الوصف بان ينوي النفل وتوقف مطية الامساك الى

لكونه ثابتا بحطاب احدا ان كان في نفسه امساكات لا يقبل
 وصفين متضادين وهما الوجوب النفية قد انتقلت النفية بالنزول
 فصار صوم الوقت واحدا متعينا من هذا الوجه وهو انتفاء
 احتمال النفية وان كان محتملا لصفة القضاء والكفارة فاصيب
 الى ما نذهب بطلان الاسم اي يقع عن المنذور بالنسبة المطلقة ومع
 الخطأ في الوصف بان ينوي النفل وتوقف مطية الامساك الى

ان لم يرد بطلان الاسم مطية اسم الواجب سوار كان هذا الواجب الذي يوجب
 في وقت الصمت على موضوعه فاشاء وايضا يندفع في وقت
 ان لم يرد بطلان الاسم مطية اسم الواجب سوار كان هذا الواجب الذي يوجب
 في وقت الصمت على موضوعه فاشاء وايضا يندفع في وقت
 ان لم يرد بطلان الاسم مطية اسم الواجب سوار كان هذا الواجب الذي يوجب
 في وقت الصمت على موضوعه فاشاء وايضا يندفع في وقت

ان لم يرد بطلان الاسم مطية اسم الواجب سوار كان هذا الواجب الذي يوجب
 في وقت الصمت على موضوعه فاشاء وايضا يندفع في وقت
 ان لم يرد بطلان الاسم مطية اسم الواجب سوار كان هذا الواجب الذي يوجب
 في وقت الصمت على موضوعه فاشاء وايضا يندفع في وقت

ان لم يرد بطلان الاسم مطية اسم الواجب سوار كان هذا الواجب الذي يوجب
 في وقت الصمت على موضوعه فاشاء وايضا يندفع في وقت
 ان لم يرد بطلان الاسم مطية اسم الواجب سوار كان هذا الواجب الذي يوجب
 في وقت الصمت على موضوعه فاشاء وايضا يندفع في وقت

قوله الاسكان المطلق انه
مطلق الاسكان لان الاضافه في قول المصنف
الى الموصوف كقولك حاجو الى هذا الخبر
وينبغي ان يضاف الى الخبر
الاسكان من قبيل مطلق الاشياء الذي
هو عبارة عن مرتبة لا بشرط شي بخبر
موضح المجهول والاسكان المطلق الذي
اصداه الشك في النفس من قبيل الاشياء
التي لا بشرط الاطلاق والعموم من غير ان
يحيل في الاطلاق قيد الدائيه والاسكان
المطلق مطلقا وهو موصوف لا بشرط
الانفس من غير ان يحيل في الاطلاق
المعقول من غير ان يحيل في الاطلاق
الاسكان من غير ان يحيل في الاطلاق

هو وقت السبيل فلا يتيسر
 حتى ينفى الوقت فكلما صوم
 حتى ينفى ان شئ طالعين فلا يتيسر ان شئ طالعين
 كل انظر للمضيق فان مضيقا بين التفتين من ضروته اتحاد
 شدة الوقت ولم يجد قلنا صوم المضيق واد الكفاية من عوارض
 بالندد ويزداد مضيقا من طلق التفتين ويزيد النقل الى خارج
 المضيق فان التفتين الوقت للواء حسب حصل الى الخارج من هو
 التفتين في الايام الى زمان التفتين في الخارج من هو
 التفتين في الايام الى زمان التفتين في الخارج من هو

فوجده وتصرف الناظر
مما يجب أن يخرج النيكالو
معية نقيب الجايبان تصرف الناظر
تقرر الإقرار أن إذا كانت القاعة مفتوحة على النقص
التي تقرر أن قبل الجايبان
القضاة وكلفه

[illegible]

ان السنين وان تحصل بغضبه ولكن باذن
 من الله تعالى الى حق ولا يات الا بالامر
 من الله تعالى الى حق ولا يات الا بالامر
 من الله تعالى الى حق ولا يات الا بالامر
 من الله تعالى الى حق ولا يات الا بالامر

في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه

باذن الشارع مقتصر على تصرفه فيما هو حقه دون غيره والنوع
 الثالث من انواع المقيد بالوقت الموقت بوقت مشكل توسعه
 تضيقه وهو الحرج وبيان من وجهين احدهما بالنسبة للمستتر واحدة
 فان الحرج عبادة تتبادى باركان معلومة ولا يستغرق الاداء جميع الوقت
 فمن هذا الوجه يشبه وقت الصلوة ومن حيث انه لا يتصور فيها الا
 اداء حجة واحدة يشبه وقت الصوم والثاني وهو المذكور في الكتاب
 بالنسبة الى سعة العمر فان وقت العمر وهو فاضل عن الواجب حتى وان
 في العام القابل كازداد بآلة تفاق الا ان عند بيوسف يجب مضيقا
 لا يجوز تاخير عن العام الاول لكن حكم هذا للاحتياط لا لقطع التو

في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه

في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه

في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه

في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه
 في النفل لا في حق نفسه وفي غيره مما لا يكون له في نفسه

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اشكال كلام المتن كوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع **از عند**
محمد يسعه التأخير لان لا ظهر في الاعتبار **عنده** جهة الظرفية لكن بشرط
 ان لا يفوته اي الحج في عمره **وعند** ابي يوسف يتعين عليه الاداء في شهر
 الحج من العام الاول لان لا ظهر **عنده** في الاعتبار جهة المعيارية و
 ان كان يشبه الظروف **عنده** ايضاً وهذا قيد يتعين بقوله احتياطاً
 احترازاً عن الفواة لا لانه ليس **عنده** شهر الحج من السنين الباقية
 من العمر وقتاً للحج وظهر ذلك اي اثر ذلك الخلاف في حق الماشرك لا
 خير وذلك لانه لو اخرج الاداء الى العام الثاني ياتر **عند** ابي يوسف
 لكن يرتفع الاثر اذا اداءه **وعند** محمد لا ياتر اصلاً اذا اداه حتى يقع
 النفل مشروعا فانه لو حج من النفل وعليه حجة الاسلام يقع عن النفل
 لا هذا الوقت قابل للنفل خلافاً للشافعية

استدلوا على وجوب الاداء في وقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع
 من وجهين احدهما ان وقت الحج هو وقت الاداء في كل سنة
 والآخر ان وقت الحج هو وقت الاداء في كل سنة
 والآخر ان وقت الحج هو وقت الاداء في كل سنة

عنده بدل الزمان قبل اداءه
 في العام الثاني كان اداءه في العام الاول
 في العام الثاني كان اداءه في العام الاول
 في العام الثاني كان اداءه في العام الاول

والبيان المسمى بوقت الحج ومن حكمه حكم هذا النوع
 من وجهين احدهما ان وقت الحج هو وقت الاداء في كل سنة
 والآخر ان وقت الحج هو وقت الاداء في كل سنة

في الاثر وعدمه ومن حكمه حكم هذا النوع
 من وجهين احدهما ان وقت الحج هو وقت الاداء في كل سنة
 والآخر ان وقت الحج هو وقت الاداء في كل سنة

لا يظهر منه انه سقيف فلو غنيت ولا يخفى ان اعتبار نيته في حق الفرض
يوجب اعتبارها في حق النفل وعدمه ولما توهم من هذا جواز
بطلان النية دفعه بقوله وجوز له الجرح عند الاطلاق اي عدم تقيده
بالفرض بل لا لالتعان عن المؤدى على صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
انه اى المؤدى لا يقصد الجرح النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
فتحقق التعان بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل
فصل في حكم الواجب بالامر وهو اى الواجب بالامر نوعان اداء
وقضاء والاو ينقسم الى اداء محض واداء شبيه بالقضاء والمحض
ينقسم الى كامل وقاصر والقضاء ينقسم ايضا الى قضاء المحض والكامل

فان كان لا ينافي في حق النفل وعدمه ولما توهم من هذا جواز
بطلان النية دفعه بقوله وجوز له الجرح عند الاطلاق اي عدم تقيده
بالفرض بل لا لالتعان عن المؤدى على صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
انه اى المؤدى لا يقصد الجرح النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
فتحقق التعان بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل
فصل في حكم الواجب بالامر وهو اى الواجب بالامر نوعان اداء
وقضاء والاو ينقسم الى اداء محض واداء شبيه بالقضاء والمحض
ينقسم الى كامل وقاصر والقضاء ينقسم ايضا الى قضاء المحض والكامل

فصل في حكم الواجب بالامر وهو اى الواجب بالامر نوعان اداء
وقضاء والاو ينقسم الى اداء محض واداء شبيه بالقضاء والمحض
ينقسم الى كامل وقاصر والقضاء ينقسم ايضا الى قضاء المحض والكامل

فصل في حكم الواجب بالامر وهو اى الواجب بالامر نوعان اداء
وقضاء والاو ينقسم الى اداء محض واداء شبيه بالقضاء والمحض
ينقسم الى كامل وقاصر والقضاء ينقسم ايضا الى قضاء المحض والكامل

[illegible][illegible]

١٢١
 لا بد من الاداء وهو
 المطلق الواجب بالامر ليس بان يكون المطلق الاداء
 لا بد من الاداء وهو
 المطلق الواجب بالامر ليس بان يكون المطلق الاداء
 لا بد من الاداء وهو
 المطلق الواجب بالامر ليس بان يكون المطلق الاداء

انما هو تعريف للقسم انه شئ لا ينفك عنه وهذا قيل في تعريف الاداء
 تسليم عين الثابت بالامر وقيل في تعريف لقضاء تسليم مثل الواجب
 به والمراد بالثابت ما علم ثبوته بالامر كما علم وجوبه به اذ الوجوب
 انما هو بالسبب ثم يصح تسليم عين الثابت مع ان الواجب وصفه
 الذي لان الممتنع تسليم عين ما وجب في الذمة لا تسليم عين ما علم ثبوته
 بالامر كفعل الصلوة في وقتها والتحقيق ان هذا قسم للمأمور به فان
 جعل لفظ الامر اسما للطلب الجازم كما هو رأي البعض اختص الاداء
 بالواجب ان جعل اسما للطلب جازما كان اذ احاطا بمساوئها كما هو
 رأي بعض اخذ دخل فيه المندوب والمباح والواجب فيكون الاثنان

والاشارة الى ان القسم لا يكون الا بالامر والواجب فيكون الا بالامر
 والاشارة الى ان القسم لا يكون الا بالامر والواجب فيكون الا بالامر
 والاشارة الى ان القسم لا يكون الا بالامر والواجب فيكون الا بالامر
 والاشارة الى ان القسم لا يكون الا بالامر والواجب فيكون الا بالامر

١٢١
 لا بد من الاداء وهو
 المطلق الواجب بالامر ليس بان يكون المطلق الاداء
 لا بد من الاداء وهو
 المطلق الواجب بالامر ليس بان يكون المطلق الاداء
 لا بد من الاداء وهو
 المطلق الواجب بالامر ليس بان يكون المطلق الاداء

١٢١
 لا بد من الاداء وهو
 المطلق الواجب بالامر ليس بان يكون المطلق الاداء
 لا بد من الاداء وهو
 المطلق الواجب بالامر ليس بان يكون المطلق الاداء

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في الميثاق واللا...
 الجاهل من العبد...
 لا قدرة له عليه...
 بان حكمة الميثاق...
 الوجود بجهل الامم...
 اس ان عهدها...

الوجوب لان اصل الوجوب مقدور وادراك شرف الوقت غير
 مقدور وبقاء ما هو مقدور مع فوارة ما هو غير مقدور امر معقول
 فيطالب بالخروج عن العهدة بان يصرف اليه ما هو مشروع له في
 وقت الخروجه مماثل في الهيئات والاذكار حسا وعقلا وفي الزايرة الاثم
 شرعا وانما مماثلها في حراز الفضيلة وفيه إشارة الى دفع ما يقال ان
 الفئات يقابل بالمثل والضمنان ولم يقابل الله بشرف الوقت وذلك
 لانه لم يشترع للعبد ما يماثل بشرف الوقت واما المقابلة بالضمنان فقد
 انتفت في غير العبد بقوله عليه السلام دفع عن امتي الخطاء والنسيان
 ويثبت تحقق الاثم في العبد بالنصر والاجماع فان قيل الواجب بصفة
 لا يفتي بدونها كالواجب بالقدرة الميسرة يسقط بسقوطها و
 الوقت من الاوصاف لان الامر بالواجب مقيد بالوقت

في الميثاق واللا...
 الجاهل من العبد...
 لا قدرة له عليه...
 بان حكمة الميثاق...
 الوجود بجهل الامم...
 اس ان عهدها...
 في الميثاق واللا...
 الجاهل من العبد...
 لا قدرة له عليه...
 بان حكمة الميثاق...
 الوجود بجهل الامم...
 اس ان عهدها...
 في الميثاق واللا...
 الجاهل من العبد...
 لا قدرة له عليه...
 بان حكمة الميثاق...
 الوجود بجهل الامم...
 اس ان عهدها...

في الميثاق واللا...
 الجاهل من العبد...
 لا قدرة له عليه...
 بان حكمة الميثاق...
 الوجود بجهل الامم...
 اس ان عهدها...
 في الميثاق واللا...
 الجاهل من العبد...
 لا قدرة له عليه...
 بان حكمة الميثاق...
 الوجود بجهل الامم...
 اس ان عهدها...

قلنا نعم اذا كانت الصفة مقصودة والوقت ليس كذلك انما المقصود
 تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وهذا لا يختلف باختلاف الأوقات في
 المنصوص عليه هو قضاء الصوم والصلاة يتعلق بقوله امر معقول وحال
 هذا الدليل ان عامة المشائخ تمسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
 القضاء في الصوم والصلاة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
 سفر فعدة من ايام اخر وقال عليه السلام من نام عن الصلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
 فوجب الحاق غير المنصوص به ويؤيد عليه بان ما وجب القضاء فيما

المنصوص عليه هو قضاء الصوم والصلاة يتعلق بقوله امر معقول وحال
 هذا الدليل ان عامة المشائخ تمسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
 القضاء في الصوم والصلاة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
 سفر فعدة من ايام اخر وقال عليه السلام من نام عن الصلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
 فوجب الحاق غير المنصوص به ويؤيد عليه بان ما وجب القضاء فيما

وقالنا نعم اذا كانت الصفة مقصودة والوقت ليس كذلك انما المقصود
 تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وهذا لا يختلف باختلاف الأوقات في
 المنصوص عليه هو قضاء الصوم والصلاة يتعلق بقوله امر معقول وحال
 هذا الدليل ان عامة المشائخ تمسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
 القضاء في الصوم والصلاة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
 سفر فعدة من ايام اخر وقال عليه السلام من نام عن الصلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
 فوجب الحاق غير المنصوص به ويؤيد عليه بان ما وجب القضاء فيما

المنصوص عليه هو قضاء الصوم والصلاة يتعلق بقوله امر معقول وحال
 هذا الدليل ان عامة المشائخ تمسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
 القضاء في الصوم والصلاة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
 سفر فعدة من ايام اخر وقال عليه السلام من نام عن الصلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
 فوجب الحاق غير المنصوص به ويؤيد عليه بان ما وجب القضاء فيما

المنصوص عليه هو قضاء الصوم والصلاة يتعلق بقوله امر معقول وحال
 هذا الدليل ان عامة المشائخ تمسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
 القضاء في الصوم والصلاة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
 سفر فعدة من ايام اخر وقال عليه السلام من نام عن الصلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
 فوجب الحاق غير المنصوص به ويؤيد عليه بان ما وجب القضاء فيما

المنصوص عليه هو قضاء الصوم والصلاة يتعلق بقوله امر معقول وحال
 هذا الدليل ان عامة المشائخ تمسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
 القضاء في الصوم والصلاة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
 سفر فعدة من ايام اخر وقال عليه السلام من نام عن الصلاة او نسيها
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقول المعنى
 فوجب الحاق غير المنصوص به ويؤيد عليه بان ما وجب القضاء فيما

سبب الذي يوجب بلادة بل يجب
العلاقة ولا مدخل للموتى في معرفتها
بالموت كانت كونها كان لا مقتضا
لنفسه بل بالضرورة فوجب انه
توحيه بل بالضرورة فوجب انه
توحيه بل بالضرورة فوجب انه

لم يعثف هذا إشارة

ع
١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

العاجز يجب نقضها بما بالقباض مع عدم
 وجود رخص مع عدم فيها اى رخص التيسير
 عند عدم يجب الجواب لان القضاء
 السبيل والالتزام في غير ذلك والقبض
 لانه من السبيل الذي يجب في مقابلته
 والظاهر من نقل نقل في
 العادة ١٢ اما في المثال مما قالت
 من الخالفين في العلم بهما الا ان
 وجوب القضاء في المثالين الاول والثاني
 مطلقا لا بالقبض في المثالين الاول والثاني
 الا في المثالين الاول والثاني
 التيسير في المثالين الاول والثاني
 التيسير في المثالين الاول والثاني

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عاد شرطاً شرط الاعتكاف وهو الصوم الى الكمال الاصله بان يجب
 مقصوداً بالنداء الموجب للاعتكاف لهذا وجب قضاء الصوم
 مقصوداً لا بالقضاء وجب بسبب آخر يوجب قضاء الصوم الذي
 لم يجب بالانصر الاول وفي قوله ما انفصل الاعتكاف اشارة الى ان الصوم
 ينفصل بان فات الصوم والاعتكاف جميعاً يخرج عن العهد بالاعتكاف
 وقضاء هذا الصوم ببقاء الاتصال بصوم الوقت حكماً كما نص عليه
 شمس الأئمة ثم ان شرف الوقت والاتصال بصوم الشهر يحتمل ان يكون
 كل واحد منهما علة لامتناع ايجاب الصوم المقص في هذا الاعتكاف
 وقد زال الاول وبقي الثاني لبقاء خلفه مجوزاً للاعتكاف بذلك
 الصوم المقضى لبقاء احد العلتين ثم الاداء المحض في الاداء الخاص

الكامل ما يؤدى الانسان

في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...
 في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...
 في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...

قولنا وشروط الاعتكاف...
 في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...
 في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...

في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...
 في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...
 في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...

في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...
 في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...
 في هذا الباب من فروع الفقه في الصوم والاعتكاف...

151

ساقط عن المنفرد والجمهر فيما يجهر صفة كماله حيث يلزم بترك سجدة
 السهو وفعل اللاحق وهو الذي أدرك الصلوة مع الإمام ثم فاته البا
 بان قام خلف الإمام ثم انتبه بعد فراغ الإمام أداء خبر لقوله فعل اللاحق
 يشبه بالقضاء أداء باعتبار بقاء الوقت وقضاء باعتبار رفوات
 ما التزم من الأداء مع الإمام كما يشير إليه المتن فلما كان فعله أداء
 باعتبار أصل الفعل وقضاء باعتبار وصفه جعل فعله أداء يشبه بأداء
 دون العكس باعتبار الأداء قلنا إذا حازت المرأة الرجل لاجقين
 في حاله أداء ما فاتهما فسدت صلوة الرجل اللاحق في حكم خلف
 الإمام حتى لا يلزم القراءة باعتبار أنه رأى اللاحق التزم الأداء مع الإمام
 حين تحرر معارياً مع الإمام وفاته ذلك أي فاته اللاحق الأداء حقيقة
 وإن كان هو خلف الإمام حكماً فهذا بيان لكون فعل اللاحق شبيهاً
 بالقضاء ولم يتعرض لوجوه كونه أداء لظهوره ولهذا أي لاجل أن فعل
 اللاحق شبيه بالقضاء لا يتغير فرضه أي فرض اللاحق المسافر بنية
 الإقامة في موضع الإقامة مع أن الوقت باق في هذه الحالة أي في حالة
 أداء ما فات بعد فراغ الإمام بخلاف ما إذا وجد المغير قبل فراغ الإمام

[illegible]

كون المثل معقولا وخير معقولا ويدخل فيه القضاء الذي فيه معنى
 الاداء لانه لا يخلو عنهما ويدخل فيه المثل الكامل والناقص ايضا قضاء
 بمثل معقولا كما ذكرنا اي يدلك بالعقل مماثلته بالقائه كقضاء الصوم
 بالصوم وقضاء بمثل خير معقولا اي لا يدلك بالعقل مماثلته ولا يقها
 كالقدية الفدية والفداء البذل الذي يتخلص به عن مكروه في باب
 الصوفان الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشيء الفاني مثلا عند
 العجز المستدام واجابة الغير بماله بالكسر عطف على الفدية والاجابة
 جائز لكثير في الحج الفرض مشروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت و
 عن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان صح
 فعليه الحج والمؤدى تطوع بماله والتطوع غير مشروط بالعجز

جواب سؤال من سأل عن قضاء الصوم بالمثل المعقول الذي فيه معنى الاداء لانه لا يخلو عنهما ويدخل فيه المثل الكامل والناقص ايضا قضاء بمثل معقولا كما ذكرنا اي يدلك بالعقل مماثلته بالقائه كقضاء الصوم بالصوم وقضاء بمثل خير معقولا اي لا يدلك بالعقل مماثلته ولا يقها كالقدية الفدية والفداء البذل الذي يتخلص به عن مكروه في باب الصوفان الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشيء الفاني مثلا عند العجز المستدام واجابة الغير بماله بالكسر عطف على الفدية والاجابة جائز لكثير في الحج الفرض مشروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت وعن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان صح فعليه الحج والمؤدى تطوع بماله والتطوع غير مشروط بالعجز

انما هو في حق الفدية والفداء البذل الذي يتخلص به عن مكروه في باب الصوفان الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشيء الفاني مثلا عند العجز المستدام واجابة الغير بماله بالكسر عطف على الفدية والاجابة جائز لكثير في الحج الفرض مشروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت وعن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان صح فعليه الحج والمؤدى تطوع بماله والتطوع غير مشروط بالعجز

انما هو في حق الفدية والفداء البذل الذي يتخلص به عن مكروه في باب الصوفان الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشيء الفاني مثلا عند العجز المستدام واجابة الغير بماله بالكسر عطف على الفدية والاجابة جائز لكثير في الحج الفرض مشروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت وعن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان صح فعليه الحج والمؤدى تطوع بماله والتطوع غير مشروط بالعجز

على العاقل من الف
 القادر عليها وهذا الحكم لا يثبت بها
 ثم خالف كل من لا يفتقر كما في قوله تعالى
 ان تظلموا و تظلموا و مثله كثير و هذا على قول من جعل من
 منسوخة و اما على قول من جعل منسوخة فلا ترك فيها الوجوب
 العتية و انما ثبت وجوبها في حق العاقل باعتبار الصحابة
 المعنى وجوب العتية في حق العاقل باعتبار الصحابة
 الدليل يدل على وجوب العتية في حق الشيخ العاقل الدليل الذي اذ
 قيل انهم لا يثبت وجوب العتية في حق الصوم على المطلق
 ففسر القرآن بما اراد في التخصيص و فيه فائدة و قد
 لا يثبت الا ما لا يثبت الا ما لا يثبت الا ما لا يثبت الا ما لا يثبت
 و اما العقل كالمعقول و هو قول من جعل منسوخة و هو
 قوله انما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة
التي فيها كان يلقى ربه
وكانت من أعز الأماكن
عليه السلام في الدنيا
والآخرة

وَالْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

لأن الأصل في النصوص التحليل ١١
فلا تضطرب معمولاً في غير النصوص
النفسانية والسببية من الطوائف العبادات
والشبهات والتجارب بالحواس والصورات
والشبهات والتجارب بالحواس والصورات
والشبهات والتجارب بالحواس والصورات

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الى الادارة المماثلة للادارة الفاشية وهذا اي ولاجل ان الشيء اذا فات
 ولا مثل له عنده يسقط هذا مفهوم في هذا المقام بطريق الالتزام كما
 بهناك عليه تقريره لا يرد قال ابو يوسف في حق من ادرك الامام في
 العبد كما حال من الامام لم يكبر مقولة قال لانه الضمير لم يوصل غير
 قادر على المشاي مثل التكبيرات الفاشية من عنده قريبة لانه موضوعها
 القيام وهو غير قادر عليه الركوع لكننا نقول بان الركوع يشبه القيام
 حقيقة وحكما اما حقيقة فلا يستواء النصف الاسفل فيه به فار القيام
 القعود لا بالا على استواء فيهما واما حكما فلان مدرك الامام في
 الركوع مدرك لتلك الركعة وباعتبار بقاء هذه الشهادة لا يتحقق
 القوات بالكلية لبقاء محل الاداء من وجوه فيؤتى بها اي بالتكبيرات

[illegible]

استیج من الغنم
ادامال صحت غنمه
مرکبات ما استیج علی
فقطانست شیبیا
الی القضا رسخ
الوجوفاغنیابوستخی
الاداء الخرازم
عبد اللہ بن
محمد بن الشیبانی
رضی اللہ تعالیٰ عنہ
نوعا کل فی قاض
الا یحیی

ان الزمهم سائر البهايين ما وجب عليه وهو العبد المأمور
بالصدق بحدائقه على ما علمت ثمة وفيها سبها خال من
قوله قال عليه السلام آذنيك عن عليك حدائقك لا تخش
الصدق عليه وسلم والبرية تقود
لحم قلت يا ولكن ذلك لم يصدق جعلي
انت لا تأكل الصدقة فقال عليه السلام على يدي
العين فان

[illegible]

1414

1414

باقی صفحہ ۱۷۹

[illegible]

الذي هو خارج اركان
العلوم من العلم الى الوجود **الاول**
التي لا يجب الصلوة على الصبي او البكر
في اخر الوقت لعدم وجوبها في غير
ان حضورها شرط في التكليف مع اصله
ليظهر اثر شرطه وجوب التقيد بالاولاد
والا فكيف كان في غير ذلك
كان بالسنن الاول ووجوب الاولاد بسوء
فولدت ووجوبها في الصورة الاولى من
توابع الشرع الثانية في الصورة الاولى من
توابع الشرع الاولى من

[illegible][illegible]

في الحديث لا ينبغي ان يكون له حصص الايمان
 فصل الايمان من غير ان يكون له حصص الايمان
 عليه السلام عليه السلام عليه السلام
 في الحديث لا ينبغي ان يكون له حصص الايمان
 فصل الايمان من غير ان يكون له حصص الايمان
 عليه السلام عليه السلام عليه السلام

فان قيل ان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك
 فلو كان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك
 فلو كان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك

حاشية صفح
 ١٩٦

فان قيل ان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك
 فلو كان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك
 فلو كان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك

فان اسماء مسموينة قال الله تعالى اخبار عن الجن وانا لمسا السماء
 وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويحيى بن مريم
 وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويحيى بن مريم

فان قيل ان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك
 فلو كان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك
 فلو كان الله تعالى قد خلق الانسان
 وخلق له العقل والوجدان والارادة
 والقدرة على الفعل والترك

في الحديث لا ينبغي ان يكون له حصص الايمان

[illegible]

149

على الارض فما يقع به من بعض احسن فشر
 السبب الى ما في بعض احسن فشر
 المريد في الدرد كان من القوم من قال
 من تذكره الاوليا في غمسه في
 آفة الغرض فيه الاشارة الى بعض اولي
 في العمار في ان الخدة مع الغرض او في
 فان بعضه فيكون فيكون في بعضه فيكون
 في بعضه فيكون فيكون في بعضه فيكون
 ان من قال ان القدرة المتكسنة متغيرة
 بالنفس .

[illegible][illegible]

للاعتقاد وبقائه بل ان الحق انه الامر الثابت متى وجب ملصقا
بصفة لا يبقى اى الواجب الابتك الصفة لانه لم يشترط الامع تلك
الصفة فلا بد من بقاءها وليس معنى التخيير ان الحق كان واجبا
بصفة العسر بالقدرة الممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدرة الى
وصف اليسر بل معناه انه لو كان واجبا بقدرة ممكنة لكان جائزا
فلما توقف الوجوب على هذه القدرة دون الممكنة صار كان الواجب
تخيير من العسر الى اليسر فان قيل يقتض هذا الدليل بالقدرة الممكنة
واجب عنه بان المراد بالصفة امر يعترض على الموصوف والممكنة
غير محترمة ثم على الواجب فلا بد من ما يجوز ان لا يسر والسهولة فان
كل واحد معترض بالنظر الى انه يجوز ان يجب الشيء بدون اليسر انتهى

ربك اعلم
 ان الفضل يدور بين يتيه ولا تكليف
 الحى ام لا يجب ذلك ولا تكليف
 اى المذكور في المتن بقوله لان
 حتى يكون عارضا عليه
 لان الوجوب ليس بوجوده
 بل عارضا عليه
 على الموصوف بعد وجوده
 المقصود

لا انعقاد وبقاء بل لان الحق في الامر الثابت متى وجب ملصقا
 بصفة لا يبقى الى الواجب الابتك الصفة لان لم يشره الامم تلك
 الصفة فلا بد من بقاء ما وليس معنى التغير ان الحق كان واجبا
 بصفة العسر بالقدرة الممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدرة الى
 وصف ليس بل معناه انه لو كان واجبا بقدرة ممكنة لكان جائزا
 فلما توقف الواجب على هذه القدرة دون الممكنة صار كان الواجب
 تغير من العسر الى اليسر فان قيل يقتض هذا الدليل بالقدرة الممكنة
 واجب عند بان المراد بالصفة امر يعترض على الموصوف والممكنة
 غيره عند بان الواجب اذ لا بد من ما بخلاف اليسر والسهولة فان
 كل واحد معترض بالظن الى انه يجوز ان يوجب الشيء بدون اليسر انتهى

١٥١

لا انعقاد وبقاء بل لان الحق في الامر الثابت متى وجب ملصقا
 بصفة لا يبقى الى الواجب الابتك الصفة لان لم يشره الامم تلك
 الصفة فلا بد من بقاء ما وليس معنى التغير ان الحق كان واجبا
 بصفة العسر بالقدرة الممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدرة الى
 وصف ليس بل معناه انه لو كان واجبا بقدرة ممكنة لكان جائزا
 فلما توقف الواجب على هذه القدرة دون الممكنة صار كان الواجب
 تغير من العسر الى اليسر فان قيل يقتض هذا الدليل بالقدرة الممكنة
 واجب عند بان المراد بالصفة امر يعترض على الموصوف والممكنة
 غيره عند بان الواجب اذ لا بد من ما بخلاف اليسر والسهولة فان
 كل واحد معترض بالظن الى انه يجوز ان يوجب الشيء بدون اليسر انتهى

في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود

وتحقيق ذلك ما ذكر في التلويح من ان القدرة الممكنة لما كان شرطا
 للممكن من الفعل كانت شرطا محضا ليس فيه معنى العلية فلم يشترط
 دوامها ببقاء الواجب في البقاء غير الوجود بشرط الوجود لا يلزم ان
 يكون شرط البقاء كالشهود للنكاح بخلاف الميسرة فانها بشرط
 فيه معنى العلية لانها غيرت صفة الواجب من العسر الى اليسر فاثرت
 فيه القلة الميسرة وواجبه بصفة اليسر فيشترط دوامها بنظر
 معنى العلية لان هذه الصفة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ يتصور
 اليسر بدون القدرة الميسرة والواجب لا يبقى بدون صفة اليسر
 لانه لم يشترط الا بتلك الصفة ولذا اشترط بقاء القدرة الميسرة
 دون الممكنة مع ان ظاهر النظر يقتضي ان يكون الامر بالعكس
 اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون العسر ولهذا
 اجماعا لاجل اشتراط بقاء هذه القدرة بقاء الواجب قلنا بانه

في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود

في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود

في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود

في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود

في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود
 في بيان ان شرط الوجود في الوجود لا يشترط الوجود في الوجود

[illegible]

في قوله وسمعت النصارى ينادون
 في القضاة انما هم عوض عن الصفات اليهم
 وبموالهم فتعبدوا للعبادة اى على وجهها
 وبموالهم و النصارى الاعراض فتعبدوا
 بغير المال و النصارى قد اعترضوا
 في القضاة على انهم ليسوا بصفاء اليهم
 و انهم في تجارة و النصارى قد اعترضوا
 لما اذا حال عليه الحال فلم يجز ان يكون
 التجارة لا تستعمل الحال على فصول اربعة
 في القضاة و النصارى قد اعترضوا
 على القضاة و النصارى قد اعترضوا

[illegible][illegible]

فقولنا مال متعلق بالتكفير فهذا الخبر الكامل دليل اليسر بخلاف الخبر
 صورة فقط بان يكون الامور متماثلة في المالمية كما في صدقة الفطر
 من نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر فانه دليل التاكيد
 انه لا بد من الاداء والنقل الى نقل الحكم عنه اي عن التكفير بالماله
 الصوم للعجز في الحال مع توهم القارة على التكفير بالماله فيما يستقبل
 في الاستقبال يثبت تيسير الاداء فقوله والنقل وجه اخر لكون الكفارة
 يجب بقدره يسيرة وعطف على اسم وخبره قوله تيسر القياس مقام

فان قيل قوله والنقل الى نقل الحكم عنه اي عن التكفير بالماله
 فكيف يكون ذلك في التكفير بالصوم لانه ليس له مال في الحال
 وقوله والنقل وجه اخر لكون الكفارة يجب بقدره يسيرة وعطف على اسم
 وخبره قوله تيسر القياس مقام

فان قيل قوله والنقل الى نقل الحكم عنه اي عن التكفير بالماله
 فكيف يكون ذلك في التكفير بالصوم لانه ليس له مال في الحال
 وقوله والنقل وجه اخر لكون الكفارة يجب بقدره يسيرة وعطف على اسم
 وخبره قوله تيسر القياس مقام

فان قيل قوله والنقل الى نقل الحكم عنه اي عن التكفير بالماله
 فكيف يكون ذلك في التكفير بالصوم لانه ليس له مال في الحال
 وقوله والنقل وجه اخر لكون الكفارة يجب بقدره يسيرة وعطف على اسم
 وخبره قوله تيسر القياس مقام

فان قيل قوله والنقل الى نقل الحكم عنه اي عن التكفير بالماله
 فكيف يكون ذلك في التكفير بالصوم لانه ليس له مال في الحال
 وقوله والنقل وجه اخر لكون الكفارة يجب بقدره يسيرة وعطف على اسم
 وخبره قوله تيسر القياس مقام

[illegible]

لا شئ خارج
التي اجتمع من خدمه والاعمال
والركب ومما صلا زعماء بيك واليه
الزاد والراحه ١٢ غاشي
بجهم ومعوان ومركب بل بشرط في المكنه من
السنن المشا ويزاد راحه القدره على
نفس الاستطاعه بقوله الذين من
فكان استشرطها البيان وفي الحين
السفر والتسكير اذا خرج من

١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

لكون الغنى بالتصاب شرط الوجوب بها واصل القدية يحصل بملك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلاً مع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واما دفعها فلا نهى
لم يجب بصفة اليسر بل بشرط القدية الممكنة وهو اي شرط القدية
الغناء فازا اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف براهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدق قتال عن ظهر غنى اي الاصادرة
عن غنى ولفظ الظهر مقيم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
انما غناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لا الغالب
من حال الفقير عدم الصبر على شدة الندى فقر فلا يد في اهليته

[illegible]

[illegible]

لا اغناء المأمور به من العنة الشرع فان قيل ان المراد من الاغناء
 المذكور في الحديث بقوله عليه السلام اغنواهم اغناء المسئلة
 بايتاء كفاية يوم لا الاغناء الشرعي فلا يكون الاغناء الشرعي شرطا
 للاهلية وذلك لان لو اعتبر الغنى عن المسئلة وامر بالاغناء
 لصار الغنى فقيرا والفقير غنيا ثم استوضح ما ذكر من كون الغنى
 شرطا للاهلية لا ليسر بقوله الاتر في ان هذا الواجب وهو
 صدقة الفطر يجب بثياب لبذل لراى الثياب التي تقبل وتستعمل
 حتى لو ملك من هذه الثياب فاضلة عن حاجة الاصلية ما يساو
 نصابا وجب به صدقة الفطر وعلية من النوع من المال يحصل
 اصل التمكّن ولا يقع بها اي ثياب لبذل ليسر لانها اي تلك
 الثياب ليست بنامية وجب ليسر بالمال النامي كما عرفت في
 الزكاة وهذا لا يشترط حوله لان الحق للنماء بل اذا ملك نصابا
 ليلة الفطر تلزم صدقة الفطر فعلم ان الغنى شرط التمكّن لا
 شرط اليسر فلم يكن البقاء مفتقرا الى دوام شرط الوجوب
فصل في صفة الحسن للمأمور به

في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢
 في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢
 في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢

والعقل العلم بهما فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل الصحيح
 وليس هذا عين المذهب الاشعرى لان عندنا قد يعرفهما العقل
 بخلق الله تعالى اما بلا كسب كحسن تصديق النبي عليه السلام واما
 مع كسب وقد يعرفهما بالنبي عليه السلام كالكثير الاحكام الشرعية
 المأمور به نوعان حسن لمعنى في نفسه اي اقصى بالحسن لحسن
 ثبت في ذاته وحسن لمعنى في غيره اي اقصى بالحسن لحسن ثبت
 في غيره واعلم ان الحسن اما لمعنى ثبت في وضعه من غير نظر الواسطة
 او لا يكون لمعنى في وضعه بل لا مر اخر والاخر هو القسم الاول والثاني
 اما ان لا يكون ذلك الامر باختيار العبد ويكون والاخر هو القسم
 الثاني عنه قوله وما التحق بالواسطة والثاني اما ان يكون ذلك
 الامر بحيث لا يحصل بعد حصول المأمور به الا بفعل قصدك او لا
 يكون كذلك بل يتأكد ذلك الامر بفعل المأمور به والاخر هو القسم
 الثالث والثاني هو القسم الرابع وانما فرق بين ان يكون ذلك الامر
 باختيار العبد وبين ان لا يكون باختيار العبد حتى جعل القسم الاخر
 من هذين القسمين دخلا في الحسن لذاته دون الاول لا الواسطة

١٨٢
 في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢
 في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢
 في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢

في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢
 في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢
 في ذاته وفي بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢ غايته في بعضه في غيره ١٢

موسوی قوم الغیر " الحسن بن علی بن علی بن ابی طالب
 العبد المذنب فی ابیضا و القسم الاول و الثانی بل یهد
 کانت واسطه باز مالوج فی ازاوا فرق آه و فی ایاخال
 و لود و انا

[illegible]

ليس حجة بالنظر إليها المطلوب باللام
 بين توكيد الغير ففكر في هذا الوجه
 هذا الوجه لا غير فلا حاجة اليه
 غير من نظري وجود الواسطة والتدافع
 الغير حجة في حكم عدم اعتبار
 من بعينه نظري عدم اعتبار
 الحسن بالغير وحاصل
 بينهما ظاهر

[illegible][illegible]

تبريد الاعضاء وليس فيه حسن وإنما حسن للصلوة المؤدية بفعل
على حدة وكذا السعة عبارة عن المشي ونقل الاقدام وليس في ذات
حسن وإنما حسن لاقامة الجمعة المؤدية بفعل غير وثانيهما ما يحصل
المعنى الذي به حسن بفعل المأمور به أي باتيان لا بفعل آخر كالصلوة
على الميت والجهاد واقامة الحد ودفعان ما فيه من الحسن ليس لذات
صلوة الجنازة اذ هي بدو اسلام الميت حيث انما صار حسنة بوا
اسلام الميت حتى لو لم يكن الميت مسلما كانت الصلوة قبحة فحسنها
من جهة قضاء حق الميت المسلم وكذا الجهاد في نفسه تعذيب عبدا
الله تكا وتخریب بلاده وليس في ذلك حسن وإنما صار حسنا بواسطة
كفر الكافر فانما صار عدوا لله تعالى ولا هله شرع الجهاد وحسن
لاجل كبت اعداء الله تعالى وكذا اقامة الحد وليست بحسنة نفسها
لما فيها من تعذيب عبدا لله لكنها حسنة لاجل الزجر عن المعاصي
المفضية الى الفساد فكانت حسنة لغيرها والمعنى الذي به شرع المأمور
لاجله يحصل بنفس الفعل الا لتيان بالمأمور به فان قضاء حق الميت
وقهر اعداء الله تعالى والزجر عن المعاصي يحصل بنفس الصلوة والجهاد

الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى
الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى
الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى

الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى
الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى
الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى

الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى
الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى
الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى

الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى
الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى
الصلوة فكان الوضوء حسنا لغيره
بجسده اسم المصطفى

[illegible]

في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...

وبياض العاقبة نحو قوله تعالى لا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون
 والدعاء والياس نحو قوله تعالى لا تعذبوا اليوم ولا رشاد والشفقة
 كقوله عليه السلام لا تتخذ والد واب كراسته فهي مجاز في غير التحريم و
 الكراهة بالالتفاق وهو اي النهي في صفة القبيح ينقسم انقسام الامر
 في صفة الحسن يعني كما يحصل بالامر للمأمور به في صفة الحسن انقسام
 اربعة كذلك يحصل بالنهي للنهي عن صفة القبيح اقسام اربعة و
 يمكن ان يرجع الضمير الى المنهي عنه

في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...

في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...

في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...

في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...
 في قوله تعالى لا تأخذه لطمه الا ذل...

ويراد بالامام مورد به ويؤيد قول ما قبله لعينه وضعاً كالكفر
العبث هذا هو القسم الاول من اقسام النهي والقسم الثاني ههنا
ما التحق به اى بالقسم الاول بواسطة عدم الاهلية والمحلية شرعاً
كصلوة المحدث وبيع الحر وبيع المضامين والملاقيح فان الصلوة
وان كانت حسنة في نفسها لكن الشرع جعل اهلية العبد لها منحصرة
في حال الطهارة وكذا البيع وان كان في نفس حسنة لما يتعلق به
المصالح الا ان الشرع جعل محله ما لا متقوم فقط والحر ليس بمال
وكذا بيع المضامين وهي ما تضمنه صلاب الفحول جمع مضمون
والملاقيح جمع ملقوسه او ملقوحه من لغت الدابة اذا حبلت و
الماء قبل ان يخلق منه الحيوان ليس بمال فصار بيع هذه الاشياء
كالعبث لحولته في غير محله فالتحقت القسمة وضعاً وحكم النهي فيها
اي فيما قبل لعينه وما التحق به بيان ان اى المنه عن غير مشروع
اصلاً لان ما قبل لعينه لا يتصور ان يكون مشروعاً بوجوبه او ما قبله

194

مسلم رحمہ اللہ کی انکو وہ طبعی چیز
سما می و مقابل ان بقول لا یمضی انکساک
المنصوب بہ اذا کلامہ فی الصلوۃ ممتد
و کذا الکلام فی الدار من المصنوعہ یا اصطلاح
فیما لا یحتمل انکساک فی حالہ یا یحتمل ان لا
من غیر اعتبار انکساک فی نفس الامر
بین غیر القسم و بین بالیہ اذا فہم
لا یغنی فی اصل الامر

[illegible]

[illegible]

لا يقتضيه العقد وانه
 لا يجوز عليه دون ما بال الاستحسان
 من البعد المداوم من غير ان
 لا يقتضيه العقد وانه
 لا يجوز عليه دون ما بال الاستحسان
 من البعد المداوم من غير ان

١٩٤

على ما هو المشهور في كتب الفروع ١٢
 وفي البيوع والخير من كل الذي يمكن فيه
 ان لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 فلا يجوز له ولا يثبت له ١٢
 فيسبب البيوع وهو القبح لغیره ١٢
 بيان ان يجوز ان لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 جواب سوال وهو ان لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 الوقت وهو ليس قبحا الا انه لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 المثال موافقا للمثل اما ان لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 المثال فلا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 الجواب على ما هو المشهور في كتب الفروع ١٢
 وفي البيوع والخير من كل الذي يمكن فيه
 ان لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 فلا يجوز له ولا يثبت له ١٢
 فيسبب البيوع وهو القبح لغیره ١٢
 بيان ان يجوز ان لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 جواب سوال وهو ان لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 الوقت وهو ليس قبحا الا انه لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 المثال موافقا للمثل اما ان لا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له
 المثال فلا يثبت له ما يشترط في البيوع من ان لا يثبت له

السؤال الثاني في القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا
 السوال على القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا

السؤال الثالث في القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا
 السوال على القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا

السؤال الرابع في القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا
 السوال على القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا

السؤال الخامس في القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا
 السوال على القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا

عشر
متن
صفحة
١٩٦

السؤال السادس في القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا
 السوال على القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا

السؤال السابع في القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا
 السوال على القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا

السؤال الثامن في القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا
 السوال على القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا

السؤال التاسع في القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا
 السوال على القاضى عن ما يثبت انما
 كونه في آفة فلا يثبت في الفرق على هذا

[illegible]

ان يكون مقتضيا للحسن في عين المأمور به فيصرف مطلقا الى مطلق
 النهي الى الكامل منه اذ الناقص موجود من وجردون وجردوم
 شبهة العدم لا يثبت حقيقة الوجود والكمال في القبر ان يكون في
 عين المنهي عنه كالا مرفا نرصرف مطلقا الى الكامل وهو الحسن
 لعينه هذا ما تمسك به الشافعي وتحقيق المقام ان الشارح وضع
 بعض افعال المكلفين لاحكام مقصودة كالصوم للشواب والبيع
 للملك وقد نهى عن ذلك في بعض المواضع فهل يقع في تلك
 المواضع ذلك الوضع الشرعي حتى يكون الصوم في يوم العيد مناسبا
 للشواب والبيع الفاسد سببا للملك وارتفع ذلك الوضع الشرعي
 فيها فمن حكم بارتقاء الوضع جعل المنهي عنه قبيحا لعينه ومن
 لا يحكم به لا يجعل قبيحا لعينه كتنافى الوضع الشرعي والقبيح
 الذاتي ثم الفعل الشرعي المنهي عنه ان دل الدليل على ان قبحه لعينه
 فهو باطل وان دل الدليل على انه لغيره فذلك الغير ان كان مجاورا
 فهو صحيح مكره وان كان وصفا ففاسد عند ابين في نفسه وباطل
 عند الشافعي وان لم يدل الدليل على ان قبحه لعينه ولغيره فباطل

لما كان من ضرورية حكمته
 ان لا يكون مقتضيا للحسن في عين المأمور به فيصرف مطلقا الى مطلق
 النهي الى الكامل منه اذ الناقص موجود من وجردون وجردوم
 شبهة العدم لا يثبت حقيقة الوجود والكمال في القبر ان يكون في
 عين المنهي عنه كالا مرفا نرصرف مطلقا الى الكامل وهو الحسن
 لعينه هذا ما تمسك به الشافعي وتحقيق المقام ان الشارح وضع
 بعض افعال المكلفين لاحكام مقصودة كالصوم للشواب والبيع
 للملك وقد نهى عن ذلك في بعض المواضع فهل يقع في تلك
 المواضع ذلك الوضع الشرعي حتى يكون الصوم في يوم العيد مناسبا
 للشواب والبيع الفاسد سببا للملك وارتفع ذلك الوضع الشرعي
 فيها فمن حكم بارتقاء الوضع جعل المنهي عنه قبيحا لعينه ومن
 لا يحكم به لا يجعل قبيحا لعينه كتنافى الوضع الشرعي والقبيح
 الذاتي ثم الفعل الشرعي المنهي عنه ان دل الدليل على ان قبحه لعينه
 فهو باطل وان دل الدليل على انه لغيره فذلك الغير ان كان مجاورا
 فهو صحيح مكره وان كان وصفا ففاسد عند ابين في نفسه وباطل
 عند الشافعي وان لم يدل الدليل على ان قبحه لعينه ولغيره فباطل

ان يكون مقتضيا للحسن في عين المأمور به فيصرف مطلقا الى مطلق
 النهي الى الكامل منه اذ الناقص موجود من وجردون وجردوم
 شبهة العدم لا يثبت حقيقة الوجود والكمال في القبر ان يكون في
 عين المنهي عنه كالا مرفا نرصرف مطلقا الى الكامل وهو الحسن
 لعينه هذا ما تمسك به الشافعي وتحقيق المقام ان الشارح وضع
 بعض افعال المكلفين لاحكام مقصودة كالصوم للشواب والبيع
 للملك وقد نهى عن ذلك في بعض المواضع فهل يقع في تلك
 المواضع ذلك الوضع الشرعي حتى يكون الصوم في يوم العيد مناسبا
 للشواب والبيع الفاسد سببا للملك وارتفع ذلك الوضع الشرعي
 فيها فمن حكم بارتقاء الوضع جعل المنهي عنه قبيحا لعينه ومن
 لا يحكم به لا يجعل قبيحا لعينه كتنافى الوضع الشرعي والقبيح
 الذاتي ثم الفعل الشرعي المنهي عنه ان دل الدليل على ان قبحه لعينه
 فهو باطل وان دل الدليل على انه لغيره فذلك الغير ان كان مجاورا
 فهو صحيح مكره وان كان وصفا ففاسد عند ابين في نفسه وباطل
 عند الشافعي وان لم يدل الدليل على ان قبحه لعينه ولغيره فباطل

في حيث لا يترك على يد
 انفسا وبها وصف فيكون المذكور
 في حيث لا يترك على يد
 انفسا وبها وصف فيكون المذكور
 في حيث لا يترك على يد
 انفسا وبها وصف فيكون المذكور

عند حجة لا يترتب عليه الاحكام عند بيحيته يصح باصله لكن لا
 يفسد بوصفه لعدم الدليل على ان القبر بوضعه كذا في التلويح
 واعلم ان الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون الفعل
 مسقطا للقضاء وعند المتكلمين عبارة عن موافقة امر الشارع
 وجب القضاء ولم يجب فصوله ان من ظن انه مطهر ولم يكن كذلك
 صحيمته عند المتكلمين لموافقة الامر غير صحيحة عند الفقهاء كونهما
 غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كون العقد
 سببا لترتيب الثمرات المطلوبة عليه شرعا والبطالان في العبادات
 عدم سقوط القضاء بالفعل وفي المعاملات فسخ الاحكام عنها
 وخروجها عن كونها اسبابا بامعية للاحكام والفساد يرادف
 البطلان عند الشافعية وعندنا هو ما كان مشروعا باصله غير مشروع
 بوصفه وقد يطلق الصحة عندنا على مقابلة الفاسد كما يطلق

في الاصل والوصف كونهما
 في الاصل والوصف كونهما
 في الاصل والوصف كونهما
 في الاصل والوصف كونهما

في الاصل والوصف كونهما
 في الاصل والوصف كونهما
 في الاصل والوصف كونهما
 في الاصل والوصف كونهما

في حيث لا يترك على يد
 انفسا وبها وصف فيكون المذكور
 في حيث لا يترك على يد
 انفسا وبها وصف فيكون المذكور
 في حيث لا يترك على يد
 انفسا وبها وصف فيكون المذكور
 في حيث لا يترك على يد
 انفسا وبها وصف فيكون المذكور

سببہ ای یقتضیہا کالقصاص

۴. رئیس دانشجو و رازی

١٠٠

من القول ودون
الظهار ما نحن فيه فلا نقض
في الجواب والجواب في خلقه بلينيم وقوله
قوله سبب الكفارة آه اخذنا
آه بلينيم ١٢ استله
كفارتها الظهار قال العامة سبب
عطف العود على الظهار والماضون
العود لا الكفارة

سبب الطهارة والعورة في سببها واللباس
 من صحتها على ان سببها في كبرياء واللباس
 عبادة والطهارة في كبرياء واللباس
 الوجوب في العبادة وبها في كبرياء
 المنظار في كبرياء

۲۰۱

من تحريفات المشركين في حذف عبارة
من حذف الموصوف والصفات مع المتعلقين
كلانا في البني عن آه ١٢٤

سبب وعندنا في الحكم بسوء عايد النبي عن العقل فنفسه ان لا ترتبه عليه الكفران

قال في الرد المحتار لا يستحق له
العبادة بحسب ما للعبادة التي عليها
العبادة بحسب ما للعبادة التي عليها

٢٠١

له كالقتل العمد الموجب للقصاص جزاء وثبوت وصف الخطر لا يخرج
 عن صلاحية الإيجاب ولنا على ما قلنا من أن النهي لا يدل على بطلان
 الفعل الشرعي ويدل على صحته أن النهي يراد به عدم الفعل أي يطلب به
 عدم الفعل لأن مراد الله تعالى لا يتخلف عن إرادته مضافا إلى اختيار
 العباد وكسبهم فيعتد أي فيقتضيه النهي التصوري أي يتوقف عليه
 على تصور النهي عنه ليكون العبد مبتلا بين أن يكف عنه أي عن
 باختياره فيعاقب عليه وهذا هو الحكم الأصل في النهي أي ما ذكره من
 كونه لعدم مضافا إلى اختيار العبد وكونه النهي عنه متصور الوجود

٢٠٢
 في حق من علم عدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 ون لا بد من العلم بعدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 في حق من علم عدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 ون لا بد من العلم بعدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل

٢٠٣
 في حق من علم عدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 ون لا بد من العلم بعدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 في حق من علم عدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 ون لا بد من العلم بعدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل

٢٠٤
 في حق من علم عدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 ون لا بد من العلم بعدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 في حق من علم عدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 ون لا بد من العلم بعدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل

٢٠٥
 في حق من علم عدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 ون لا بد من العلم بعدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 في حق من علم عدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل
 ون لا بد من العلم بعدم الفعل وقيل بطلان فعله بغير العلم بعدم الفعل

١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

[illegible]

٢
 شئني مني عليه السلام
 والنجي طلب الفلاح مني عليه السلام
 ان قبل ان تكثر استشاره الناس اليك
 فقلتم ان الاستشارة مع
 والبيع السطور كانا سوغرين منبها عنهما
 ابي تعرضي لفساد
 والتمريض لفساد
 كما تقول النجاشي للنجاشي عليه السلام عليك وانظر
 الى وجهك الكريم وحقيقته ما لك الكلام الى عيني
 بلع القصور
 غفر الله

[illegible]

۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲

[illegible]

واعترض عليه في التلويح بان حقيقة الصوم في الشرع الامساك
 مع النية في النهار وهذا متصور من العبد وقد نهى الشارع عنه حتى
 صاء يوم النحر بمنزلة الليل فلا يكون عبادة يترتب عليه الثواب وجوابه
 ان الله يوم الواقعة في غير يوم النحر عبارة عما ذكره واما الصوم الواقع
 في غير ثبات مكان عبادة عنه في الشرع يلزم ان يكون اتيا بالصوم حين
 انقضاء ما كان من الصيام الى الغروب مع النية فيلزم ان يكون له
 في يومه ثباتا فيكون مشروعا وان لم يكن عبادة عنه يلزم نسخ
 فان النسخ لبيان ان الفعل لم يبق متصورا لوجود شرعا والنتيجه
 النسبة وعلى هذا الاصل وهو ان النية عن التصرفات الشرعية يقتضي بقاء
 مشروعيتها قلنا ان البيعة اي بيع العبد مثلا بالخرم مشروع باصله
 وهو وجود ركنه وهو مبادلة المال بالماله في محله وهو المبيع غير مشروع
 بوصفه وهو الثمن لان الخمر مال لان المال ما يميل اليه بالطبع يمكن اذخاره
 الوقت الحاجة والخرم كذلك لكنها غير متقومة فان المتقوم ما يجوز
 الانتفاع بعينه او بمثله او بقيمته وليست الخمر كذلك لانه يجب
 الاجتناب عنها ولهذا لا يجب لضمان باتلافها فتصل الخمر ثمتا

حاصل ما في المتن من قوله ان
 العبد يذبح في نية الصوم في نية
 اللغو على النية في نية الصوم في نية
 اذا كان نية الصوم في نية الصوم في نية
 العبد يذبح في نية الصوم في نية
 اللغو على النية في نية الصوم في نية
 اذا كان نية الصوم في نية الصوم في نية

عليه الثواب والامساك
 ان الصوم الواقع في غير يوم النحر
 النية بنهارا ما الصوم في غير يوم النحر
 بعينه هو الصوم الواقع في غير يوم النحر
 في يوم الامساك مع النية بنهارا ما الصوم في غير يوم النحر
 الاول يلزم ان يكون ثباتا فيكون مشروعا وان لم يكن عبادة عنه يلزم نسخ
 فيحصل المقصود وان كان ثباتا فيكون مشروعا وان لم يكن عبادة عنه يلزم نسخ
 الشك في وقوع الصوم بنهارا ما الصوم في غير يوم النحر
 بسبب الاجابة وانتفاء بعد ذلك يكون متصورا لوجود شرعا والنتيجه
 النسبة وعلى هذا الاصل وهو ان النية عن التصرفات الشرعية يقتضي بقاء
 مشروعيتها قلنا ان البيعة اي بيع العبد مثلا بالخرم مشروع باصله
 وهو وجود ركنه وهو مبادلة المال بالماله في محله وهو المبيع غير مشروع
 بوصفه وهو الثمن لان الخمر مال لان المال ما يميل اليه بالطبع يمكن اذخاره
 الوقت الحاجة والخرم كذلك لكنها غير متقومة فان المتقوم ما يجوز
 الانتفاع بعينه او بمثله او بقيمته وليست الخمر كذلك لانه يجب
 الاجتناب عنها ولهذا لا يجب لضمان باتلافها فتصل الخمر ثمتا

حاصل ما في المتن من قوله ان
 العبد يذبح في نية الصوم في نية
 اللغو على النية في نية الصوم في نية
 اذا كان نية الصوم في نية الصوم في نية
 العبد يذبح في نية الصوم في نية
 اللغو على النية في نية الصوم في نية
 اذا كان نية الصوم في نية الصوم في نية

[illegible]

فی الجواز و بی شتم کالوصف
 الجواز و بی شتم کالوصف
 التي شرطت الجواز بغيره
 في اذليل البدع والنجاسة و بي
 جواز سوال و جواب بالغير
 صا خبر و ده
 الوصف على الفضل لا يصح لان الوصف بالقيوم بالغير
 الوصف فانه من اصل الجواب ان الوصف في الا
 الفضل فانه من اصل الجواب ان الوصف في الا
 في المبادلة المسبوبة وكل المبادلة السادة ١٢ ١١
 عليه باعتبار الزلل و بي المسبوبة و رفع سوال و جواب
 في اعتبارها ١٢
 وصبرت المسبوبة فباجب و ج و وقع الفاء و
 فيدبر اذا اصل المسبوبة

٢٠٩

قوله اي يقال جواب ثان عن السؤال
 صاحب الزاوية **عنه** قوله وكذلك البيهقي لا يفتي
 ارجح الى الشرط في اصل العقد صحيح ايضا للملك لكن
 بصفة الفاسد واطرقة قال شرط زائد على البيع لازم
 الفاسد بيع الربوا الا ان يوج **ف** قال قبل البيهقي
 غير مشروع بوجه
 لعينه فلهذا هذا التعارض اذا والشرط الفاسد
 السامع فصل في الربوا قد يكون اسم للعقد وقد يكون
 هو الربوا وفي قوله في الشرط الفاسد

[illegible]

لأن في الصوم حصول
القوى لمباشرة أو لا مباشرة
على القوى من وراء ذلك
فإن العلم يتقوى إما بمحدودات
وغيره من القوى من وراء ذلك
فإن العلم يتقوى إما بمحدودات
وغيره من القوى من وراء ذلك

لو الاستحسان وعند ذلك
أن في الصوم المشروع
الشرع به وهو ما لا يري
أن في الصوم المشروع
الشرع به وهو ما لا يري

عندنا مشروع بأصله حتى يصح النذر به وهو أي أصل الصوم كالمسالك
لله تعالى ويعلم من أن يكون مع النية في وقت وهو النهار وقد عرفت
شرعا وعقلا أن مثل هذا المشروع لا يجوز أن يكون منه ما عني لذاته غير
مشروع بوصفه وهو أي الوصف الأعراض عن الضيافة الموضوع في هذا
الوقت بالصوم والأعراض وصف لازم للصوم غير داخل في منه ولا
تلك أن الصوم يقوم بالوقت أي يوجد فيه لكونه معيارا له ولا خلاف في
أن في الوقت بنفسه لا نه وقت كسائر الأوقات فلا يتعلق في صوم
يوم النحر باعتبار نفس ذلك الوقت والنهي يتعلق بوصف أي بوصف
الوقت وهو أنه يوم عيدا أي يوم ضيافة وأصل بالوقت كالمتمصل
بالصوم لأنه يقوم به فصار صوم يوم النحر فاسدا للخلل في الوصف لا
في الأصل ولهذا أي لمشروعية صوم يوم النحر باعتبار أصله يصح النذر
به عندنا لأن هذا النذر نذر بالطاعة من حيث ذاة الصوم لا من
النفس عن الشهوة في هذا اليوم قربته بذاته وإنما وصفنا المعصية
بمتصل بذاته فعلا لا بأشهر ذكر لأن ذكر الصوم ليس بأعراض
عن الضيافة وإنما الأعراض بفعل الصوم ولم يوجد من النادر

من الجاهليات وهو ما لا يري
في الأرض الشخصية فخر فإن
معصية وعدم بقائه شرعا
النذر لغيره عليه الصلوة
المسالك على الصوم والصلوة
فلا يصح المثال أو تحرير السؤال
مع النية لا يجوز المسالك فلا يصح
الصوم إيجاب بقوله ويعلم أنه
لأنه لا يخلو من

٢١٠

فإن العلم يتقوى إما بمحدودات
وغيره من القوى من وراء ذلك
فإن العلم يتقوى إما بمحدودات
وغيره من القوى من وراء ذلك

لو الاستحسان وعند ذلك
أن في الصوم المشروع
الشرع به وهو ما لا يري
أن في الصوم المشروع
الشرع به وهو ما لا يري

قوله فقلت يا بل عن اسمه فنفى
العبارة وانما الحقيقة متضمنة
في قوله فقلت يا بل عن اسمه فنفى

فانه فيسبغ ان لا يفرق بين القول والعقل
 العقل بالقول كان جواز الشرب باعتبار
 صحة الطاعة ثابتا ايضا ، وصح
 اعتبار اذنه على حسب ما
 يستلزم الى وجه الفرق بين
 ادبكيح ان يوصل بالاجور بين
 يوم الخمر ويا يوم المشرك كان يوم الخمر
 يوم التذليل ذكر موسم يوم الامور هو المشرك
 جواب سوال من ان قوله والشروع آه
 الخ اربع جهتين جهة الطاعة والاطلاق
 وجهة المصحية والتسبيح فيجب ان
 ان لا يحكم

[illegible][illegible]

في وقت طلوعها ودلوكمها منسوب الى الشيطان كما جاء في قوله تعالى
 منسوب الى الشيطان وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة عند طلوع
 الشمس وقال عليه السلام انها تطعم بين قرني الشيطان والشيطان
 بين ينيها في عين من يعبدها حتى يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها
 فاذا كانت عند قيام الظهيرة قارنها فاذا زالت فارقتها فاذا كانت
 الغروب قارنها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات
 هذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقراءه ناجحاً راسماً انه يمكن
 ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة
 الشمس تحريكهم اياهم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت
 هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم احوال الصلوة
 في هذه الاوقات مكرهة لا فاسدة اشارة الى وجوب الفرق بقوله لا
 ان الصلوة لا توجد بالوقت لانها في الوقت ظرفها ولا تاشير

في وقت طلوعها ودلوكمها منسوب الى الشيطان كما جاء في قوله تعالى
 منسوب الى الشيطان وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة عند طلوع
 الشمس وقال عليه السلام انها تطعم بين قرني الشيطان والشيطان
 بين ينيها في عين من يعبدها حتى يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها
 فاذا كانت عند قيام الظهيرة قارنها فاذا زالت فارقتها فاذا كانت
 الغروب قارنها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات
 هذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقراءه ناجحاً راسماً انه يمكن
 ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة
 الشمس تحريكهم اياهم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت
 هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم احوال الصلوة
 في هذه الاوقات مكرهة لا فاسدة اشارة الى وجوب الفرق بقوله لا
 ان الصلوة لا توجد بالوقت لانها في الوقت ظرفها ولا تاشير

في وقت طلوعها ودلوكمها منسوب الى الشيطان كما جاء في قوله تعالى
 منسوب الى الشيطان وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة عند طلوع
 الشمس وقال عليه السلام انها تطعم بين قرني الشيطان والشيطان
 بين ينيها في عين من يعبدها حتى يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها
 فاذا كانت عند قيام الظهيرة قارنها فاذا زالت فارقتها فاذا كانت
 الغروب قارنها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات
 هذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقراءه ناجحاً راسماً انه يمكن
 ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة
 الشمس تحريكهم اياهم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت
 هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم احوال الصلوة
 في هذه الاوقات مكرهة لا فاسدة اشارة الى وجوب الفرق بقوله لا
 ان الصلوة لا توجد بالوقت لانها في الوقت ظرفها ولا تاشير

في وقت طلوعها ودلوكمها منسوب الى الشيطان كما جاء في قوله تعالى
 منسوب الى الشيطان وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة عند طلوع
 الشمس وقال عليه السلام انها تطعم بين قرني الشيطان والشيطان
 بين ينيها في عين من يعبدها حتى يسجد لها فاذا ارتفعت فارقتها
 فاذا كانت عند قيام الظهيرة قارنها فاذا زالت فارقتها فاذا كانت
 الغروب قارنها فاذا غربت فارقتها فلا تصلوا في هذه الاوقات
 هذا معنى نسبة الوقت الى الشيطان وقراءه ناجحاً راسماً انه يمكن
 ان يحمل الكلام على الحقيقة وان يحمل على التمثيل لتسلطه على عبدة
 الشمس تحريكهم اياهم على عبادتها في هذه الاوقات ولما كانت
 هذه الاوقات في حق الصلوة كيوم النحر في حق الصوم احوال الصلوة
 في هذه الاوقات مكرهة لا فاسدة اشارة الى وجوب الفرق بقوله لا
 ان الصلوة لا توجد بالوقت لانها في الوقت ظرفها ولا تاشير

للظروف في إيجاد المظروف فلا يكون فساد مؤثراً فيها إلا أنه مجاور
 لها بمنزلة الصلوة في الأرض المغصوبة لا معيارها أي للصلوة كما
 كان يوم النحر معيار للصوم والمعيار خصوصية لما وقع فيه أقوال
 من الظروف لما وقع فيه كما سيظهر لك وكما ورد عليه ازفساد الظروف
 لما لم يؤثر في فساد المظروف كما ينبغي أن لا يؤثر في نقصانه
 حتى يتأدى به الكامل قال وهو أي وقت للصلوة سببها أي الصلوة
 فصارت الصلوة في أي وقتها ناقصة لا فاسدة لازفساد السبب
 يؤثر في فساد السبب لا أنهما كانا مجاورين ولم يكن وصفاً يؤثر في نقصان
 لا في الفساد بخلاف الصلوة في الأرض المغصوبة فإن المكان ليس
 بسبب لا وصف لها فلا يؤثر في الفساد ولا في نقصان بل يوجب
 الكراهة وهي لا تمنع أداء الواجب فقيل لا يتأدى بها أي بالصلوة في
 هذه الأوقات الواجب الكامل أي الفائت كما مر تفصيلاً وتضمن أنه

١٥ قوله وللعباءة خصوصية
 يكون محلها التمتع بالفعل فكذلك النظر
 فيها وجب الفرق ان فيها والمعبوءة لا يؤثر
 لا يؤثر في فيها والمعبوءة لا يؤثر
 من قوله ويجوز ان ياتى بها
 المالكان في مثل الصلوة على الارض
 في مثل الصلوة على الارض
 فقال ان لم ياتي فيها النفس والنظر
 سبب الصلوة وان كان فيها النفس
 ان النفس من حيث لان الوقت لو كان في
 صان النظر في بخل
 سببها

[illegible]

٢
 بالدر لائل القطبية
 في الصلوة لم يدخل تحت الار
 عملا باخبار الاحاد التي لا يروى بها علم الظم
 تحت الامر لا يقيم لاننا نأخذنا حجتا بالانقصان
 اذ اكان واخلا تحت الامر عظيم اما ان لم يدرك
 فله وي لا فتم اوارا ما علم ان النقصان
 بسببه الوقت فيه ايضا ان النقصان
 لغير حال الخلف وهو الغرض او ندعي
 نقصان المظروف والآية لما كان خلف
 هذا الزمان فروف والنقصان لا بد منه
 يعرف العقل في قضاء الغرض و
 من الكسوف والامور

سنة والماء والخل لا يكون للبيض
تركيبا من العنبر الاول تركيبا
ثانيا كالتتويج في تركيبه
فوجب عنه الانشاع والايذ القصار
بالافاد والصلوة من القسم الثالث
التركيب من قيام وركيع ويجوز وفها التركيب
لا يكون معلوبا فلا يصير تركبا لثانيه
عنه واذا كان كذلك انفسه

[illegible]

في الرقبة ما اعتبر الوصف هو الايمان فينبغي ان يكون
 في الوصف مانعة قد وجد نقصان في الوصف
 كان واجبا الى نفس المأمور به
 ان يقول ويؤمن ان نقصان الوصف لا يمنع من
 الكمال والاطلاق في كل حال لان الوصف لا يمنع من
 الكمال والاطلاق في كل حال لان الوصف لا يمنع من
 الكمال والاطلاق في كل حال لان الوصف لا يمنع من

بالمأمور به وذلك لمن اعتق رقبة عتيا عن كفارة يمينه لا يجوز ان
 الوصف داخل تحت الامر وان كانت كفارة يجوز ان تمكن فيها نقصا
 بضوء الايمان لا وصف الايمان لم يدخل تحت الامر فنقصان لا يمنع عن
 اداء الواجب ثم الوقت في الصلوة داخل تحت الامر بالذلة القطعية فنقص
 يمينه الجواز كوصف العمى في الرقبة فاما واجباتها فلم تدخل تحت الامر
 ففواتها لا يؤثر في المنع عن الجواز كفوة وصف الايمان في الرقبة لان
 المأمور به كمال الصلا وصفها وانما حكمنا بالنقصان عملا بالاجزاء الاحاد
 التي لا يتراد بها على الكتاب هو يوجب العمل لا العلم ولهذا قلنا ينبغي
 بالسجود فلا يظهر في حق المأمور به وكذا المكان في الصلوة لم يدخل في الامر
 فلا ينقص المأمور به بنقصان ولا يلزم النكاح بغير شهود اي لا يلزم
 النكاح على الاصل المذكور وهو بقاء المشرعية للمني عنه ووجه
 اللزوم ان النكاح بغير شهود لم يبق مشروعا مع انه منهي عنه لان

٢١٨
 الباطل ليس الا فعل الكلف
 الوقت ليس كسائر حركات
 سببا في تولد الفاعل ان الصلوة كانت على
 كذا ما سقونا في فرضنا من ان وجوب السجدة لا اجل النقصان
 في العمل باخبارنا والاحاد لا يترادها في وقت لا خبا
 في العمل باخبارنا والاحاد لا يترادها في وقت لا خبا
 في العمل باخبارنا والاحاد لا يترادها في وقت لا خبا
 في العمل باخبارنا والاحاد لا يترادها في وقت لا خبا

في النكاح ما اعتبر الوصف هو الايمان فينبغي ان يكون
 في الوصف مانعة قد وجد نقصان في الوصف
 كان واجبا الى نفس المأمور به
 ان يقول ويؤمن ان نقصان الوصف لا يمنع من
 الكمال والاطلاق في كل حال لان الوصف لا يمنع من
 الكمال والاطلاق في كل حال لان الوصف لا يمنع من
 الكمال والاطلاق في كل حال لان الوصف لا يمنع من

اي النكاح بغير الشهود منقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهدين فكان
 خبرا عن عدم النكاح الشرعي موجبا لا تنقائه ضرورة صدق الخبر
 فكان النكاح بغير الشهود نسخا له منسوخا فكان قوله عليه السلام
 نسخا له ناسخا للنكاح المذكور لا نهيا عنه ولا نكاحا شرعا
 لملك ضروري لا زال اصله فيلزم لا يكون مشروعا لا استنباده
 على الحركة لكن شرعا ضرورة لبقاء النسل ولان الشهوة تدعو الى السفه
 وفيه من الفساد ما لا يخفى لا ينفصل عن اصل صفة لقوله لملك
 ضروري اي لا ينفصل ذلك الملك الضروري عن حل الاستمتاع

والفرق بين النكاح الشرعي والنكاح المدني في عدم اشتراط الشهود في الثاني
 والفرق بين النكاح الشرعي والنكاح المدني في عدم اشتراط الشهود في الثاني
 والفرق بين النكاح الشرعي والنكاح المدني في عدم اشتراط الشهود في الثاني

بأن النكاح موجود مطلقا في كل حال
 ولو كان النكاح موجودا في كل حال
 ولو كان النكاح موجودا في كل حال

٢١٩

لما يقال من ان النكاح لا يثبت الا بالشهود
 ان النكاح لا يثبت الا بالشهود
 ان النكاح لا يثبت الا بالشهود

ان النكاح لا يثبت الا بالشهود
 ان النكاح لا يثبت الا بالشهود
 ان النكاح لا يثبت الا بالشهود

ان النكاح لا يثبت الا بالشهود
 ان النكاح لا يثبت الا بالشهود
 ان النكاح لا يثبت الا بالشهود

[illegible]

والاحرام والاسكاف

الحال

مجلس شورای اسلامی

منه السلام

وہی ہے جس نے

میں نے اپنے

۱۱۱

الحمد لله

پیشینہ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سراجاً يضيء لنا طريق الحق

شیرین لانا نقوش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

۱۰۰

سید محمد علی

سید علی

...

۱۹۱۱

2

البيع فان لم يكن القول فيه بقاء المشروعية والعمل بحقيقة النهي
لان البيع شرع لملك العين والحل فيه في البيع تابع والتابع
غير المتبوع وينفك عنه فامكن العمل بحقيقة النهي لان التحريم
لا يصاد بالملك بل بالحل والحل في ملك اليمين تابع ومنفك عنه
فبفواة التبع عند وجوده لا يلزم فواة الاصل لا يرد انه
الملك العين شرع في موضع الحرية في حرمة الوطى وشرع فيما لا
يحتل الحل اصلا لاحالا ولا استقبالا كالامة المجوسية مثلا الاول
والعبيد والبهائم مثال الثاني ولو كان الحل مقص في ملك اليمين كالنكاح
لم يشرع البيع في هذه الصور ولما فرغ من جواب لا يرد على ان
النهي عن التصرف الشرعي يوجب بقاء المشروعية الى دفع ما يرد
على ان النهي عن الافعال الحسية يوجب انتفاء المشروعية اصلا
وتقرر لا يرد ان الغصب فعل حسي منه عن بقوله ولا تاكلوا
اموالكم بينكم بالباطل ثم جعل مشروعا سببا للملك المغصوب حين
اداء الضمان وتقرر دفعه يظهر من قوله ولا يقال في الغصب بانه
اي الغصب يثبت الملك في ملك الغاصب في المغصوب مقصو اياه

عن ابن كثير مشروعا اصلا فالواجب العزم في عين النبي
الزنا فاطلان حسان وهما مهنيان فيكونان
فيعين فيعين ان لا يتحقق الحكم بها اصلا
مشروع والزنا يوجب حرمة المصاهرة التي
هي نعمة لانها تلحق الاجنبيات بالانحاشات
على ان الغضوب للملك لا يقيد ملكا مقصودا
بل لا يثبت للملك الغضوب الا بقيد ملكا مقصودا
على ان الغضوب من غل في ملك الغضوب
سائر في ملك الغضوب

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

للماء والماء سبب للولد والولد هو الأصل في استحقاق المحرمات و

۵۶۔ نہ کے سبب الوجہ واللہ غالباً ۱۲ کے بنیت الحرام اولیٰ فیہ ۱۴

الکرامات وتوضیہ ان ماء الرجل والمرءة یصیر شیئاً واحداً فی الرحم

وذلك الشيء الواحد من حيث انه واحد جزءا وواحد منهما اذ هو

مضاف الى ما ذكره وهذه العوضه بمحل اختلاط بعض الجمل

من المدة كما في ^{٥٩} البضية لأم ^{٦٠} الاستة اعدا

پیش روہ عایق حبیب بنی سیدہ سوسو جانہ - مسامحہ بنی سیدہ سوسو جانہ

لَقَوْلِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُونَ هَٰ أَفَإِنْ كَرِهْتُمْ خُرُوجَهُمُ مِنَ الْمَدِينَةِ

الموضوعه للتنازل في حق الاجلاد واجلاد و في حق اصول المرءة و

أصول الرجل لا ينزحكي ضعيف فلا يعتبر في حق الإباحة والحاصل
 لك العفيف من الرجل والمرأة ١٥
 ولا يلزم سد باب النكاح ٢

أَفَافْعَالُ الْحَسَنِ مِنْ حَيْثُ نَزَلْنَا لِأَيِّ صِلَةٍ سَبَبًا لِلذِّكْرِ أَوْ نَمَّا هُوَ سَبَبٌ

من حيث ان حرث الولد كالوطى الحلال وهو مباح وليس الزنا من حيث

ان زنا محظور من وجه مباح من وجه اخر والا لما وجب عليه الحد بالزنا

من حیث ان زنا محظور من کل وجه من حیث ان سبب البعضیه محظور

فَتَحَقَّقَ الْكَرَامَةَ ثُمَّ أَنْزَلَ قِيمَ الْوُجْهِ لَكَ هُوَ سَبَبٌ ظَاهِرٌ مَقَامُ الْوَلَدِ لَتَعْدَ الْوَقْتُ

على العلوق والمراد بالبحر مات الحيات الاربع و هي حرة امها المنة و حرة

۱۰

وكان يخطب بما رآه من الفساد في الدين والسياسة
وكان يفتش في كل بيت من بيوت المدينة
وكان يفتش في كل بيت من بيوت المدينة
وكان يفتش في كل بيت من بيوت المدينة

وان نزه المحرمين من المباحات والنجس من النجس والنجس من النجس والنجس من النجس

١٠٠

[illegible][illegible]

۴
 فی اثبات الحکامات الاولی
 میبینه ان لا یتثبت حرمۃ المصاہرۃ
 بسبب الولدین النکاح والوطی والقیل والکثر
 لیس منہم ولی ویرحم الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 لایجاب بحرمۃ اقا وبنیک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 المغموم من القام ویؤیدہ ما قال الشرح المذکور ولا یجوز ان یرجع الی
 یتسکک الی ان الحرمۃ لا یتسکک الی الاسباب فی نفس الجومات وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 یتسکک الاول ان الحرمۃ لا یتسکک الی الاسباب فی نفس الجومات وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 الاسباب الولدین النکاح والوطی والقیل والکثر
 ولان لای فی انتفی اولی وعل الغرض من الاقادة المذکورة وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 یتسکک الاول فلی یزید لیکون الاسباب فی نفس الجومات وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 ارکان تفسیرہا الیہا یکفی یتسکک الاول ولا حاجۃ الی الاسباب فی نفس الجومات وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 منہم الی الخلفۃ وذلک ان الاسباب فی نفس الجومات وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 وحا صلیان فی الولد وصدہ امر ان نفس الجومات وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 الی اطراف واما الامر الاول وذلک ان الاسباب فی نفس الجومات وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 الایاد ۱۲ من الحکامات الاولی وذلک ان الاسباب فی نفس الجومات وذلک ان الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 الولد ای اسباب ویرحم الغنیمۃ المستکن فی تفسیری راجع الی
 والوطی والقیل والکثر

[illegible]

كالوطي ويقال الولد سبب محرمة المصاهرة ثم ينقل سببته منه
 اسبابه والاحتمال ان مبنيان على احتمال الصيغة من التذكير الثاني
 ومما قام مقام غيره ويعمل بالخلفية انما يعمل بعلة الاصل اي بالمعنى الذي
 يعمل به الاصل من غير نظر الى اوصاف نفس فالوطي مثلاً لما جعل محرم
 محرمة المصاهرة لكونه خلفاً عن الولد لا يعتبر المحرمة الثابتة لنفسه لان
 للعتبر في الخلف صفات الاصل لصفات نفس الا يرى ان التراب
 مع تلويثه بنفسه لما قام الماء نظراً الى كونه الماء مطهر اشارة الى علة
 الاصل وسقط عنه وصف التراب وهو التلويث اذ لم يلتفت
 اليه لان التراب شيء يعمل عمل الماء بالخلافة فكذلك ههنا يهمل وصف
 الزنا بالمحرمة متعلق بالوصف اذ هو يهمل بحرمة الزنا التي هي وصف الزنا
 من حيث ذاته لقيامه اي الزنا مقام ما لا يوصف بذلك اي بوصف
 المحرمة وهو الولد في حق ايجاب حرمة المصاهرة متعلق بقوله يهمل

[illegible]

١٢
 فصل في بيان وجوب الامر بالوجوب
 يخفى الذين قالوا الامر بالوجوب يكون هيناً عن صد
 الامر بما وافق ضلوه لكونها ما يشتهى عن فعل الوجوب
 واما الذنب لا يكون كذلك فكان ضلوا الذنب غير
 سبغ عنها لا يهني الخوف ولا يهني التزجر ١٢
 لم يهمل الشرح مثلاً الى لغفل المصمم ذلك علم
 الامر واليهي ولم يجعل نفس الامر واليهي مهم كونهما قد كونا
 فيما سبق اليه الحكم الامر واليهي واما صلا ان عدم
 جعلها مثلاً الى لذلك لا جعل عدم اختلاف الحكم
 فيها اصلها مثلاً الى لذلك لا جعل عدم اختلاف الحكم
 جعلها ذلك مثلاً الى لذلك لا جعل عدم اختلاف الحكم
 على العلم به وقال لا يجوز ١٢

[illegible]

١٢ ان لا فائدة
 ١٣ وكل
 ١٤ وقد ذكر قيل ان لا خلاف
 ١٥ بين الظاهرين ولذا قوله وقيل
 ١٦ بين الظاهرين وعلم ان الله قال ما بان
 ١٧ الامر ففسح النبي وكذا قوله ثم اخلفت
 ١٨ المصراع من قوله واخلفوا من
 ١٩ اللسان
 ٢٠ انما حكم ما احسن
 ٢١ الفاء وتفصيل الخلاف
 ٢٢

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لا تخفوا من البنية ومن جملهم
 في الصفين الذين يعطونهم الامور
 والكل يستقيم اذا وجوب
 من الصفين البنية من صفه
 عاشر العلماء من صفها واصحاب
 الشايفه واصحاب الجديف
 ان كان صفه وان كان لا صفه
 من الصفين البنية من صفه
 عاشر العلماء من صفها واصحاب
 الشايفه واصحاب الجديف
 ان كان صفه وان كان لا صفه
 من الصفين البنية من صفه
 عاشر العلماء من صفها واصحاب
 الشايفه واصحاب الجديف
 ان كان صفه وان كان لا صفه

[illegible][illegible][illegible]

لا يثبت الكراهية فلا يثبت الحرمة فيثبت ان مقتضى كراهية الضد لان
 يكون الامر بالشئ موجبا لى لما ذكر من حرمة ضده كما ذهب اليه جماعة
 قالوا لما لم يمكن جعل الامر بها صيغة وبالعكس جعل كل واحد منهما
 موجبا في ضد ما اضيف اليه ضدها او جبر فيما اضيف اليه ضرورة تحقق
 حكمه كالنكاح وجب لكل في حق الزوج بصيغة والحرمة في حق الغير بحكم
 دون صيغته او دليل اعلية لانه ليس الامر بالشئ دليلا على حرمة ضده كما
 ذهب اليه البعض الاخر قالوا لما لم يمكن بد من القول بحرمة الضد
 لم يمكن اضافتها الي الصيغة جعلت ثابتة بطريق الدلالة اذا الصيغة
 تدل عليها وان لم تكن من موجباتها كالنهي عن التافيف يدل على
 حرمة الضرب ان لم تكن هي من موجبات لفظ التافيف لان اى الامر
 بالشئ ساكت عن غيره ولما توهم من سكوتهم عن الغير عدم ثبوت الحرمة
 والكراهية فيه استدل بقوله لكن اى الامر يثبت بحرمة الضد ضرورة
 حكم الامر لا طلب الوجود بالامر يقتضى انتفاء ضده كما علمت الثابت
 بهذا الطريق اى بطريق الضرورة يكون ثابتا بطريق الاقتضاء دون
 الدلالة وقد عرفت ان الضرورة تندفع باثبات الكراهية فلا يثبت الحرمة

٢٣٠
 في جواب سؤاله في قوله لا يثبت الكراهية فلا يثبت الحرمة فيثبت ان مقتضى كراهية الضد لان
 يكون الامر بالشئ موجبا لى لما ذكر من حرمة ضده كما ذهب اليه جماعة
 قالوا لما لم يمكن جعل الامر بها صيغة وبالعكس جعل كل واحد منهما
 موجبا في ضد ما اضيف اليه ضدها او جبر فيما اضيف اليه ضرورة تحقق
 حكمه كالنكاح وجب لكل في حق الزوج بصيغة والحرمة في حق الغير بحكم
 دون صيغته او دليل اعلية لانه ليس الامر بالشئ دليلا على حرمة ضده كما
 ذهب اليه البعض الاخر قالوا لما لم يمكن بد من القول بحرمة الضد
 لم يمكن اضافتها الي الصيغة جعلت ثابتة بطريق الدلالة اذا الصيغة
 تدل عليها وان لم تكن من موجباتها كالنهي عن التافيف يدل على
 حرمة الضرب ان لم تكن هي من موجبات لفظ التافيف لان اى الامر
 بالشئ ساكت عن غيره ولما توهم من سكوتهم عن الغير عدم ثبوت الحرمة
 والكراهية فيه استدل بقوله لكن اى الامر يثبت بحرمة الضد ضرورة
 حكم الامر لا طلب الوجود بالامر يقتضى انتفاء ضده كما علمت الثابت
 بهذا الطريق اى بطريق الضرورة يكون ثابتا بطريق الاقتضاء دون
 الدلالة وقد عرفت ان الضرورة تندفع باثبات الكراهية فلا يثبت الحرمة

ان ثبتت الحرمة فلا يثبت الكراهية فلا يثبت ان مقتضى كراهية الضد لان
 يكون الامر بالشئ موجبا لى لما ذكر من حرمة ضده كما ذهب اليه جماعة
 قالوا لما لم يمكن جعل الامر بها صيغة وبالعكس جعل كل واحد منهما
 موجبا في ضد ما اضيف اليه ضدها او جبر فيما اضيف اليه ضرورة تحقق
 حكمه كالنكاح وجب لكل في حق الزوج بصيغة والحرمة في حق الغير بحكم
 دون صيغته او دليل اعلية لانه ليس الامر بالشئ دليلا على حرمة ضده كما
 ذهب اليه البعض الاخر قالوا لما لم يمكن بد من القول بحرمة الضد
 لم يمكن اضافتها الي الصيغة جعلت ثابتة بطريق الدلالة اذا الصيغة
 تدل عليها وان لم تكن من موجباتها كالنهي عن التافيف يدل على
 حرمة الضرب ان لم تكن هي من موجبات لفظ التافيف لان اى الامر
 بالشئ ساكت عن غيره ولما توهم من سكوتهم عن الغير عدم ثبوت الحرمة
 والكراهية فيه استدل بقوله لكن اى الامر يثبت بحرمة الضد ضرورة
 حكم الامر لا طلب الوجود بالامر يقتضى انتفاء ضده كما علمت الثابت
 بهذا الطريق اى بطريق الضرورة يكون ثابتا بطريق الاقتضاء دون
 الدلالة وقد عرفت ان الضرورة تندفع باثبات الكراهية فلا يثبت الحرمة

فائدة ان في قوله وفاقية هذا الاصل ان
الاصول باقية بالوجهين الاولين ان
الاصول باقية بالوجهين الاولين ان
فائدة ان في قوله وفاقية هذا الاصل ان
الاصول باقية بالوجهين الاولين ان
فائدة ان في قوله وفاقية هذا الاصل ان
الاصول باقية بالوجهين الاولين ان

11. 10. 1933

مكروها الا حراما كالامر بالقيام في الصلاة ليس ينهي عن العقوبة قصد

الواجب بالامر لكن اى القعود بغيره لان الامر بالقيام يقتضى كراهة

بمعاد الذی اؤکمه سنته و علی هذا القوم و هم ان الذی یقتضی کماله

نیکوکاران و فاضلان

ان قوتها دون قوه الواجب **والخواهته** ادعى من محرمه وليس المراد

بسم الله الرحمن الرحيم

الواجب وهو الصلاة السنّة فلهذا

وَقَدْ كَانُوا عِندَ رَبِّهِمْ

عَلَيْكُمْ يَا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ

100

لا بد ان اوجب بالخصيق على
 ما لا اتفاق مثل الصوم ولبوث المأمور
 بالاشتغال الغدوة على التراضي بالاتفاق لان
 ولا حاجب للمصالح في الصلوة على التراضي لان
 فلا يحرم الصلوة بعد تضييق الوقت بالاتفاق لان
 انفقوا لا يتحقق قبله ويكون التراضي على
 وبتضييق لا يكون مكروما اذا لم يكن التراضي على
 عدم اذية السامع او مكرودا فاللزام المطلق على
 ان لا يفسد عند ذلك المصالح في التضييق مكرودا
 فلا يحسم الضم من عدم التضييق مكرودا
 وكان ينبغي ان يكون التضييق مكرودا
 لما قلنا وغدوة تضييق اجماع على الغدوة وان لم
 يخالف في التضييق اجماع على الغدوة وان لم

من السنة مصطلح الفقهاء وهو ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا ذلك لا يثبت الا بالنقل وانما اراد به ما لا يكون قريبا الى الواجب
 وانما قاله يحتمل لان ليس هذا القول بمنصوص عليه عن السلف ولكن
 القياس يقتضيه ذلك قال القاضى الامام ابو زيد اقف على قول الناس
 في حكم النهي على الاستقصاء كما وقفت على حكم الامر ولكن ضد
 الامر فيحمل ان يكون للناس فيه قول على حسب قولهم في الامر
 طهرا منه ولا في النهي يقتضيه سنية الضد قلنا ان المحرم لما نهى عن
 لبس المخيط بقوله عليه السلام لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل
 ولا القلنسوة ولا الخفين الا ان لا يجد النعلين فيقطعهما اسفل من
 الكعبين كان من السنة لبس الازار والرداء لانما نهى عن لبس المخيط
 صار مأمورا بلبس غير المخيط اقتضاء فيثبت بهذا الامر سنية
 لبس الازار والرداء لانما ادنى ما يقع به الكفاية عن غير المخيط
 فصل في بيان اسباب الشرائع اى الطرق

انما لفظ السبب
 لانما علم ان اسباب الشرائع
 الطرق هي اسباب الشرائع

بيان اسباب الشرائع
 بيان اسباب الشرائع
 بيان اسباب الشرائع

جواب سؤال مقدم
 من السنة مصطلح الفقهاء وهو ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا ذلك لا يثبت الا بالنقل وانما اراد به ما لا يكون قريبا الى الواجب
 وانما قاله يحتمل لان ليس هذا القول بمنصوص عليه عن السلف ولكن
 القياس يقتضيه ذلك قال القاضى الامام ابو زيد اقف على قول الناس
 في حكم النهي على الاستقصاء كما وقفت على حكم الامر ولكن ضد
 الامر فيحمل ان يكون للناس فيه قول على حسب قولهم في الامر
 طهرا منه ولا في النهي يقتضيه سنية الضد قلنا ان المحرم لما نهى عن
 لبس المخيط بقوله عليه السلام لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل
 ولا القلنسوة ولا الخفين الا ان لا يجد النعلين فيقطعهما اسفل من
 الكعبين كان من السنة لبس الازار والرداء لانما نهى عن لبس المخيط
 صار مأمورا بلبس غير المخيط اقتضاء فيثبت بهذا الامر سنية
 لبس الازار والرداء لانما ادنى ما يقع به الكفاية عن غير المخيط
 فصل في بيان اسباب الشرائع اى الطرق

فتبين بان مقتضى الفسخ بايجاب
 وتجب الاستيفاء المحسوب منه وخالصها هو الدين
 الذي يجب الا سببا لا يجوز ان يضاف اليه غير
 فسخه وذلك بان مقتضى الفسخ بايجاب
 وتجب الاستيفاء المحسوب منه وخالصها هو الدين
 الذي يجب الا سببا لا يجوز ان يضاف اليه غير

حکم بالبدن فاعلم
 لا يكون مغول فعل لايمان ١٢
 من العبادات
 والمعاملات والاعمال
 والاعتقادات ١٢ غايه
 يكون جواب سوال يكون
 ولا يتناول الاصول لا يجر
 بالبدن فاعلم وصفا ملائم
 ثابت بالاعتقادات
 حاصل ان الملو بالمشقة
 لا يكون مغول فعل لايمان ١٢
 من العبادات
 والمعاملات والاعمال
 والاعتقادات ١٢ غايه
 يكون جواب سوال يكون
 ولا يتناول الاصول لا يجر
 بالبدن فاعلم وصفا ملائم
 ثابت بالاعتقادات
 حاصل ان الملو بالمشقة

٢٢٥
 اسباب الغرضية الاحكام
 الاحكام فاعلم ان
 بالبدن فاعلم وصفا ملائم
 ثابت بالاعتقادات
 حاصل ان الملو بالمشقة
 لا يكون مغول فعل لايمان ١٢
 من العبادات
 والمعاملات والاعمال
 والاعتقادات ١٢ غايه
 يكون جواب سوال يكون
 ولا يتناول الاصول لا يجر
 بالبدن فاعلم وصفا ملائم
 ثابت بالاعتقادات
 حاصل ان الملو بالمشقة

٢٢٦
 لا يكون مغول فعل لايمان ١٢
 من العبادات
 والمعاملات والاعمال
 والاعتقادات ١٢ غايه
 يكون جواب سوال يكون
 ولا يتناول الاصول لا يجر
 بالبدن فاعلم وصفا ملائم
 ثابت بالاعتقادات
 حاصل ان الملو بالمشقة
 لا يكون مغول فعل لايمان ١٢
 من العبادات
 والمعاملات والاعمال
 والاعتقادات ١٢ غايه
 يكون جواب سوال يكون
 ولا يتناول الاصول لا يجر
 بالبدن فاعلم وصفا ملائم
 ثابت بالاعتقادات
 حاصل ان الملو بالمشقة

٢٢٧
 لا يكون مغول فعل لايمان ١٢
 من العبادات
 والمعاملات والاعمال
 والاعتقادات ١٢ غايه
 يكون جواب سوال يكون
 ولا يتناول الاصول لا يجر
 بالبدن فاعلم وصفا ملائم
 ثابت بالاعتقادات
 حاصل ان الملو بالمشقة
 لا يكون مغول فعل لايمان ١٢
 من العبادات
 والمعاملات والاعمال
 والاعتقادات ١٢ غايه
 يكون جواب سوال يكون
 ولا يتناول الاصول لا يجر
 بالبدن فاعلم وصفا ملائم
 ثابت بالاعتقادات
 حاصل ان الملو بالمشقة

اسناد الى غير الشارح فكذلك الاسناد الى الاسباب. اسبابا بالها اي للاصول
والفروع كالبحر بالبيت اي كما جعل وجوب الحج متعلقا بالبيت فان
الكعبة سبب لوجوب الحج قال الله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ وَ
الاضافة دليل السببية واما وقت فشرط جواز الاداء وليس بسبب لانه
لا ينسب اليه وجعل وجوب الصوم متعلقا بالشهر فيكون شهر رمضان
سببا في صفة الشهر يتكرر بتكرره واليه ذهب المتأخرون واختلفوا
في ان الليالي كالايام في السببية او لا والى الاول ذهب امام السرخسي
والى الثاني ذهب القاضي ابو زيد فخر الاسلام وجعل وجوب الصلوة

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible][illegible]

(۱) بجا ہو عبادۃ اللہ کی طرف سے
 (۲) شائع الحرام غریب کی طرف سے
 (۳) البیظون مستقر متعلق لفظ متعلق اذولوم
 (۴) مستقر بل لغو و تعلق بقولہ و اثرہ یلزم
 (۵) لکے کما لا یخفی یا صاحب اختیار وہ جو
 (۶) قولہ لکے و اثرہ فی دفع لما یؤیوم ان ابراہیم
 (۷) المیز و الذریعہ یون الترویج و یوالتشکیک لا یعم
 (۸) کہ عدم حیدر الاداء مستندہ بالذریعہ
 (۹) یخس الذریعہ و یضمانہ فی المفعول "عاشی
 (۱۰) سبقت اسم الفاعل و یلزم اسم الفاعل فی
 (۱۱) کما لا یخفی عبادۃ اللہ فی مفعول
 (۱۲) لغو فی مفعول ہو مفعول لکے

۲۳۶

ان الزنا وشرب الخمر ليسا من الصيام فليس يجب
 ان لو كان ناسيا الصوم لاجب الكفارة بدين
 الكفارة الفطر فدين ان الاطمان حيث انه يلاق
 فعل نفس الذي هو ملك له تكنت في جهة الاباحة ولا
 نفاوة في تحقيق ذابين ان يكون الاطمان الزنا ولا
 شرب الخمر او فاع الابل وشرب الماء لم يجز هذه
 الشبهة في سقوط الحملان الشبهة الدارية لا يجز هذه
 ثورث الغل في حرمه شرب الخمر ولا يجز هذه
 المشايعة «عنه قال القاضي الامام ابو زيد في
 الاسرار اذا نسي في رمضان فذلك الزنا حرام في
 نفسه لا في الصوم وحرم الخمر وهو الصوم وجب عليه
 نفسه كمال الذي هو عترة و...

والمؤمن المنصف قبل الحق سبحانه
كما نقل العمود اليمين الخدي
منه فقلت هذا شبهة لا يصدق
الحولان الحمد لله الذي لا يفتن
عنه فقلت لا يصدق الخدي
ولم يكن لما كانت هذه الحجة
بالكمال بهذه البنية
الاصحح لا بد من ان
الاصحح لا بد من ان
الاصحح لا بد من ان

العالم والمزاد بالآيات الدالة عليه علاماته

[illegible][illegible]

۱۰
 قولہ اللہ جسم غیر خالی
 فان الجسم او الجرم لا یجوز
 یكون شيء الا یكون
 یكون آخره ذلک الجرم
 مکان وان لم یکن
 آخره ذلک الجرم
 متحرک وذا متحرک
 کے آئین کے مکان
 کوئی نہ ہے آئین
 ولا یرد ان حدوث
 الجسم ہو فایکون
 المسائل المادیه من
 علی ان الکلام

[illegible]

في ان نفس الوجود يعقل عن وجوب الاما ۱۲
 محال فلا يكون في معنى الكل وال
 فحينئذ يكون حادثا فلا يكون
 لعدم التماثل بالفضل فيكون
 حادثا فيكون معروضا فيحتاج الى
 الحادث فيحتاج الى التماثل فيحتاج الى
 التماثل فيحتاج الى التماثل فيحتاج الى
 التماثل فيحتاج الى التماثل فيحتاج الى

12/20/1914

جواب سوال پیران لغز و من
وان کان فدا کلمن لا یزید ظلمه عن الی الصغیر فان
و تزداد کرات لا یزید لها و اذا کان لا یزید لها فکانها تزداد
قطار الیه و یزید قدر الیه ۱۱ کشف
ان جود الحركات الحادثة کل حرکت قبلها حرکت اخری فلا یزید لها
ان جود الحركات الحادثة کل حرکت قبلها حرکت اخری فلا یزید لها
اولی من ان یزیدها و یزید قدر الیه ۱۲ کشف
الیه ۱۳ کشف

[illegible]

بيان الاسباب
 المقصود بعدد قوله فانما الامر
 للشيخ واصله في ان المقصود حاصل ما
 كثر في هذا الكلام من المائدة و
 كثر في هذا الكلام من المائدة و
 كثر في هذا الكلام من المائدة و

لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...

المشترك ولا يجب عليه ادائه ثم اذا يطالب بالاداء يتكزمه الاداء
 فكذا يجب الصلوة بدخول الوقت ثم يلزم الاداء بالخطاب قد روي
 يتعلق بهذا المقام ودلائله دليل هذا الاصل وهو ان الوجوب بالسبب
 وجوب الاداء بالامساجعهم في اجماع فقهاءنا على وجوب الصلوة
 على من لا يصل الخطاب مثل النائم والمجنون والمغمي عليه اذا لم يزد
 الاغماء والمجنون على يوم وليته وهذا يجب القضاء عليهم فثبت ان
 الوجوب بالوقت دون الخطاب ثم لما ثبتت الاحكام متعلقة
 بالاسباب شرع في بيان اماراته بما يقال وانما يعرف السبب اي كونه
 سببا في نسبة الحكم اي اضافته الحكم اليه مثل صلوة الظهر وحده

لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...

لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...

لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...

لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...
 لو كان من الاداء وجوبه بالاداء...

الشرب وكفارة القتال وتعلق به ^{٤٤} في تعلق الحكم بالسبب لا يوجد
 بدونه ويتكرر بتكرره ^{٤٥} لا زال الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون
 المضاف إليه سببا ^{٤٦} للمضاف وذلك لا زال الأصل في الإضافة أن
 يكون إلى إخص الأشياء به ليحصل التمييز وإخص الأشياء إلى الحكم هو
 السبب لأنه ثابت به وإنما يضاف إلى الشرط مجازا لأن الحكم لما وجد
 عنده يشابه العلة فجاز الإضافة إليه مجازا والاعتبار للحقيقة بلا مانع
 وكذا أي مثل الإضافة إلى الشيء ملازمة للشيء في الدلالة على
 السببية فإنه إذا اذم الحكم للشيء فتكرر الحكم بتكرره ^{٤٧} إلى الشيء دل
 تكرره بتكرره على أنه إلى الحكم يضاف إليه أي إلى الشيء لأنه حادث به
 وحدوثه به دليل على أنه سببه ولما فرغ من بيان الإشارات شرع
 في بيان ما يترجم به أحد الشياطين اللذين اشتركا في إماره وحكم

فكفارة القتال وتعلق به ^{٤٨} في تعلق الحكم بالسبب لا يوجد
 بدونه ويتكرر بتكرره ^{٤٩} لا زال الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون
 المضاف إليه سببا ^{٥٠} للمضاف وذلك لا زال الأصل في الإضافة أن
 يكون إلى إخص الأشياء به ليحصل التمييز وإخص الأشياء إلى الحكم هو
 السبب لأنه ثابت به وإنما يضاف إلى الشرط مجازا لأن الحكم لما وجد
 عنده يشابه العلة فجاز الإضافة إليه مجازا والاعتبار للحقيقة بلا مانع
 وكذا أي مثل الإضافة إلى الشيء ملازمة للشيء في الدلالة على
 السببية فإنه إذا اذم الحكم للشيء فتكرر الحكم بتكرره ^{٥١} إلى الشيء دل
 تكرره بتكرره على أنه إلى الحكم يضاف إليه أي إلى الشيء لأنه حادث به
 وحدوثه به دليل على أنه سببه ولما فرغ من بيان الإشارات شرع
 في بيان ما يترجم به أحد الشياطين اللذين اشتركا في إماره وحكم

فكفارة القتال وتعلق به ^{٥٢} في تعلق الحكم بالسبب لا يوجد
 بدونه ويتكرر بتكرره ^{٥٣} لا زال الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون
 المضاف إليه سببا ^{٥٤} للمضاف وذلك لا زال الأصل في الإضافة أن
 يكون إلى إخص الأشياء به ليحصل التمييز وإخص الأشياء إلى الحكم هو
 السبب لأنه ثابت به وإنما يضاف إلى الشرط مجازا لأن الحكم لما وجد
 عنده يشابه العلة فجاز الإضافة إليه مجازا والاعتبار للحقيقة بلا مانع
 وكذا أي مثل الإضافة إلى الشيء ملازمة للشيء في الدلالة على
 السببية فإنه إذا اذم الحكم للشيء فتكرر الحكم بتكرره ^{٥٥} إلى الشيء دل
 تكرره بتكرره على أنه إلى الحكم يضاف إليه أي إلى الشيء لأنه حادث به
 وحدوثه به دليل على أنه سببه ولما فرغ من بيان الإشارات شرع
 في بيان ما يترجم به أحد الشياطين اللذين اشتركا في إماره وحكم

فكفارة القتال وتعلق به ^{٥٦} في تعلق الحكم بالسبب لا يوجد
 بدونه ويتكرر بتكرره ^{٥٧} لا زال الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون
 المضاف إليه سببا ^{٥٨} للمضاف وذلك لا زال الأصل في الإضافة أن
 يكون إلى إخص الأشياء به ليحصل التمييز وإخص الأشياء إلى الحكم هو
 السبب لأنه ثابت به وإنما يضاف إلى الشرط مجازا لأن الحكم لما وجد
 عنده يشابه العلة فجاز الإضافة إليه مجازا والاعتبار للحقيقة بلا مانع
 وكذا أي مثل الإضافة إلى الشيء ملازمة للشيء في الدلالة على
 السببية فإنه إذا اذم الحكم للشيء فتكرر الحكم بتكرره ^{٥٩} إلى الشيء دل
 تكرره بتكرره على أنه إلى الحكم يضاف إليه أي إلى الشيء لأنه حادث به
 وحدوثه به دليل على أنه سببه ولما فرغ من بيان الإشارات شرع
 في بيان ما يترجم به أحد الشياطين اللذين اشتركا في إماره وحكم

لا بد من جاد ومن افترقوا
 الى الفطر من جيب لدون من
 ملاذنا اشتهى ليلته ونكره
 كسبه عيشه ما علمه لا تفرق
 الفطر من جيب لدون من افترقوا
 الى الفطر من جيب لدون من
 ملاذنا اشتهى ليلته ونكره
 كسبه عيشه ما علمه لا تفرق

لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء

لانه لا يجل ذلك الوصف كان الرأس سببا وهو المؤنة يتجدد بمضى
 الزمان حكما كما ان النماء الذي لا يجله كان المال في النصاب سببا لوجوب
 الزكاة وفي ذلك الوصف وهو النماء يتجدد تقديرا يتجدد الحول فيصير
 السبب الموصوف بذلك الوصف سبب تجدد الوصف بمنزلة
 المتجدد بنفسه فكما ان النصاب الموصوف بالنماء يعتبر متجددا
 باعتبار تجدد الوصف حتى تكرر الوجوب في نصاب واحد كذلك
 صدق في النظر بتكرر وجوبها في رأس واحد حقيقة متكررة حكما وعلى
 هذا امر على الأصل الذي ذكرناه من ان السبب يتجدد بتجدد الوصف
 تكرر العشر والخارج مع اتحاد السبب وهي الارض النامية كما ان
 سبب وجوب الزكاة المال النامي ويدل على سببية الارض النامية
 انما فطر العشر والخارج اليها وعلى اعتبار صفة النماء ان العشر اسم
 مجزئ من المال فلا يمكن ايجاده بدون النماء ولهذا اعتبر النماء في العشر
 حقيقة بالخارج والخارج يسقط اذا اصطلم الذرع افر ولم يبق من
 السنة ما يمكن استغلال الارض فيه فدل على اعتبار النماء التقديري
 في الخارج دون العشر ثم في الخارج اعتبر النماء التقديري بالتمكن من

٢٢٥
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء

لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء
 لا يجوز ان يكون سبب التجديد في الزكاة هو ان يكون المال في النماء

الزراعة لانهم من غير الجنس الحاربه فلا حاجة الى تعليقهم بالنماء الحقيقية
رعاية لجانب المقابلته وهذا ما قاله في الخراج اعتبر النماء حكما بالتمكن
من الزراعة والحاصل ان كل واحد من العشر والخراج يتكرر بتكرر النماء
مع اتحاد الارض لكن تصير كالمتحدة بتجدد النماء تقديرا فكذا
الراسخ في صدقة الفطر فحصل في العزيمه والرخصة العزيمه في اللغة القصده
المؤكد والرخصة في اللغة اليسر والسهولة والعزيمه في حكم الشرع اسم
لما اى حكم هو اصل منها اى من الاحكام والمراد به ما ثبت ابتداء باثباته
الشارع غير متعلق بالعوارض بيان لاصالتها والرخصة اسم لما اى
حكم مبنى على عذر العباد كإباحة الاطفال بالسفر والمرض والعزيمه

[illegible]

اعتقاد حقیقتہً و عملاً بالبدن ای تجباً قامتہ بالبدن ایضاً حتی لو ترک
 العمل به یكون فاسقاً حتی یکفر جاحداً بسکون الکاف اے یسب الی الکفر
 من کفره اذا دعاه کافراً و منه لا تکفر اهل قبلتک و اما لا تکفروا اهل
 قبلتکم فغیر ثابت روایت و از کان جائز الغتر کذا فی الشرح و یفسق
 تارک اری تارک الفرض بلعد متعلق بالتارک و الواجب ما خوذ من
 الوجبة و هی السقوط سی به سقوطه فی اثبات العلم القطعی و من
 الوجوب یعنی اللزوم لان العمل به لازم و هذا اقرب و فی الشریعة ما
 ثبت وجوبه ای لزومه بدلیل فیہ شبهة و حکم اری الواجب اللزوم
 عملاً بالبدن فیجب قامتہ مثل اقامة الفرض لا علماً علی الیقین حتی
 لا یکفر جاحداً لا ینفاء العلم القطعی فیہ و یفسق تارک اذا استخف
 باخبار الاحاد فاما اذا ترک متولاً فلا یوجب التفسیق اعلم

اعرف ان العلم بالبدن ایضاً یجب قامتہ بالبدن ایضاً حتی لو ترک
 العمل به یكون فاسقاً حتی یکفر جاحداً بسکون الکاف اے یسب الی الکفر
 من کفره اذا دعاه کافراً و منه لا تکفر اهل قبلتک و اما لا تکفروا اهل
 قبلتکم فغیر ثابت روایت و از کان جائز الغتر کذا فی الشرح و یفسق
 تارک اری تارک الفرض بلعد متعلق بالتارک و الواجب ما خوذ من
 الوجبة و هی السقوط سی به سقوطه فی اثبات العلم القطعی و من
 الوجوب یعنی اللزوم لان العمل به لازم و هذا اقرب و فی الشریعة ما
 ثبت وجوبه ای لزومه بدلیل فیہ شبهة و حکم اری الواجب اللزوم
 عملاً بالبدن فیجب قامتہ مثل اقامة الفرض لا علماً علی الیقین حتی
 لا یکفر جاحداً لا ینفاء العلم القطعی فیہ و یفسق تارک اذا استخف
 باخبار الاحاد فاما اذا ترک متولاً فلا یوجب التفسیق اعلم

اعرف ان العلم بالبدن ایضاً یجب قامتہ بالبدن ایضاً حتی لو ترک
 العمل به یكون فاسقاً حتی یکفر جاحداً بسکون الکاف اے یسب الی الکفر
 من کفره اذا دعاه کافراً و منه لا تکفر اهل قبلتک و اما لا تکفروا اهل
 قبلتکم فغیر ثابت روایت و از کان جائز الغتر کذا فی الشرح و یفسق
 تارک اری تارک الفرض بلعد متعلق بالتارک و الواجب ما خوذ من
 الوجبة و هی السقوط سی به سقوطه فی اثبات العلم القطعی و من
 الوجوب یعنی اللزوم لان العمل به لازم و هذا اقرب و فی الشریعة ما
 ثبت وجوبه ای لزومه بدلیل فیہ شبهة و حکم اری الواجب اللزوم
 عملاً بالبدن فیجب قامتہ مثل اقامة الفرض لا علماً علی الیقین حتی
 لا یکفر جاحداً لا ینفاء العلم القطعی فیہ و یفسق تارک اذا استخف
 باخبار الاحاد فاما اذا ترک متولاً فلا یوجب التفسیق اعلم

اعرف ان العلم بالبدن ایضاً یجب قامتہ بالبدن ایضاً حتی لو ترک
 العمل به یكون فاسقاً حتی یکفر جاحداً بسکون الکاف اے یسب الی الکفر
 من کفره اذا دعاه کافراً و منه لا تکفر اهل قبلتک و اما لا تکفروا اهل
 قبلتکم فغیر ثابت روایت و از کان جائز الغتر کذا فی الشرح و یفسق
 تارک اری تارک الفرض بلعد متعلق بالتارک و الواجب ما خوذ من
 الوجبة و هی السقوط سی به سقوطه فی اثبات العلم القطعی و من
 الوجوب یعنی اللزوم لان العمل به لازم و هذا اقرب و فی الشریعة ما
 ثبت وجوبه ای لزومه بدلیل فیہ شبهة و حکم اری الواجب اللزوم
 عملاً بالبدن فیجب قامتہ مثل اقامة الفرض لا علماً علی الیقین حتی
 لا یکفر جاحداً لا ینفاء العلم القطعی فیہ و یفسق تارک اذا استخف
 باخبار الاحاد فاما اذا ترک متولاً فلا یوجب التفسیق اعلم

ان ترك العمل بالواجب على ثلثة اوجه لا نه اما ان تركه مستخفا باخبار
 الاحاد بان لا يرك العمل بها واجبا وتركه متولا لها ولا هذا ولا ذلك
 ففي الاول يجب تضليله وفي الثاني لا يجب تضليله ولا تفسيق لانه
 سيرة السلف والخلف وفي الثالث يفسق ولا يضلل وفي المتن سكو
 عن القسم الاخير والسنة في اللغة الطريقة مطلقا وفي الشريعة اسم
 الطريقة الحسنة السلوكية في الدين سواء سلمها الله عليه السلام
 او غيره فمن هو علم في الدين وحكمها ان يطالب المسلم باقامتها
 السنة من غير افتراض ولا وجوب لانها اى السنة طريقة امرنا
 باحيائها بقوله عليه السلام من ترك سنتي لم ينل شفاعتي وقوله تعالى
 وما اثمكم الرسول فخذوه وما نهكم عنكم فانهوا كما قال الشارح المحقق
 فيستحق التارك للملائكة في الدنيا وحرمان الشفاعته والعقبه بتركها اى السنة
 وهما الشك والهو انا اذا امرنا باحياء السنة كانت السنة واجبة فان صيغته
 خذوه تدل على وجوب الاخذ ايضا المذهب المختار الشفاعته ثابتة لاهل
 الكبار فكيف يستحق التارك حرمانها وعلى تقدير تسليم حرمانها ثبت به
 الوجوب ويمكن ان يقال ان الامر هنا ليس للوجوب ويقال ان السنة مخصوصة

ان ترك العمل بالواجب على ثلثة اوجه لا نه اما ان تركه مستخفا باخبار
 الاحاد بان لا يرك العمل بها واجبا وتركه متولا لها ولا هذا ولا ذلك
 ففي الاول يجب تضليله وفي الثاني لا يجب تضليله ولا تفسيق لانه
 سيرة السلف والخلف وفي الثالث يفسق ولا يضلل وفي المتن سكو
 عن القسم الاخير والسنة في اللغة الطريقة مطلقا وفي الشريعة اسم
 الطريقة الحسنة السلوكية في الدين سواء سلمها الله عليه السلام
 او غيره فمن هو علم في الدين وحكمها ان يطالب المسلم باقامتها
 السنة من غير افتراض ولا وجوب لانها اى السنة طريقة امرنا
 باحيائها بقوله عليه السلام من ترك سنتي لم ينل شفاعتي وقوله تعالى
 وما اثمكم الرسول فخذوه وما نهكم عنكم فانهوا كما قال الشارح المحقق
 فيستحق التارك للملائكة في الدنيا وحرمان الشفاعته والعقبه بتركها اى السنة
 وهما الشك والهو انا اذا امرنا باحياء السنة كانت السنة واجبة فان صيغته
 خذوه تدل على وجوب الاخذ ايضا المذهب المختار الشفاعته ثابتة لاهل
 الكبار فكيف يستحق التارك حرمانها وعلى تقدير تسليم حرمانها ثبت به
 الوجوب ويمكن ان يقال ان الامر هنا ليس للوجوب ويقال ان السنة مخصوصة

ان ترك العمل بالواجب على ثلثة اوجه لا نه اما ان تركه مستخفا باخبار
 الاحاد بان لا يرك العمل بها واجبا وتركه متولا لها ولا هذا ولا ذلك
 ففي الاول يجب تضليله وفي الثاني لا يجب تضليله ولا تفسيق لانه
 سيرة السلف والخلف وفي الثالث يفسق ولا يضلل وفي المتن سكو
 عن القسم الاخير والسنة في اللغة الطريقة مطلقا وفي الشريعة اسم
 الطريقة الحسنة السلوكية في الدين سواء سلمها الله عليه السلام
 او غيره فمن هو علم في الدين وحكمها ان يطالب المسلم باقامتها
 السنة من غير افتراض ولا وجوب لانها اى السنة طريقة امرنا
 باحيائها بقوله عليه السلام من ترك سنتي لم ينل شفاعتي وقوله تعالى
 وما اثمكم الرسول فخذوه وما نهكم عنكم فانهوا كما قال الشارح المحقق
 فيستحق التارك للملائكة في الدنيا وحرمان الشفاعته والعقبه بتركها اى السنة
 وهما الشك والهو انا اذا امرنا باحياء السنة كانت السنة واجبة فان صيغته
 خذوه تدل على وجوب الاخذ ايضا المذهب المختار الشفاعته ثابتة لاهل
 الكبار فكيف يستحق التارك حرمانها وعلى تقدير تسليم حرمانها ثبت به
 الوجوب ويمكن ان يقال ان الامر هنا ليس للوجوب ويقال ان السنة مخصوصة

ان ترك العمل بالواجب على ثلثة اوجه لا نه اما ان تركه مستخفا باخبار
 الاحاد بان لا يرك العمل بها واجبا وتركه متولا لها ولا هذا ولا ذلك
 ففي الاول يجب تضليله وفي الثاني لا يجب تضليله ولا تفسيق لانه
 سيرة السلف والخلف وفي الثالث يفسق ولا يضلل وفي المتن سكو
 عن القسم الاخير والسنة في اللغة الطريقة مطلقا وفي الشريعة اسم
 الطريقة الحسنة السلوكية في الدين سواء سلمها الله عليه السلام
 او غيره فمن هو علم في الدين وحكمها ان يطالب المسلم باقامتها
 السنة من غير افتراض ولا وجوب لانها اى السنة طريقة امرنا
 باحيائها بقوله عليه السلام من ترك سنتي لم ينل شفاعتي وقوله تعالى
 وما اثمكم الرسول فخذوه وما نهكم عنكم فانهوا كما قال الشارح المحقق
 فيستحق التارك للملائكة في الدنيا وحرمان الشفاعته والعقبه بتركها اى السنة
 وهما الشك والهو انا اذا امرنا باحياء السنة كانت السنة واجبة فان صيغته
 خذوه تدل على وجوب الاخذ ايضا المذهب المختار الشفاعته ثابتة لاهل
 الكبار فكيف يستحق التارك حرمانها وعلى تقدير تسليم حرمانها ثبت به
 الوجوب ويمكن ان يقال ان الامر هنا ليس للوجوب ويقال ان السنة مخصوصة

[illegible]

منه للآثار التي على عدم وجوب السنة وان الحد يثبت محمول على
التشديد والتهديد واز وجوب الاخذ لما اتاه النبي عليه السلام لا يدل على
وجوب الماخوذ به مطلقا فان المأنة بريئة فان يكون ما خذوا على وجه
اتاه ان كان سنة فعلى طريقة السنة وان كان فرضا فعلى طريقة الفرضية
وهكذا والسنة نوعان احدهما سنة المحدث سميت بها لان اخذها من
تكميل الهدى وتاركها يستوجب له يستحق اساءة الاله جزاء اساءة
وهو دون الكراهة وكراهة مثل الاذان والاقامة والجماعة وصلوة
العديد والسنن الرواتب وثانيهما السنن الزوائد وهي التي
اخذها حسن وتاركها لا يستوجب اساءة كسير النبي عليه السلام في
قيامه وقعوده ولباسه نحو تطويل القراءة في الصلوة وتطويل الركوع
وافعاله خارج الصلوة من المشي واللبس والاكل والشرب فان العبد
لا يطالب باقامتها ولا ياتم بتركها ولا يصير مسيئا لكن الافضل
ان يأتى بها وعلى هذا اي على السنة نوعان نوع يوجب بتركه
الكراهة والاساءة ونوع لا يوجبها بتركه تخرج الالفاظ المختلفة
المذكورة في باب الاذان من المبسوط من قوله الاله قوله محمد

[illegible]

[illegible][illegible]

٢
 كذا في الشيخ
 بان المراد بالزيادة في الشيخ
 ليس بخلق بل الزيادة في الشيخ
 الزيادة على الفرائض او عدم اعتبارها
 الشيخ ما زعموا قولنا اسم الزيادة على الفرائض
 قول الشيخ ان النقل عبادته على الفرائض
 فيما بين ان الشيخ ان النقل عبادته على الفرائض
 قول الشيخ ان النقل عبادته على الفرائض
 ما يثبت المراد بعبادة والاعقاب على تركه والايام
 في العلم في ما يلي بعبادة والاعقاب على تركه والايام
 منزه عنه بان التعريف المذكور
 كذا في الشيخ

لا نهى ليست بفرض اختيار بل بفرض القدرية على
 صوم السائر والرضا في وقت حقه
 ولا الزيادة على ما هو في القدرية
 بيان ان الزيادة على ما هو في القدرية
 صوم السائر والرضا في وقت حقه
 ولا الزيادة على ما هو في القدرية
 بيان ان الزيادة على ما هو في القدرية

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

سند آراءه لان هذا القول لا يوافق
قيلاس والقباس من اوائد الشيخ
الشيخ صاحب الكتاب ١٢

فمن في الدنيا والنبيجة تجر من
الانبياء والاولاد والاعمال الصالحين
والانبياء والاولاد والاعمال الصالحين
والانبياء والاولاد والاعمال الصالحين

२

۱۷
ابن عربی علی المرتضیٰ شریف الدین
الاعادۃ نقلاً عن ابن عربی علی المرتضیٰ
ابن عربی علی المرتضیٰ شریف الدین
الاعادۃ نقلاً عن ابن عربی علی المرتضیٰ
ابن عربی علی المرتضیٰ شریف الدین
الاعادۃ نقلاً عن ابن عربی علی المرتضیٰ
ابن عربی علی المرتضیٰ شریف الدین
الاعادۃ نقلاً عن ابن عربی علی المرتضیٰ

النفل والثاني اقوى من الاول وامر من اخرين احدهما ابتداء الفعل
والثاني بقاءه والا ولا اقوى من الثاني كما ان اقوى من الاعادة
قال الله تعالى وهو اهون عليه واذا كان كذلك فلما وجب لصيانته
ادنى الامر من الاولين ما هو الامر الاقوى من الامر من الاخيرين
وجب لصيانته اقوى من الامر من الاولين ما هو الامر الادنى من الامر من
الاخيرين والخضم لما علم وجوب الاول يجب ان يسلم الثاني ايضاً
واما الرخص فانواع اربعة لا نراها ان تكون الرخصة متحققة
حقيقة او لا بل يكون اطلاق الرخصة عليه بطريق المجاز وكل واحد
منهما اما كاملاً في كونه حقيقة او في كونه مجازاً او لا يكون فالاقسام
اربعة نوعان من الحقيقة اى يكون اطلاق الرخصة عليهما بطريق
الحقيقة احدهما الحق اى اقوى واثبت في كونه حقيقة من
النوع الاخر ونوعان اخران من المجاز اى يكون اطلاق الرخصة

علم
 علیہ اور کس کی تائید
 ملاوان قلعہ شہر و آٹھویں بستی
 مولوی عزیز الرحمن صاحب
 اس کی بیرون اطلاق اور خدمت علیہ
 اور خدمت فاضلہ کا حکم
 بنی بنی سے اعداد و حساب
 اخذ کیا گیا ہے
 الاصل انواع و اقسام
 بنی بنی

[illegible]

لقد علمت بالاسماء التي هي في هذا الكتاب
التي هي من قبيل الاسماء التي هي في هذا الكتاب
والتي هي من قبيل الاسماء التي هي في هذا الكتاب

[illegible]

عنده ولم يوفى
 بذلك العبد البصير
 ليوت صادقا سيودة
 صورة فخر بينة
 فذا بقا رسوخا
 الفوات الى بل كالفوات
 الفضا اجد جوان النعم
 ملوكة بالجنت غوانا
 وهو الظير
 احراز عن اب
 ان كوا عطر الى ان
 ان لم تعلق الى
 كان ان تعلق الى
 تعلق فليس كان

[illegible][illegible][illegible]

لا ان التعمد لما كانا مسلمين فثبتت
وكان كائنا ما بيننا وبينكم من غير
ما جردا بجلالت القادري اذ جعل على
السكرين من غفيراك لطيفهم ان شکر
لان تملکت من خلق غیرمختار کما
نحس الشکر کون ان قلند لایوشه
بالبحر طافی طالب حیر فکیون

۴

كالبيع بشرط الخيار والبيع البات كفطر المريض والمسافر أي كإظهارها
فإنه يستباح مع قيام السبب الموجب للصوم وهو الفطر وهو شهر
وتراخي حكمه حكم السبب هو وجوب الصوم وخمرة الإفطار فحقها
الادراك أيام آخر هذا أي ولا زال السبب قائم موجب للحكم في
حقها كما في حق غيرها والحكم مترسخ في حقها صلاها منهن
في الحال ولو ما قبل ذلك عدة من أيام أخر لم يلزمها الأمر بالفدية
ولو كان الوجوب ثابتا في الذمة في حقها لم يلزمها الأمر بالفدية لأن
ترك الواجب بعد لا يرفع الخلف كما لم يرفع الخلف في رمضان

لأنه لا يرفع الخلف في رمضان
وإذا كان الوجوب ثابتا في الذمة في حقها لم يلزمها الأمر بالفدية لأن
ترك الواجب بعد لا يرفع الخلف كما لم يرفع الخلف في رمضان

البيع بشرط الخيار والبيع البات كفطر المريض والمسافر أي كإظهارها
فإنه يستباح مع قيام السبب الموجب للصوم وهو الفطر وهو شهر
وتراخي حكمه حكم السبب هو وجوب الصوم وخمرة الإفطار فحقها
الادراك أيام آخر هذا أي ولا زال السبب قائم موجب للحكم في
حقها كما في حق غيرها والحكم مترسخ في حقها صلاها منهن
في الحال ولو ما قبل ذلك عدة من أيام أخر لم يلزمها الأمر بالفدية
ولو كان الوجوب ثابتا في الذمة في حقها لم يلزمها الأمر بالفدية لأن
ترك الواجب بعد لا يرفع الخلف كما لم يرفع الخلف في رمضان

البيع بشرط الخيار والبيع البات كفطر المريض والمسافر أي كإظهارها
فإنه يستباح مع قيام السبب الموجب للصوم وهو الفطر وهو شهر
وتراخي حكمه حكم السبب هو وجوب الصوم وخمرة الإفطار فحقها
الادراك أيام آخر هذا أي ولا زال السبب قائم موجب للحكم في
حقها كما في حق غيرها والحكم مترسخ في حقها صلاها منهن
في الحال ولو ما قبل ذلك عدة من أيام أخر لم يلزمها الأمر بالفدية
ولو كان الوجوب ثابتا في الذمة في حقها لم يلزمها الأمر بالفدية لأن
ترك الواجب بعد لا يرفع الخلف كما لم يرفع الخلف في رمضان

[illegible]

بمعنى انه مساو للصوم واعترضوا عليه بان لا يظفر برواية تدل على
 تساويهما بل الافطار افضل ان تضرر والا فالصوم من غير اختلاف
 رواية والى ما ذكرنا اشار بقوله فالعزيمة يؤدى الى يحصل معنى الرخصة
 وهو اليسر من حيث تضمنها ليس موافقة المسلمين فالأخذ بالعزيمة
 موصل الى الثواب المخصوص بالعزيمة ويتضمن ليس الرخصة فالأخذ
 بما اولى الا ان يضعفه لصوائى المسافر بان يخاف ان لا يحل نفسه يضعف
 من الاضغاث الصوم استثناء من قوله ان الصوم افضل يعنى اذا
 اضعفه الصوم فالأفضل الافطار حتى لو مات به كان اثما فليس له

جواب سؤال من سأل عن صحة ما تقدم ذكره من الروايات
 في المسألة الأولى بان ما تقدم ذكره من الروايات
 من صاحب المنهاج يؤيد قولنا بان الافطار
 افضل من الصوم في كل حال ما لم يكن في الصوم
 علة من غير ما ذكرنا من العلة التى ذكرنا
 من صاحب المنهاج يؤيد قولنا بان الافطار
 افضل من الصوم في كل حال ما لم يكن في الصوم
 علة من غير ما ذكرنا من العلة التى ذكرنا

فان قيل ان ما تقدم ذكره من الروايات
 من صاحب المنهاج يؤيد قولنا بان الافطار
 افضل من الصوم في كل حال ما لم يكن في الصوم
 علة من غير ما ذكرنا من العلة التى ذكرنا
 من صاحب المنهاج يؤيد قولنا بان الافطار
 افضل من الصوم في كل حال ما لم يكن في الصوم
 علة من غير ما ذكرنا من العلة التى ذكرنا

رواية اخرى مستوية على
 صاحب المنهاج يؤيد قولنا بان الافطار
 افضل من الصوم في كل حال ما لم يكن في الصوم
 علة من غير ما ذكرنا من العلة التى ذكرنا
 من صاحب المنهاج يؤيد قولنا بان الافطار
 افضل من الصوم في كل حال ما لم يكن في الصوم
 علة من غير ما ذكرنا من العلة التى ذكرنا

في المسألة الثانية بان ما تقدم ذكره من الروايات
 من صاحب المنهاج يؤيد قولنا بان الافطار
 افضل من الصوم في كل حال ما لم يكن في الصوم
 علة من غير ما ذكرنا من العلة التى ذكرنا
 من صاحب المنهاج يؤيد قولنا بان الافطار
 افضل من الصوم في كل حال ما لم يكن في الصوم
 علة من غير ما ذكرنا من العلة التى ذكرنا

لهم من الجنابة والحدث غير الماء ولم تكن صلواتهم جائزة في غير المسجد
 ويحرم عليهم الاكل بعد النوم في الصوم وحرم الجماع بعد العتمة و
 النوم كالاكل وكانت علامة قبول قربانهم احراق قربان ينزل من السماء
 وحسناتهم كانت بواحدة ومن اذنب منهم ذنبا في الليل كان يصلي
 وهو مكتوب عليه باب داره فرفعت هذه الامور رحمة علينا وتكرها
 للنبي عليه السلام هكذا ذكره الشارح المحقق فان ذلك اى وضع
 الاصل والاعلال يسمى رخصة مجازا لا حقيقة لان الاصل غير واجب
 علينا بل على غيرنا وهو ساقط لم يوشروا فلم يكن رخصة الا مجازا
 من حيث هو ليس بخص صفة للنسبة فحق هذا القسم اتم في كونه
 مجازا وابعده من الحقيقة من القسم الثاني كما استطاع عليه واما
 النوع الثاني منه وهو النوع الرابع بالنسبة الى سائر الاقسام
 فاسقط عن العباد بل خراج السبب من ان يكون موجبا للحكم

جواب سؤال بيان
 السقوط عن العباد بل خراج السبب من ان يكون موجبا للحكم
 الاتيان بنسب الاول والثالث والاربع
 الفرق بين النوع الاول والثالث والسبب
 في ساقط من فعل لا يكون
 في ساقط من فعل لا يكون

قوله في الجنابة والحدث غير الماء ولم تكن صلواتهم جائزة في غير المسجد
 ويحرم عليهم الاكل بعد النوم في الصوم وحرم الجماع بعد العتمة و
 النوم كالاكل وكانت علامة قبول قربانهم احراق قربان ينزل من السماء
 وحسناتهم كانت بواحدة ومن اذنب منهم ذنبا في الليل كان يصلي
 وهو مكتوب عليه باب داره فرفعت هذه الامور رحمة علينا وتكرها
 للنبي عليه السلام هكذا ذكره الشارح المحقق فان ذلك اى وضع
 الاصل والاعلال يسمى رخصة مجازا لا حقيقة لان الاصل غير واجب
 علينا بل على غيرنا وهو ساقط لم يوشروا فلم يكن رخصة الا مجازا
 من حيث هو ليس بخص صفة للنسبة فحق هذا القسم اتم في كونه
 مجازا وابعده من الحقيقة من القسم الثاني كما استطاع عليه واما
 النوع الثاني منه وهو النوع الرابع بالنسبة الى سائر الاقسام
 فاسقط عن العباد بل خراج السبب من ان يكون موجبا للحكم

قوله في الجنابة والحدث غير الماء ولم تكن صلواتهم جائزة في غير المسجد
 ويحرم عليهم الاكل بعد النوم في الصوم وحرم الجماع بعد العتمة و
 النوم كالاكل وكانت علامة قبول قربانهم احراق قربان ينزل من السماء
 وحسناتهم كانت بواحدة ومن اذنب منهم ذنبا في الليل كان يصلي
 وهو مكتوب عليه باب داره فرفعت هذه الامور رحمة علينا وتكرها
 للنبي عليه السلام هكذا ذكره الشارح المحقق فان ذلك اى وضع
 الاصل والاعلال يسمى رخصة مجازا لا حقيقة لان الاصل غير واجب
 علينا بل على غيرنا وهو ساقط لم يوشروا فلم يكن رخصة الا مجازا
 من حيث هو ليس بخص صفة للنسبة فحق هذا القسم اتم في كونه
 مجازا وابعده من الحقيقة من القسم الثاني كما استطاع عليه واما
 النوع الثاني منه وهو النوع الرابع بالنسبة الى سائر الاقسام
 فاسقط عن العباد بل خراج السبب من ان يكون موجبا للحكم

۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲

[illegible]

للعقد كانت رخصة حيا ز ومن حيث ان العينية مشروعة في البيع
 في الجملة كانت له شبه بحقيقة الرخصة وكذلك اي سقوط العينية
 في سقوط حرمة الخمر والميتة فانه سقط حرمة ما اى الخمر والميتة وتبدلت
 الحرمة بالاحترام في حق المكره واللفظ اصلا وعن ابي يوسف ان الحرمة
 لم يرتفع ولكن رخص له الفعل والبيع ذهب كثير من العلماء وفائدة
 الخلاف تظهر فيما اذا صيرحت مات لا يكون اثما عندهم ويكون
 اثما عندنا للاستثناء الواقع في قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم
 عليكم الا ما اضطررتم اليه فيفيد التحريم في غير موضع الاستثناء
 لا في الاستثناء منه هو ضمير حرمة اي قد فصل لكم الاشياء التي حرمت
 الا ما اضطررتم اليه فانه لم يكن حراما ويحتمل ان يكون مفسرا

في البيع من حيث ان العينية مشروعة في البيع في الجملة كانت له شبه بحقيقة الرخصة وكذلك اي سقوط العينية في سقوط حرمة الخمر والميتة فانه سقط حرمة ما اى الخمر والميتة وتبدلت الحرمة بالاحترام في حق المكره واللفظ اصلا وعن ابي يوسف ان الحرمة لم يرتفع ولكن رخص له الفعل والبيع ذهب كثير من العلماء وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا صيرحت مات لا يكون اثما عندهم ويكون اثما عندنا للاستثناء الواقع في قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فيفيد التحريم في غير موضع الاستثناء لا في الاستثناء منه هو ضمير حرمة اي قد فصل لكم الاشياء التي حرمت الا ما اضطررتم اليه فانه لم يكن حراما ويحتمل ان يكون مفسرا

في البيع من حيث ان العينية مشروعة في البيع في الجملة كانت له شبه بحقيقة الرخصة وكذلك اي سقوط العينية في سقوط حرمة الخمر والميتة فانه سقط حرمة ما اى الخمر والميتة وتبدلت الحرمة بالاحترام في حق المكره واللفظ اصلا وعن ابي يوسف ان الحرمة لم يرتفع ولكن رخص له الفعل والبيع ذهب كثير من العلماء وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا صيرحت مات لا يكون اثما عندهم ويكون اثما عندنا للاستثناء الواقع في قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فيفيد التحريم في غير موضع الاستثناء لا في الاستثناء منه هو ضمير حرمة اي قد فصل لكم الاشياء التي حرمت الا ما اضطررتم اليه فانه لم يكن حراما ويحتمل ان يكون مفسرا

في البيع من حيث ان العينية مشروعة في البيع في الجملة كانت له شبه بحقيقة الرخصة وكذلك اي سقوط العينية في سقوط حرمة الخمر والميتة فانه سقط حرمة ما اى الخمر والميتة وتبدلت الحرمة بالاحترام في حق المكره واللفظ اصلا وعن ابي يوسف ان الحرمة لم يرتفع ولكن رخص له الفعل والبيع ذهب كثير من العلماء وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا صيرحت مات لا يكون اثما عندهم ويكون اثما عندنا للاستثناء الواقع في قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فيفيد التحريم في غير موضع الاستثناء لا في الاستثناء منه هو ضمير حرمة اي قد فصل لكم الاشياء التي حرمت الا ما اضطررتم اليه فانه لم يكن حراما ويحتمل ان يكون مفسرا

المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون

على ان ماصدرية وضعية راجع الى ما حرم اي فصل لكم ما حرم
 عليكم في جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى منه هو ما حرم ليكون الاستثناء راجعا الى حكم التفصيل
 لان الغرض بيان الاحكام لا الاخبار عن عدم البيان ثم ان الاصل
 في الاشياء الا باحتر على مذهب البعض وان الاستثناء من الخطر
 الا باحتر على مذهب من قال ان الحل والحكمة لا يعرفان الا شرعا
 لا يسميها المكره والمضطر الصبر عنهما اي عن الميتة والخمر و
 كذلك اي سقوط العينية والحكمة فيما تقدم سقوط غسل الرجل
 الذي هو غزيرة في حالة شرعية رخصة المسح وهي حالة التخفيف فانه
 سقط غسل الرجل باعتبار المذكور في مدة المسح اصلا يعني ان
 المشروع الاول فيه هو المسح وقد شرع اولا للمسح لا الواجب الاصل
 شي آخر يتبادر هو بالمسح لعدم سرية الحدث ليرى الرجل بالحف
 ولا يجب غسل شيء من البدن بدو الحدث اصلا في الطهارة الحكيمة

فان عدم عورة لا يتلزم وجود
 فان عدم عورة لا يتلزم وجود
 فان عدم عورة لا يتلزم وجود

المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون

المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون
 المستثنى من جميع الاحوال الا في حالة الاضطرار ولا يجوز ان يكون

[illegible][illegible][illegible]

ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة

فلا يجب غسل الرجل ايضا فلا يكون غسل الرجل مشروعا عليه فيركل
 اصل السبب بقى موجبا في الجملة كما في حال عدم التحنف فكانت رخصة
 المسير كرخصة السبل رخصة اسقاط وكذلك اي مما تقدم قصر
 الصلوة في حق المسافر فانه رخصة اسقاط عندنا وعند الشافعية
 رخصة ترفيه والعزيمة هي الاربع جعة لو فات الوقت يقضى اربعاء سواء
 قضاها في السفر والحضر في قول في قول لم يقض في السفر ركعتين
 وفي الحضر ربعا حتى قلنا ان ظهر المسافر وجهه سواء لا يحتمل الزيادة
 عليه لا بالسبب في حق لم يوجب الاربع ركعتين فكانت الركعتان
 الاخيران نافلتا وخطا النفل بالفرض قصد لا يحل واداء النفل قبل اكمال
 الفرض ففسد للفرض وانما جعلناها هذه الرخصة اسقاطا للعزيمة
 محضا استدلالا بدليل يوجب الرخصة استدلالا بمعناها الى الرخصة
 اما الدليل فما روى عن عمر بن الخطاب انه قال انقصر الصلوة ونحن امنون

٢٤٠
 في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة

ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة
 ان الغسل واجب في كل وقت من اوقات الصلاة
 الا في وقت ركعتين من كل صلاة

وقد قال الله تعالى ان خضتم فقال عليه السلام في جواب هذه الثانية
 باعتبار الخراج عن قوله صدقة تصدق الله تعالى عليكم فاقبلوا صدقة
 تمسك الشافعي به انه عليه السلام سماه صدقة والصدقة لا تم الا بقبول
 المتصدق عليه لهذا قال فاقبلوا فقبل القبول بقي على ما كان ونحو
 نقول سماه عليه السلام صدقة والتصدق بما لا يحتمل التملك من
 كل وجه اسقاط محض وهو احتراز عما يحتمل من وجه كما لو تصدق
 الدين لمديونه فقبل او سكت سقط الدين ولو قال لا قبل يرد
 لان الدين يحتمل التملك من المديون لا من غيره لانه مال من وجه
 فلا يكون التصديق مستلزما لا يحتمل الرد فلا يتوقف على

الدين ولو كان الدين مديونا لم يكن التصديق مستلزما لا يحتمل الرد
 لان الدين وصفه على وجهين فاما وصفه على وجهه الاول فانه لا يكون
 له ملك ولا يملكه غيره فلو كان الدين مديونا لم يكن التصديق مستلزما
 لان الدين وصفه على وجهين فاما وصفه على وجهه الاول فانه لا يكون
 له ملك ولا يملكه غيره فلو كان الدين مديونا لم يكن التصديق مستلزما
 لان الدين وصفه على وجهين فاما وصفه على وجهه الاول فانه لا يكون
 له ملك ولا يملكه غيره فلو كان الدين مديونا لم يكن التصديق مستلزما

وعلم ان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره

لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره

لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره

لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره
 لان لا يقبل في الصدقة الا ما لا يكون له ملك ولا يملكه غيره

قبول العبد فعنه قوله عليه السلام فاقبلوا صدقنا عملوا بها واعتقدوها
 كما يقال فلان قبل الشرائع أي عمل بها واعتقدوها وهو خبر بعد خبر لقوله
 والتصدق كالعفو عن القصاص فان ولي القصاص اذا قال لمن عليه
 القصاص هبت لقصاصك يسقط القصاص من غير قبوله ولا
 يرتد برده لان معناه الاسقاط والساقط لا يحتمل الرد على هذا
 التفصيل في صدقات العباد اما صدقة الله فلا يرتد بالرد وان كان
 التملك مضافا الى محل يقبل التملك لانه تعالى مفترض الطاعة لا
 يمكن ردهما او جبه سواء كانا او علينا مثل الارث فانه تملك من
 الله تعالى الموارث فاذا قال لا قبله لا يعتبر قوله وقد سمي الله تعالى
 الاسقاط قصد قافي قوله تعالى وان تصدقوا فهو خير لكم واما الاستدلال
 بالمعنى فهو ان الرخصة لطلب الرفق والرفق قد يكون في العزيمة اما
 لتضمنها افضل قريب كما في الاكراه او لتضمنها يسر اليسر في الرخصة
 كما في الصوم فيثبت الخيار للعبد بين الرخصة والعزيمة فاذا لم
 يكن فيها افضل ثواب ولا نوع يسر سقطت العزيمة وبقيت الرخصة
 والرفق هم نامتعين في الرخصة وهو القصر أي قصر الصلوة فقط

علی البطل كالطلاق والعتاق ۱۲
 من فی الشافعی بطریق العلامة ۱۳
 الی دفع الاستحاضه ویران الصدق ۱۴
 لما كان استحاضا فینفق من ان الصدق بما یجمل
 انیمیک لایكون استحاضا فینفق من ان الصدق بما یجمل
 یلزم لایضایف الی عمل قبل التیمک ان یرتد الارث
 ۱۵
 یتوقف علی قبول العبد والصدقه بما یجمل التیمک
 لا یتوقف علی قبول العبد والصدقه بما یجمل التیمک
 قوله لا یجوز قراءه والتمک استحاضه
 اذ صدق من العبد بالتمک الروایه ان یقبل الارث
 ویست لک الطلاق او الشک فی ذلک
 ۲۵۲
 لقد قفبت بعلیک فطلعتی لک زوجه و فیک
 لا یتدبر و فالتصدق العاصه من الصدق ان یقبل الارث
 لا یقبل التیمک و یؤثر الصدق من الطلاق و یؤثر
 علی قبول العبد لا یتوقف من الطلاق و یؤثر
 علی قبول الاستحاضه و یرتد من ان یقبل الارث
 الصدق الاستحاضه بما یجمل من ان یقبل الارث
 فیرتد من الصدق بما یجمل من ان یقبل الارث
 استحاضه ما لا یستحاضه عن فی الشافعی
 بالصدقه و یرتد من ان یقبل الارث
 والصدقه و یرتد من ان یقبل الارث
 انیمیک و یرتد من ان یقبل الارث
 منیمیک و یرتد من ان یقبل الارث
 ۲۵۳
 ۲۵۴

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

فان ترك الراوى الواسط بين الراويين مثلاً ان يقول من كرمي عاص
 اباه هريرة قال ابو الهريرة في هذا يسمى منقطعاً وان ترك اكثر من واحد
 فيسمى معصلاً وتمام تفصيله في كتب اصول الحديث والفقهاء و
 الاصوليون يسمون الجميع مراسلاً وبالجملة فالارسال عدم الاسناد
 وهو ان يقول الراوى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير ان يذكر الاسناد
 ولا اسناد ان يقول حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو على اربعة اقسام ما ارسله الصحابي وما ارسله القرن الثاني والثالث
 وما ارسله العدل في كل عصر بعده وما ارسله من وجه دون وجه وان
 اسنده غيره واسنده هو مرة وتركه اخرى وهذا غير مذكور في المتن
 فالمرسل من الصحابي محمول على السماء مقبول بالاجماع جلاله وابتهاجهم
 على السماء بانفسهم اذ هو الاصل الا اذا صرحوا بالرواية عن الغير

الصحابة الذين يسمونهم بالمرسلين في كل عصر من بعدهم
 كمن يسمونهم بالمرسلين في كل عصر من بعدهم
 كمن يسمونهم بالمرسلين في كل عصر من بعدهم
 كمن يسمونهم بالمرسلين في كل عصر من بعدهم

المرسل من الصحابي محمول على السماء مقبول بالاجماع
 جلاله وابتهاجهم على السماء بانفسهم اذ هو الاصل
 الا اذا صرحوا بالرواية عن الغير

المرسل من الصحابي محمول على السماء مقبول بالاجماع
 جلاله وابتهاجهم على السماء بانفسهم اذ هو الاصل
 الا اذا صرحوا بالرواية عن الغير

[illegible][illegible][illegible]

لأن العلوة التي
توجب تسجيلها في القبر
الثقة في العدل والفضيلة
شهادة القرون ٢٢
القرون التي على السلام
ثم يغيبوا الكذب فلا يثبت صدق
من من يقول فلا يثبت صدق
الصدق على الكذب فلا يثبت
إذا كانت صدق من من الثقل
حسب كونه

[illegible]

لا يقبل الا من اسيل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم
 منه فان لم يكن كذلك وكان عد لا يقبل اسنده ويتوقف مرسله
 الحان يعرض على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارسال من بعد
 القرون الثلاثة الا اذا اشتهر بانه لا يروى الا عن هودلة ثقة
 الا ان يروى الثقات مرسله الضمير راجع الى من دون كما
 روى مسنده استثناء من قوله فقد اختلف فيه يعني حينئذ لا
 اختلاف بين اصحابنا مثل ارسال محمد بن الحسن وامثاله وقال
 الشافعي لا قبل مراسيل غير القرن الاول الا اذا تأيد باية
 او سنة مشهورة او موافقة قياس وقوله صحابي او تلقته الامم
 بالقبول ما ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فاني

لا يقبل الا من اسيل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم
 منه فان لم يكن كذلك وكان عد لا يقبل اسنده ويتوقف مرسله
 الحان يعرض على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارسال من بعد
 القرون الثلاثة الا اذا اشتهر بانه لا يروى الا عن هودلة ثقة
 الا ان يروى الثقات مرسله الضمير راجع الى من دون كما
 روى مسنده استثناء من قوله فقد اختلف فيه يعني حينئذ لا
 اختلاف بين اصحابنا مثل ارسال محمد بن الحسن وامثاله وقال
 الشافعي لا قبل مراسيل غير القرن الاول الا اذا تأيد باية
 او سنة مشهورة او موافقة قياس وقوله صحابي او تلقته الامم
 بالقبول ما ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فاني

لا يقبل الا من اسيل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم
 منه فان لم يكن كذلك وكان عد لا يقبل اسنده ويتوقف مرسله
 الحان يعرض على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارسال من بعد
 القرون الثلاثة الا اذا اشتهر بانه لا يروى الا عن هودلة ثقة
 الا ان يروى الثقات مرسله الضمير راجع الى من دون كما
 روى مسنده استثناء من قوله فقد اختلف فيه يعني حينئذ لا
 اختلاف بين اصحابنا مثل ارسال محمد بن الحسن وامثاله وقال
 الشافعي لا قبل مراسيل غير القرن الاول الا اذا تأيد باية
 او سنة مشهورة او موافقة قياس وقوله صحابي او تلقته الامم
 بالقبول ما ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فاني

لا يقبل الا من اسيل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم
 منه فان لم يكن كذلك وكان عد لا يقبل اسنده ويتوقف مرسله
 الحان يعرض على اهل العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارسال من بعد
 القرون الثلاثة الا اذا اشتهر بانه لا يروى الا عن هودلة ثقة
 الا ان يروى الثقات مرسله الضمير راجع الى من دون كما
 روى مسنده استثناء من قوله فقد اختلف فيه يعني حينئذ لا
 اختلاف بين اصحابنا مثل ارسال محمد بن الحسن وامثاله وقال
 الشافعي لا قبل مراسيل غير القرن الاول الا اذا تأيد باية
 او سنة مشهورة او موافقة قياس وقوله صحابي او تلقته الامم
 بالقبول ما ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فاني

لا يقبل الا من اسيل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم

[illegible]

مع العالم
الشبهه بحلول اعم غلاية
الخاصة قلت عدم ولا يستند عالم
انذاع سائر العالم تال ١٢ خيالي
الانكسار قال قوم والحقيق واللفظ
الصدق والصدق والمجازة وشبهان
فنايطا الصدق والكذب
الصدق منطقتا الكذب والكذب
عدوهما ١٢
الانكسار تاييد لعدم قواعدهم
الانكسار من المتواترة لو اخبر
وليس لغير كنه اربعة بحجة
فغير متصوره من كنه اربعة بحجة
حاصل لنا اليقين وانما
ما يحتمل في انفسهم و

٢٨٣
 تتبعها فوجدتها مسانيد والمسنود اقسام ثلاثة لان ايمان يكون
 اتصاله في كل عهد بروايتهم لا يمكن تواطؤهم على الكذب ولا بل
 يصير كذلك بعد القرن الاول ولا يصير كذلك فالاخير خبر الواحد
 الثاني خبر الشهور والاول متواتر المتواتر لغته المتابع وهو
 المتواتر في الاصطلاح ما يرويه قوم لا يحصى عددهم هذا الشرط عند
 البعض والجمهور على انه ليس بشرط ولا يتوهم تواطؤهم واتفاقهم على
 الكذب لكثرة عددهم هذا ايضا شرط عند البعض وليس بشرط
 عند الجمهور وتباين ما كنهم هذا ايضا شرط عند البعض وليس بشرط
 عند الجمهور وهذا هو الذي لا يعرف به المتواتر مطلقا ولما كان الغرض
 من بيان المتواتر من السنن المتواتر مطلقا قال ويدوم هذا الحد

والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا

الى ان يتصل بك المرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لو انقطع عن هذا
الحديث في زمان لم يكن متواترا وذلك ان التواتر الذي هو من تعريف
المتواتر بما ذكره مثل نقل القرآن والصلوات الخمس واحدا وان كانت
مقادير الزكاة وما اشبه ذلك كالصيام وقضاء رمضان وانما المتواتر
يوجب علم اليقين بمنزلة العيان تأكيد لما قبله هو مذهب جمهور
النظام وابو عبد الله البلخي والفقهاء انه يوجب علم الظمانية الذي
تطمئن اليه القلوب هو فوق الظن دون اليقين علم ضروريا فان العلم
به حاصل من لا يقدر على الكسب الاستدلال قال قوم انه يوجب علم
اليقين علم استدلاليا وفيه إشارة الى دفع ما يقال مشكك انه كيف
يوجب علم اليقين مع جواز كذب كل واحد من احاده الموجب لكذب
الجميع لا هذا تشكيك في الضرورة فلا يستحق الجواب وايضا حكم الكل
المجموعي قد يغاير حكم الكل الافرادي فلا استلزام والخبر المشهور وهو
ما كان من الاحاد في الاصل ثم انتشر في القرن الثاني فصار بنقله

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والعلوم الشرعية
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا

٢٨٣

والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والعلوم الشرعية
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا

والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا
والله اعلم بالصواب الذي افترض علينا

شہزادہ جسے لاجپور آباد بہا علی کتاب مثل خبر الفاتحہ رسمیت فی الوضو فقہیہ النکتہ مرجع بالقرن الثانی والثالث الطبعہ ۱۰۲۹

[illegible][illegible]

اختلاف من وجه هو اختلاف
 ان ثمة اختلاف بينهما
 ما سبق من الشرح لانه قال
 فيما سبق لا يظهر اختلاف
 على الاحكام و قد قال ان ثمة
 اختلاف بينهما لا سيما في
 او هو السبيل الى ان كان
 علم و كذا الشرح

[illegible][illegible]

[illegible]

PA9

ففي قولهم في يوم الجمعة فليكن
ففي قولهم في يوم الجمعة فليكن

لا ما من الشئ في الدنيا من عاقل الا وله حظ من العلم
 و هو قدوة في العلم ان شاء الله تعالى
 جواب سؤال من الكاتب و قد قيل ان العلم لا يكتسب الا بالاجتهاد
 من صاحبها و لا يورثه الا بالعلم و لا يورثه الا بالعلم
 الشئ في الدنيا من عاقل الا وله حظ من العلم
 و هو قدوة في العلم ان شاء الله تعالى
 جواب سؤال من الكاتب و قد قيل ان العلم لا يكتسب الا بالاجتهاد
 من صاحبها و لا يورثه الا بالعلم و لا يورثه الا بالعلم

في العام مثلا فاذا اعتبرت مخالفة بالخبر المشهور فمخالفة بالخبر
 المتواتر ولو بالاعتبار في حادثه ظرف لقوله ورد لا تعم بها اي بتلك
 الحادثه البلوى حتى لو كان ورد في ما يعبر به لا يقبل لان النبي عليه السلام
 فيه اعم به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الاحاد بل يقبله الى عدد قد يحصل
 به النفاذ ومبالغة في الشيعة فاذا لم يشتهر علم انهم هو ومنسوخه فعند
 عامة الاصوليين يقبل اذا صح سنده وهو من هب الشافعي واهل الحديث
 ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها اي في الحادثه وترك الحاجة به
 له بخبر الواحد يعني لا يكون خبر الواحد متروك الحاجة به عند ظهور
 الاختلاف حتى لو تركوها على هذا التقدير يكون مردودا عند بعض
 المتقدمين وعامة المتأخرين خلافا لغيرهم من الاصوليين واهل الحديث
 مثال ما رو عن زيد بن ثابت عن النبي عليه السلام انه قال الطلاق بالرجال
 وقد اختلف الصحابة في هذه المسئلة وتكلموا بالرأي وتركوا الاحتجاج به
 فلهذا ذلك على انه غير ثابت او منسوخ او مؤل بان ابقاء الطلاق للرجال
 واما مثال ما ورد في حادثه تعم بها البلوى فارو عن ابن مسعود رضي الله عنه ان
 النبي عليه السلام كان يجر بالسمية فانه لما شذ مع اشيته ارا الحادثه لم يعمل به

قوله فاذا اعتبرت مخالفة بالخبر المشهور فمخالفة بالخبر المتواتر ولو بالاعتبار في حادثه ظرف لقوله ورد لا تعم بها اي بتلك الحادثه البلوى حتى لو كان ورد في ما يعبر به لا يقبل لان النبي عليه السلام فيه اعم به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الاحاد بل يقبله الى عدد قد يحصل به النفاذ ومبالغة في الشيعة فاذا لم يشتهر علم انهم هو ومنسوخه فعند عامة الاصوليين يقبل اذا صح سنده وهو من هب الشافعي واهل الحديث ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها اي في الحادثه وترك الحاجة به له بخبر الواحد يعني لا يكون خبر الواحد متروك الحاجة به عند ظهور الاختلاف حتى لو تركوها على هذا التقدير يكون مردودا عند بعض المتقدمين وعامة المتأخرين خلافا لغيرهم من الاصوليين واهل الحديث مثال ما رو عن زيد بن ثابت عن النبي عليه السلام انه قال الطلاق بالرجال وقد اختلف الصحابة في هذه المسئلة وتكلموا بالرأي وتركوا الاحتجاج به فلهذا ذلك على انه غير ثابت او منسوخ او مؤل بان ابقاء الطلاق للرجال واما مثال ما ورد في حادثه تعم بها البلوى فارو عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يجر بالسمية فانه لما شذ مع اشيته ارا الحادثه لم يعمل به

[illegible]

قوله الاسلام هو فخره على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه

كما كان ملصقا بشرط اربعة مذكورة في الخبر وهي ان تلك الشروط اربعة الاسلام لان الكفر تورث منه زائدة في الخبر بعد اذ الكفر وسعيه مدمر وكذا الاسلام بادخاها ليس فيه بعدا وهي الترجيح عن المحذور الا انه يتزجر بها جهنم صد والعقل الكامل لا يترك كلام وضع لها المعنى وذلك لا يعتبر الا بالعقل والضبط وهو ساء الكلام كما هو حقته ثم فهم معناه ثم حفظه ثم الثبات عليه انما اشترط لان الصدق لا يحصل الا بالضبط واذا كان كذلك فلا يجب العلم بالخبر الكافي تفقد الشرط الاول وخبر الفاسد لقوة الشرط الثاني وخبر الصبي لعدم العقل الكامل وخبر المعتوه لانه كالجورج الذي اشتد غفلته او مسامحة عدم المباهلة بالسهو والخطا

قوله الاسلام هو فخره على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه

قوله الاسلام هو فخره على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه

قوله الاسلام هو فخره على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه وبقوله لا فخر الا بالدين على سائر الدنياه

ولا تفتات من فوق
 كنس من شرف
 على السلام
 شكره الشايد
 فلا يدري ان
 ولا يدري ان
 هوها ولا يدري ان
 المومني ولا يدري ان
 طين من

[illegible]

في الخبر وما كان شرطاً لا يكفي وجوده ظاهر لكن قال العبد ان لم تدخل
الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقال العبد لم ادخل وقال المود دخلت
فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بثبوت ظاهر التزول
العتق وقال محمد في الفاسق والحال انه يجبر بنجاسة الماء انه اى الشان
يحكم السامع رأي اى يجعل السامع رأيه حاكماً فان وقع في قلبه اى السامع
ان كان في اكبر رأي انه اى المخبر صادق في الخبر تيمم السامع ولا يتوضأ
لان اكبر الراى فيما بينى على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقه الماء
فان راق فهو حوط للتيمم لاحتمال كونه كاذباً فان تحقق الضرورة المبيحة
حين لا اراقه قطعه وعند عدم باظنه فالاراقه ثم التيمم لحوط وان كان
اكبر رأي انه كاذب يتوضأ به ولا يتيمم لان طهارة الماء ثبت يقيناً فلا
حاجة الى ضم التيمم اليه وقي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتيمم

في الخبر وما كان شرطاً لا يكفي وجوده ظاهر لكن قال العبد ان لم تدخل
الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقال العبد لم ادخل وقال المود دخلت
فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بثبوت ظاهر التزول
العتق وقال محمد في الفاسق والحال انه يجبر بنجاسة الماء انه اى الشان
يحكم السامع رأي اى يجعل السامع رأيه حاكماً فان وقع في قلبه اى السامع
ان كان في اكبر رأي انه اى المخبر صادق في الخبر تيمم السامع ولا يتوضأ
لان اكبر الراى فيما بينى على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقه الماء
فان راق فهو حوط للتيمم لاحتمال كونه كاذباً فان تحقق الضرورة المبيحة
حين لا اراقه قطعه وعند عدم باظنه فالاراقه ثم التيمم لحوط وان كان
اكبر رأي انه كاذب يتوضأ به ولا يتيمم لان طهارة الماء ثبت يقيناً فلا
حاجة الى ضم التيمم اليه وقي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتيمم

جواب سؤال من سأل عن شرطه لا يكفي وجوده ظاهر لكن قال العبد ان لم تدخل
الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقال العبد لم ادخل وقال المود دخلت
فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بثبوت ظاهر التزول
العتق وقال محمد في الفاسق والحال انه يجبر بنجاسة الماء انه اى الشان
يحكم السامع رأي اى يجعل السامع رأيه حاكماً فان وقع في قلبه اى السامع
ان كان في اكبر رأي انه اى المخبر صادق في الخبر تيمم السامع ولا يتوضأ
لان اكبر الراى فيما بينى على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقه الماء
فان راق فهو حوط للتيمم لاحتمال كونه كاذباً فان تحقق الضرورة المبيحة
حين لا اراقه قطعه وعند عدم باظنه فالاراقه ثم التيمم لحوط وان كان
اكبر رأي انه كاذب يتوضأ به ولا يتيمم لان طهارة الماء ثبت يقيناً فلا
حاجة الى ضم التيمم اليه وقي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتيمم

جواب سؤال من سأل عن شرطه لا يكفي وجوده ظاهر لكن قال العبد ان لم تدخل
الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقال العبد لم ادخل وقال المود دخلت
فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بثبوت ظاهر التزول
العتق وقال محمد في الفاسق والحال انه يجبر بنجاسة الماء انه اى الشان
يحكم السامع رأي اى يجعل السامع رأيه حاكماً فان وقع في قلبه اى السامع
ان كان في اكبر رأي انه اى المخبر صادق في الخبر تيمم السامع ولا يتوضأ
لان اكبر الراى فيما بينى على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقه الماء
فان راق فهو حوط للتيمم لاحتمال كونه كاذباً فان تحقق الضرورة المبيحة
حين لا اراقه قطعه وعند عدم باظنه فالاراقه ثم التيمم لحوط وان كان
اكبر رأي انه كاذب يتوضأ به ولا يتيمم لان طهارة الماء ثبت يقيناً فلا
حاجة الى ضم التيمم اليه وقي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتيمم

باللادون فذلك
من وجوب كان فيها وان
لما لا يجنبها
بغيرها وان
من وجوب كان فيها وان
لما لا يجنبها
بغيرها وان

عالمية قدوة اعلموه وفعلياً
الحسن في كلام المصالح مخالف لغيره
لأنهم الشتر والخير معاً ان لم يعلم
لغير الاسلام فيكون موضع من كذا
فقر الاسلام في التخليق من كذا
كلما في اللغة غير عليه التخليق من كذا
اجاب الله عليه بغيره في كذا
يعني في كذا في كذا في كذا
في المقام عاين عبارته في كذا
الكلام ان بين عبارته في كذا
مما ذكره في المقام الاول من كذا
عدم اشتراط الحسن في كذا
الوضع الاول من كذا

من حيث ان يبطل علمه في المستقبل وليس بالزام من حيث ان المؤكل يتصرف
 في حق نفسه في شرط فيه احد شطري الشهادة اما البعد للترا والعدد
 عند ايجافه رعايته لشبه الالزام وعدم كالكالات والمضاربات والاذن
 في التجارات يعتبر خبر كل يميز عدا ولا بالغا كان ولا مسلما كان ولا عمورا
 الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط حتى اذا خبره صبي او كافرا او
 فاسقا او فلانا او كذا او اذن لم يجوز له ان يشتغل بالتصرف بناء على خبره
 فان الانسان قلما يجد الشخص المستجيب لتلك الشرائط ليعتبره وكيله
 بخبر الوكالات والى غلامه بخبر الاذن بالمتعارف بعث الصبيان في
 العبيد لذلك والعدول لا يمتنعون دائما للمعاملات الخسيسه فلو
 اعتبرت تلك الشرائط لعطلت المصالح وفيد من الجرح ما لا يخفى ولا
 دليل مع السامع يجعل به اذ لك الدليل سوك هذا الخبر قباين وحيكون
 الضرورة لازمة هنا بخلاف خبر الفاسق بنجاسته الماء لان العمل بالاصل
 ممكن ثم فله تكم الضرورة لازمة هناك فوجب ضم حكيم الراي اليه واعلم
 ان ذكر في الاسلام في موضع كتابه از اخبار المميز يقبل في مثل الوكالات
 واطه ايا من غير انضمام التحريم وفي موضع اخر ان شرط التحريم وهو

[illegible]

[illegible][illegible]

وَأَمَّا أَهْلُ الْغَيْبِ فَمَا تَعْلَمُ لَهُمُ الْمَقَاتِلَ وَأَيُّكُمْ ذَا الْقُوَّةِ الْأَمَّا أَهْلُ الْغَيْبِ فَمَا تَعْلَمُ لَهُمُ الْمَقَاتِلَ وَأَيُّكُمْ ذَا الْقُوَّةِ الْأَمَّا أَهْلُ الْغَيْبِ فَمَا تَعْلَمُ لَهُمُ الْمَقَاتِلَ وَأَيُّكُمْ ذَا الْقُوَّةِ

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

أعلم أن صاحب الحق ما كان فركا لغلات من الروافض وأما فاستق فالجهم هو
على رد شهادة الكافر وروايتهم على قبول شهادة الفاسق وأما روايتهم
فقبل مقبولة على الإطلاق وقيل يقبل إذا كان عدلا ثقة ولم يكن ذا عيب
أو هو أو لا يقبل إذا كان هو أو كذالك وهو اختيار الشيخ وهو مذاهب أهل
الفقه والحديث ذهب البعض إلى قبول شهادة الكافر وروايتهم لبعض
العدم قبول شهادة الفاسق وروايتهم أيضا وأثبت أن خبر الواحد حجة
قلنا هذا شروع في بيان شرائط تقدم خبر الواحد على القياس بعد ما
تبين كونه حجة انكار الروافض معروفا بالفقه والتقدم في البحث ما كان خلفا
الراشدين والعباد لثلاثة سجد عبد كالتسليم للثمة

[illegible][illegible]

وبقوله عاقلًا أو
 شئ قيل يقول السبل ولد أو
 في ذلك سائر مسلمين عليه عن الصحابة
 ما تان وعشر وثا اقول الجوري في صحاح ابن
 احوال ولد الاربعه واذبح ابن عمر وابن العاص فخط
 على بنيت عليه الغفرى الى بنينا كلامه بعبارة ١٢
 على التلويح ثم بالحق حيث جعل ابن
 فله في اختياره قول الشئ ثم بالحق حيث جعل ابن
 منهم كسبلك اقول القاسم ضعيف حتى نسبه الجوري
 باحوال ابن قول القاسم ضعيف حتى نسبه الجوري
 الغلط في الجوري القاسم جدير بالاول ان
 ٣٠٣

على السلام لا يحتمل الخطأ وإنما البشيرة في عار من
 النقل حيث يحتمل الخطأ والنسيان الكذبة القياس قبل البينة
 أي الحجة التي ينبغي عليها الحكم فإنها لا تتحقق يقينا إلا بعد
 إجماع وهو امر عارض لا يملك أن يتحقق الاصل بل هو عارض
 النسبة انسخة تقديرية فوجه العلة فخطأ يحتمل ان يكون
 خصوصية الاصل شرطاً لبشيرة العلة فخطأ يحتمل ان يكون
 فليكن طريق الاحتمال الى القياس كشرطه فخر عن البحر الذي
 لا ينطبق العقل الا في طريق نظره وهو ما يقع به التوهم
 هو اذ كان له ما فاقا فاقته تأييد القياس لا ان الصحاح
 كما لا يترك ان حكمه بالقياس انسخة خبر واحد
 يمكن شبهات كثيرة فيه فانه يجوز ان يكون الروي بسيما او
 او كافياً يجوز ان لا يكون الذي عليه السلام القياس ما
 كنت في الاشبهه واحدة وفي الخطأ
 قاعلي ما فيه شبهة واحدة وفي الخطأ
 كافياً

[illegible]

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

[illegible]

[illegible]

لان اللبن ان
 المش ويكمن العقل
 قتل من عليه وان لم يكن بهما بعض
 فاما كتاب التمر كان يكون مخالفا للكتاب
 فيكون ناسخا للكتاب والاسم بهما
 لكل من يكون مردودا لا يخالف الكتاب
 احاديث ابيه رتبة اربعة رتبة
 فاما ما خلفه فالقياس المستند اليه
 الاسرار والبسيط والاعتدال
 الحقيقة على مخالفة القياس
 تارة في الحقيقة على مخالفة القياس
 ان اريد به ما في رتبة
 بين الصحابة فغير للكتاب او سبيل اليه
 والعمل لان اريد به ما في رتبة
 رتبة على رتبة

[illegible][illegible]

۴۰
 وفاق الاجماع فتقار
 بات عنهما فتشتركون في
 سبيلهما اسلامهما لما وافق
 عليه وسلم ۱۲ خاتمة
 الدين طلب فيجب ان
 من غير انذار والبول في
 وذلك من اجل
 لان النفقات من
 لا ترى عندنا ما
 وجب للدخول
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

حديث المعروف بالفقه والعدالة والضبط فيقبل ويقدم على القياس
 واختلف فيه في حد يشاري في صحته بان قبل البعض ورواه بعض
 مع نقل الثقات عنه فذلك كحديث المعروف عندنا مثل حديث
 بن سنان في برء مات عنها هلال بن مرة واسمى طامراً وأما دخلها
 فقصة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل نساء ما قبله بن مسعود ورواه علي وقال
 ما نضع بقوله عرابي بواله عقيب فعملنا به لموافق القياس فاللوث
 عندنا كالدخول بدليل وجوب لعدة ولم يعمل به الشافعي لما اختلف القياس
 عنده لان المعقود عليه عاد اليه ما سألما فلا يستوجب بمقابله عوضا كما لو
 طلق ما قبل الدخول بها وجعل الرأي ولي من رواية هذا الجمهور وان لم يظهر

٣٠٦

١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤

لان اتفاقهم على الرد
 دليل على انهم اتفقوا
 والراوى اذا قال وحدثني
 لا يقبل فانما هو من فقه اوسل
 سلمه على
 فكلما استدل ان اهل الفقه اجمعوا
 صحة وهو دون المتنوع في غير
 الذوب فان المتنوع لا يثبت
 فكلما مثل ما روى عن ابن النضر
 ان ابن النضر قال انما اتفقوا
 عليه ولم قال انما اتفقوا
 جميع الا ان يشاء الله تعالى
 هذا الاستدلال كان يدور على
 الامام والزمته ويدعى اليه فاما
 المتأخرين ان يكون حديثان
 الحديثان لم يكن معكوا عند اهل
 فكلما مثل ما روى عن ابن النضر

فالسلف الأول لم يقبل حديثه ^{٥٤} وصار مستنكرا فلا يجوز العمل به إذا خالف

القياس وان لم يظهر حديث في السلف فلم يقابل برد ولا قبول لم يجب العمل به

لكن العمل به جائز اذا وقع القياس وقائد يجوز العمل به مع ان الحكم ثابت بالقياس

أما نحن جواد سنا إليه فلا يجرنا في الفياس من منتهى هذا الحكم لغونه نأبينا
 بالمشي لا بالعدالة أصا في ذلك الزمان. ^ع قال النضر عليه السلام في القرون

قُرْنِي الَّذِينَ نَافِيَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ الْحَقُّ أَن رَوَايَةٍ مِثْلَ هَذِهِ لَمْ تَوْفَرْ لَنَا

لا يحمل العمل به لظهور الفسق في هذا لك لزمان فصل الخبر المتواتر بموجب علم

اليقين ويقابل الموضوع لا نقطاء احتما كونه حجة بالكلية والخبر المشهور

بوجه علم الطائفة ويقابل المستنكر ان الشبهة محتملة لعدم الحجية والمستنكر

على علم واحد يوجب علم غالب الرأي يقابل خبر المجهول الذي لم يقابل

رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کی طرف سے بھیجا گیا سمجھے اور اللہ کی طرف سے بھیجا گیا ہو، وہ اللہ کی طرف سے بھیجا گیا ہے۔

والمسلمون في الدنيا والآخرة

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

والله اعلم بالصواب

[illegible]

هذا الاستنساخ كان بطلب
الامام والزعيم وديع البغدادي
الشيخ في ان يكون حديثا ان
يكون معطويا من المصنفين
بالحديث فان من الر

والتفتي حتى انما انا على

عمر القرون اثنی عشر

الحل: نحن نعلم ان

عن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن
عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

۴۰۸

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

اسم من بنام خداوند
میرزا حسن

فوقه بنينا فلما خدنا
والقيا من منى منى
والقيا من منى منى

فلا تخجل من انك تعلم ما لا تعلم

ما تبتا بالبحرث
وان فباقتار هذا السلف
شهر على وجه حسن

والمجلس
جبر و باغشما للصلح
المجلس باغشما للصلح
المجلس باغشما للصلح

کتاب الحجاب النعل ببلان
صفت ۱۲ غایتیہ شریعتی
در السلاسل
وکیفیت التوفیق
نندارات

الطريق المفضي
فان قبل وقد قال

والمستتر في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به
فلا بد من الاستدلال به في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به

برد ولا قبولان خبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به
من الخبر الواحد يفيد الظن اي الوهم وان الظن بهذا المعنى لا يفيد من الحق
شيئا والمستتر في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به
الجواب للعمل به دون الوجوب ويسقط العمل بالحديث اذا ظهر مخالفت
الحديث قولاً بائناً في مخالفة رواية او عملاً من الراوي بعد الرواية بان
عمل بخلافها وضبط الاقسام ان يقال ان الظن امان الراوي ومن غيره
الثاني اما ان يكون من الصحابة او من ائمة الحديث والا واما ان يكون فيما
يحتمل الخفاء او فيما لا يحتمل والا ولا يكون جرحاً والثاني يكون جرحاً والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الظن مجمل ومفسر فان كان مجمل
لا يقبل وان كان مفسراً فان مفسراً هو جرح شراعتهم عليه ولا يخلو اما ان يكون

القول بالخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به
فلا بد من الاستدلال به في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به

والمستتر في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به
فلا بد من الاستدلال به في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به

والمستتر في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به
فلا بد من الاستدلال به في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به

والمستتر في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به
فلا بد من الاستدلال به في الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستدلال به

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

صاحب الحقیق بد
 ہلال الشافعی نے عامۃ اللہ
 اختلاف کلامین بانیہ والاشافعیہ
 یخصفہ لذاتہ ان یكون احدہما صا
 کاذبا ویزاہو عین التخاص
 یلین واصلہ ان ینہا فرق کما
 لستہم کد وفضلہ ان ینہا
 الشافعی غلامہ کد ان ینہا
 انہما شافعی لکان ینہا
 لیس غلیس "تخریجہ لان
 بل یکنی مجرد تصور غایب
 بل مانع مع وجہ الدلیل
 غایب غایب الحاکم ان
 لیس لہم کد منہا

على الجمل بفتح الجيم والهمزة على الهمزة في قوله تعالى
 على الجمل بفتح الجيم والهمزة على الهمزة في قوله تعالى
 على الجمل بفتح الجيم والهمزة على الهمزة في قوله تعالى

على الشيء انما هو المعجز عن قامة حجة غير متعارضة هذا لو علم التعارض بينهما
 وعجز عن اثبات غير المعارض وان قامة الحجة المعارضة للمعجز عن العلم
 بكونها معارضة للحجة الاخرى التي قامها ولا هذا لو لم يعلم التعارض
 بينهما تعالى الله عن ذلك المعجز وانما يقع التعارض والتناقض بينهما
 بين الحجج لجهلنا بالناسخ ممتازا عن المنسوخ فيكون التعارض بينهما ظاهرا
 لا حقيقة وحكم المعارضة بين الايتين المصير السنة اوجدت لان النصين
 المتعارضين متساقطان فكذا لم يوجد الحادث حكم فلا بد من دليل اخر
 لتعرف به مثاله قوله تعالى فاقروا وما تيسر من القرآن وقوله تعالى اذا
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانها متعارضان فيصالح الحديث
 وهو قوله عليه السلام من كان له امام فقرة الامام قراءة له وفي حديث اخر
 اذا قرأ القرآن فانصتوا ولا يعارضهما قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب

في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب

في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب

انما هو المعجز عن قامة حجة غير متعارضة هذا لو علم التعارض بينهما
 وعجز عن اثبات غير المعارض وان قامة الحجة المعارضة للمعجز عن العلم
 بكونها معارضة للحجة الاخرى التي قامها ولا هذا لو لم يعلم التعارض
 بينهما تعالى الله عن ذلك المعجز وانما يقع التعارض والتناقض بينهما
 بين الحجج لجهلنا بالناسخ ممتازا عن المنسوخ فيكون التعارض بينهما ظاهرا
 لا حقيقة وحكم المعارضة بين الايتين المصير السنة اوجدت لان النصين
 المتعارضين متساقطان فكذا لم يوجد الحادث حكم فلا بد من دليل اخر
 لتعرف به مثاله قوله تعالى فاقروا وما تيسر من القرآن وقوله تعالى اذا
 قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانها متعارضان فيصالح الحديث
 وهو قوله عليه السلام من كان له امام فقرة الامام قراءة له وفي حديث اخر
 اذا قرأ القرآن فانصتوا ولا يعارضهما قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب

في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 في قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَقَوْلُ الصَّحَابَةِ لَانْ قَوْلَهُ لَمَّا كَانَ فِي بَنَارِهَا
وَجِبِ الْمَصِيرِ لَمَّا رَجَعَتْ عَنْهُ مِنَ الْقِيَامِ
وَقَوْلُهَا لَانْ قَوْلَهُ لَمَّا كَانَ فِي بَنَارِهَا
وَجِبِ الْمَصِيرِ لَمَّا رَجَعَتْ عَنْهُ مِنَ الْقِيَامِ

واما قوله الصحابة ان امكن اى امكن المصير على الوجه المذكور لان التعارض
 منتهى ثبت بين الجنتين تساقطان اى الجحتان جميعا لاندفاع كل واحد
 منهما بالآخرى فيجب المصير الى ما بعدهما بعد الجنتين المتعارضتين
 من الجحرة فيه اشارة الى ان المرحح يجب ان لا يكون من جنس المتعارضتين
 ولذا قالوا انه لو كان في جانب اية وفي جانب خريتان او في جانب حديث
 وفي جانب اخر حديثان لا تترك الاية الواحدة ولا الحديث الواحد لايتين
 ولا بالحديثين بل يصار من الكتاب الى السنة ومن السنة الى القياس لا يترجم
 بكثرة الادلة بل بقوتها ويرد عليه انه لعلها يمكن موافقة اية لاية موجبة
 لقوتها فكيف يكون موافقة الحديث لها موجبة لترجيحها لانه يلزم منه
 ترجيح الاية والسنة على الايتين وترجيح السنة والقياس على السنتين ولا
 وجه لما قيل ان السنة متأخرة عن الكتاب القياس متأخرة عن السنة و
 متعارضان متساقطان فبقى العمل بالتاخر لا بالتاخر السنة عن الكتاب
 لقياس عنهما ليس الالف الرتبة لافى الزمان فيجوز ان يتقدم السنة زمانا
 ويصدر منسوخا بالكتاب يمكن الجواب بان لا يفي بصير بمثل ذلك وصفه
 للاقوى فيزداد بانضمام قوة للاقوى فيترجم بخلاف انضمام المساوئ والمثله

في القدرين الاصل والفرع وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين

وعند تعدد المصير اليك الى ما بعدهما المتعارضين بان لم يوجد بعد
 دليل اخر يعمل به ويوجد التعارض في جميعه يجب تقرير الاصل معناه بان
 يقرر الحكم على ما كان عليه قبل ورود الدليلين كما في سور الحمار فانه لما
 تعارضت الدلائل الترتيبية باحتمال حرمة وفقدان حرمة عليه
 لحوم حملا هلية يوم خبير وروا انه عليه السلام اباح لحوم حملا هلية
 ويلزم منه الاشتباه في سورة لانه متولد من اللحم في اخذ حكمه من وايف
 تعارضت الدلائل الترتيبية طهارة سورة ونجاسته فانه رو انه عليه السلام
 سئل انتوضا بما فضلة الحمر فقال نعم وهذا نص في طهارته وروا انه
 عليه السلام نهى عن حملا هلية فانه ما رجع هذا يدل على نجاسة الماء

في القدرين الاصل والفرع وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين

في القدرين الاصل والفرع وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين

في القدرين الاصل والفرع وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين

في القدرين الاصل والفرع وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين
 متناقضين في القياس وهو ان يكون المصير في القدرين

ولم يصح القياس شاهد واحد منهما لان السور اعتبر بالعرق كان طاهرا
لان العرق طاهر وان اعتبر باللبن كان نجسا لان اللبن نجس في اصل الروايتين
او يقال لا يجوز الحاق سور الكلب في النجاسة بعلته حرمة اللحم لان الحمار يوطئ في
الدود ويشرب من الاواني بخلاف الكلب فان يوطئ في الابواب ولا الحاق
بسور الطهارة بعلته الطواف لان الضرورة في الحمار ودونها في الطهارة
لا يدخل المضايقة يدخلها الطهارة فلو ثبتنا الطهارة او النجاسة لكان اثباتا
لها من غير علة جامعة بين الاصل والفرع وهو باطل لان اى القياس لا يصح
لنصب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارة ونجاسته يلزم ذلك لم يثبت ذلك
الحكم بنص اخر يوجد فيه ولا جامع فيقارن يكون الحكم باحدهما ابتداء بالرى
فيل جواب لقوله لما تعارضت ان الماء الذي كان سور الحمار عرف طاهرا في
الاصول فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا يقينا بالتعارض ولم يزل به
بذلك الماء الحديث اذا توصاه به لان الحديث كان متحققا يقينا فلا يزول
بالشك كما ان الشيء الطاهر اذا اصابه ذلك الماء لا يصير نجسا لان طهارة كانت
ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيمم اليه استعمال الماء المتوضوء

جواب سؤالنا الثاني في سور الكلب في النجاسة بان قياسه في الطهارة على سور الكلب في النجاسة بعلته حرمة اللحم لان الحمار يوطئ في الدود ويشرب من الاواني بخلاف الكلب فان يوطئ في الابواب ولا الحاق بسور الطهارة بعلته الطواف لان الضرورة في الحمار ودونها في الطهارة لا يدخل المضايقة يدخلها الطهارة فلو ثبتنا الطهارة او النجاسة لكان اثباتا لها من غير علة جامعة بين الاصل والفرع وهو باطل لان اى القياس لا يصح لنصب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارة ونجاسته يلزم ذلك لم يثبت ذلك الحكم بنص اخر يوجد فيه ولا جامع فيقارن يكون الحكم باحدهما ابتداء بالرى في جواب لقوله لما تعارضت ان الماء الذي كان سور الحمار عرف طاهرا في الاصول فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا يقينا بالتعارض ولم يزل به بذلك الماء الحديث اذا توصاه به لان الحديث كان متحققا يقينا فلا يزول بالشك كما ان الشيء الطاهر اذا اصابه ذلك الماء لا يصير نجسا لان طهارة كانت ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيمم اليه استعمال الماء المتوضوء

جواب سؤالنا الثالث في سور الكلب في النجاسة بان قياسه في الطهارة على سور الكلب في النجاسة بعلته حرمة اللحم لان الحمار يوطئ في الدود ويشرب من الاواني بخلاف الكلب فان يوطئ في الابواب ولا الحاق بسور الطهارة بعلته الطواف لان الضرورة في الحمار ودونها في الطهارة لا يدخل المضايقة يدخلها الطهارة فلو ثبتنا الطهارة او النجاسة لكان اثباتا لها من غير علة جامعة بين الاصل والفرع وهو باطل لان اى القياس لا يصح لنصب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارة ونجاسته يلزم ذلك لم يثبت ذلك الحكم بنص اخر يوجد فيه ولا جامع فيقارن يكون الحكم باحدهما ابتداء بالرى في جواب لقوله لما تعارضت ان الماء الذي كان سور الحمار عرف طاهرا في الاصول فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا يقينا بالتعارض ولم يزل به بذلك الماء الحديث اذا توصاه به لان الحديث كان متحققا يقينا فلا يزول بالشك كما ان الشيء الطاهر اذا اصابه ذلك الماء لا يصير نجسا لان طهارة كانت ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيمم اليه استعمال الماء المتوضوء

جواب سؤالنا الرابع في سور الكلب في النجاسة بان قياسه في الطهارة على سور الكلب في النجاسة بعلته حرمة اللحم لان الحمار يوطئ في الدود ويشرب من الاواني بخلاف الكلب فان يوطئ في الابواب ولا الحاق بسور الطهارة بعلته الطواف لان الضرورة في الحمار ودونها في الطهارة لا يدخل المضايقة يدخلها الطهارة فلو ثبتنا الطهارة او النجاسة لكان اثباتا لها من غير علة جامعة بين الاصل والفرع وهو باطل لان اى القياس لا يصح لنصب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارة ونجاسته يلزم ذلك لم يثبت ذلك الحكم بنص اخر يوجد فيه ولا جامع فيقارن يكون الحكم باحدهما ابتداء بالرى في جواب لقوله لما تعارضت ان الماء الذي كان سور الحمار عرف طاهرا في الاصول فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا يقينا بالتعارض ولم يزل به بذلك الماء الحديث اذا توصاه به لان الحديث كان متحققا يقينا فلا يزول بالشك كما ان الشيء الطاهر اذا اصابه ذلك الماء لا يصير نجسا لان طهارة كانت ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيمم اليه استعمال الماء المتوضوء

قول الله عز وجل
 فان قلنا كان له
 فليقل يفتاد من
 الحال الجواب يقول
 انما لا يكون له
 فليقل يفتاد من
 الحال الجواب يقول
 انما لا يكون له
 فليقل يفتاد من
 الحال الجواب يقول
 انما لا يكون له

[illegible]

السعال بالانفاس
 وضيقه فان لم يزد
 اجراء على هذا الحديث
 عن ابن الجوزي
 لمن حيث لا يعرف
 وهو ان في حديثه
 ذكره في الحديث
 واجب على كل
 القرائن وان كان
 اللان يعلم ان
 الاخر لا يثبت
 شرح القياس
 جود القلب
 السعال بالانفاس
 وضيقه فان لم يزد
 اجراء على هذا الحديث
 عن ابن الجوزي
 لمن حيث لا يعرف
 وهو ان في حديثه
 ذكره في الحديث
 واجب على كل
 القرائن وان كان
 اللان يعلم ان
 الاخر لا يثبت
 شرح القياس
 جود القلب

وهي نظر القلب بنور يقم فيه وهي بكسر الفاء اسم من قولك تفرست في خير
 اي ابصرت فسمعت ثم التعارض انما يتحقق بين المجتئين بايجاب كل واحد منهما
 ضد ما يوجب الاخرى في وقت واحد في محل واحد مع تساويهما في
 المجتئين في القوة هذه شروط تحقق التعارض اذ لو خلف الزمان كانا احدهما
 تقتضي حرمة المنكوحه حاله الحيض والاخرى تقتضي حلهما حاله الطهر والمحل
 ازا حدما تقتضي ح المنكوحه والاخرى حرمة امها اولم يتساويا قوة كالمقياس و
 النص لا يتحقق التعارض ثم الاختلاف بين المجتئين على سبيل الممانعة لكن
 المعارضة لا التعارض لا يتحقق بدون المشروطان الشرط لتحقيقها ثمانية
 لكن التحقيق واحد النسبة الحكمة شرط والباقي يدبر فيها وشرط تساوي
 المجتئين قوة خارج عن الشرط الثمانية ويمكن ان يحمل عبارة المستن
 على هذا بان يقال ايجاب الدليلين عبارة عن حكمهما ولو كان ذلك
 الحكم ضمنا سواء كان بالايجاب ولا والمحل الواحد عبارة عن مورد ذلك

وهي نظر القلب بنور يقم فيه وهي بكسر الفاء اسم من قولك تفرست في خير
 اي ابصرت فسمعت ثم التعارض انما يتحقق بين المجتئين بايجاب كل واحد منهما
 ضد ما يوجب الاخرى في وقت واحد في محل واحد مع تساويهما في
 المجتئين في القوة هذه شروط تحقق التعارض اذ لو خلف الزمان كانا احدهما
 تقتضي حرمة المنكوحه حاله الحيض والاخرى تقتضي حلهما حاله الطهر والمحل
 ازا حدما تقتضي ح المنكوحه والاخرى حرمة امها اولم يتساويا قوة كالمقياس و
 النص لا يتحقق التعارض ثم الاختلاف بين المجتئين على سبيل الممانعة لكن
 المعارضة لا التعارض لا يتحقق بدون المشروطان الشرط لتحقيقها ثمانية
 لكن التحقيق واحد النسبة الحكمة شرط والباقي يدبر فيها وشرط تساوي
 المجتئين قوة خارج عن الشرط الثمانية ويمكن ان يحمل عبارة المستن
 على هذا بان يقال ايجاب الدليلين عبارة عن حكمهما ولو كان ذلك
 الحكم ضمنا سواء كان بالايجاب ولا والمحل الواحد عبارة عن مورد ذلك

وهي نظر القلب بنور يقم فيه وهي بكسر الفاء اسم من قولك تفرست في خير
 اي ابصرت فسمعت ثم التعارض انما يتحقق بين المجتئين بايجاب كل واحد منهما
 ضد ما يوجب الاخرى في وقت واحد في محل واحد مع تساويهما في
 المجتئين في القوة هذه شروط تحقق التعارض اذ لو خلف الزمان كانا احدهما
 تقتضي حرمة المنكوحه حاله الحيض والاخرى تقتضي حلهما حاله الطهر والمحل
 ازا حدما تقتضي ح المنكوحه والاخرى حرمة امها اولم يتساويا قوة كالمقياس و
 النص لا يتحقق التعارض ثم الاختلاف بين المجتئين على سبيل الممانعة لكن
 المعارضة لا التعارض لا يتحقق بدون المشروطان الشرط لتحقيقها ثمانية
 لكن التحقيق واحد النسبة الحكمة شرط والباقي يدبر فيها وشرط تساوي
 المجتئين قوة خارج عن الشرط الثمانية ويمكن ان يحمل عبارة المستن
 على هذا بان يقال ايجاب الدليلين عبارة عن حكمهما ولو كان ذلك
 الحكم ضمنا سواء كان بالايجاب ولا والمحل الواحد عبارة عن مورد ذلك

وهي نظر القلب بنور يقم فيه وهي بكسر الفاء اسم من قولك تفرست في خير
 اي ابصرت فسمعت ثم التعارض انما يتحقق بين المجتئين بايجاب كل واحد منهما
 ضد ما يوجب الاخرى في وقت واحد في محل واحد مع تساويهما في
 المجتئين في القوة هذه شروط تحقق التعارض اذ لو خلف الزمان كانا احدهما
 تقتضي حرمة المنكوحه حاله الحيض والاخرى تقتضي حلهما حاله الطهر والمحل
 ازا حدما تقتضي ح المنكوحه والاخرى حرمة امها اولم يتساويا قوة كالمقياس و
 النص لا يتحقق التعارض ثم الاختلاف بين المجتئين على سبيل الممانعة لكن
 المعارضة لا التعارض لا يتحقق بدون المشروطان الشرط لتحقيقها ثمانية
 لكن التحقيق واحد النسبة الحكمة شرط والباقي يدبر فيها وشرط تساوي
 المجتئين قوة خارج عن الشرط الثمانية ويمكن ان يحمل عبارة المستن
 على هذا بان يقال ايجاب الدليلين عبارة عن حكمهما ولو كان ذلك
 الحكم ضمنا سواء كان بالايجاب ولا والمحل الواحد عبارة عن مورد ذلك

حقيقة النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...

حقيقة النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...

حقيقة النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...

حقيقة النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...

حاشي
 متعلق بصفحة
 ٢٢٢

حقيقة النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...

حقيقة النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...

حقيقة النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...

حقيقة النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...
 بان لا يثبت النسب...

ان وعدة الزمان شرعاً بحيث يصير للعلماء
 الايمان ان توفى الا ان وعدة الزمان
 ان وعدة الزمان شرعاً بحيث يصير للعلماء
 الايمان ان توفى الا ان وعدة الزمان
 ان وعدة الزمان شرعاً بحيث يصير للعلماء
 الايمان ان توفى الا ان وعدة الزمان

الحكم وهو النسبة الحكيمية وعلى هذا فاشترط وحدة الزمان لإجلان الجنتين

حين عدم يايسى اجد هما باسم الناسم والاخرى بالمنسوخ فلدخولهما في نوع

اخرى ثم زاد هذا الشرط مع ازواجه النسبة شاملة له واختلف مشايخنا

ان خبر المعنى الذي يفهم الامر العارض وبمعنى الامر الاول هل يعارض جبر الالهي

وَمَوْلَانِي يَتَبَرَّأُ إِلَى بَابِ الْمَدِينَةِ بِأَمْرِ نَجْرِهِ بَابِ الْمَدِينَةِ بِأَمْرِ نَجْرِهِ بَابِ الْمَدِينَةِ بِأَمْرِ نَجْرِهِ

ذلك اى فى تعارض النفع والا نثابة فف بعض الصور عملوا بالمشيت و

بعضها بالنافي فقد أخذنا بالمشتبك فخير العاقرة وهي ما إذا اعتقت الأمانة

المنكوحة ونزوجها حثيثاً لها نيار العاقبة وهي فسخ النكاح كما اذا كان

زوجها عبدا خلافا للشافعي واخذوا بالنكاح في مسئلة جواز نكاح المحرم

فقد كان بركة اعتقت وزوجها عبد فخرها رسول عليه السلام

لا اله الا الله محمد رسول الله

ان الجود ودية الكائنات

فانما اقصى ما يمكن ان يكون من الخلق والخلق من الله تعالى

[illegible][illegible][illegible]

ان وعدة الزمان سنشرها بحوث باجوری علیہ السلام
عند فواتها داخل فی نوع آخر و ہوا ان

بموجب هذه الشروط والأحكام

عنه و التمهيد

من التفتة

صديق الاربعة

سن ویدہ کے لئے موجودہ فیضان

المحبات انما هي التي

۳۳۳

شربت آب کبریا
مقلل الشیبت راجعاً لادب
من ذواتها رضا میرزا
الکامل

لا تخرج من بيتك ولا تخرج من بيتك ولا تخرج من بيتك

عليه نيابة في العمل في ذلك الوقت في ان
الكلام من اشياء التي ان
عليه والظاهر

الطه ما فاتكم من الصلاة فمضوا اليه

ان الفاظ سے مراد ہے کہ اللہ تعالیٰ نے اپنے بندوں کو جو کچھ چاہا وہ کر دیا۔

بالصلیٰ علیٰ نبینا الفاضلین
وعلیٰ آله واولاده جوامع الخ

الفردوس
الجنة
الجنة
الجنة

الطائفة بين الشمال والجنوب

[illegible]

وروى انما هي بيرة اعتقت وزوجها حراين اعتنت مع اتفاقهم على
 انراى زوجها كان عبدا فكانت العبودية امر اصليا والعقود على هذا امر اضيا
 فالدليل الدال على الاول يكون نافيا لنفيه الامر العارض من لزم هو العتق و
 ابقاءه الاصل والدال على الامر الثانى اعنى العتق يكون مثبتا لاثباته
 الامر العارض اعنى العتق فاصحابنا همنا اخذوا بالدليل المثبت وهو الحديث
 الثانى وروى ان الرسول عليه السلام تزوج ميمونة وهو ملال اى خارج عن
 احرامه وروى ان ابنه عليه السلام تزوجها اى ميمونة وهو محرم واتفقت عامة
 الروايات على انه لم يكن فى الحال الاصل فكانت الاحرام امر اصليا والحال الطار
 امر عارض فيكون الدال على الاول اعنى الحديث الثانى نافيا والدال على
 الثانى اعنى الحديث الاول مثبتا وانما قيدنا الروايات بالعامة لانها قد
 روى ان ابنه عليه السلام تزوجها قبل ان يحرم وهو بالبدنية فاجعل اصحابنا همنا
 العمل بالنافى وهو الحديث الثانى اولى فعلم ان الامر بالعكس فعلم ان
 علمهم مختلف وقالوا اى اصحابنا فى تعارض الجرح بان اخبر المزمع
 بان الشاهد محرم والتعديل بان اخبر اخر انه عدل ان الجرح اولو هو
 اى والحال انه المثبت لا يثبت امر عارض اذا العدلة هي الاصل

وروى انما هي بيرة اعتقت وزوجها حراين اعتنت مع اتفاقهم على
 انراى زوجها كان عبدا فكانت العبودية امر اصليا والعقود على هذا امر اضيا
 فالدليل الدال على الاول يكون نافيا لنفيه الامر العارض من لزم هو العتق و
 ابقاءه الاصل والدال على الامر الثانى اعنى العتق يكون مثبتا لاثباته
 الامر العارض اعنى العتق فاصحابنا همنا اخذوا بالدليل المثبت وهو الحديث
 الثانى وروى ان الرسول عليه السلام تزوج ميمونة وهو ملال اى خارج عن
 احرامه وروى ان ابنه عليه السلام تزوجها اى ميمونة وهو محرم واتفقت عامة
 الروايات على انه لم يكن فى الحال الاصل فكانت الاحرام امر اصليا والحال الطار
 امر عارض فيكون الدال على الاول اعنى الحديث الثانى نافيا والدال على
 الثانى اعنى الحديث الاول مثبتا وانما قيدنا الروايات بالعامة لانها قد
 روى ان ابنه عليه السلام تزوجها قبل ان يحرم وهو بالبدنية فاجعل اصحابنا همنا
 العمل بالنافى وهو الحديث الثانى اولى فعلم ان الامر بالعكس فعلم ان
 علمهم مختلف وقالوا اى اصحابنا فى تعارض الجرح بان اخبر المزمع
 بان الشاهد محرم والتعديل بان اخبر اخر انه عدل ان الجرح اولو هو
 اى والحال انه المثبت لا يثبت امر عارض اذا العدلة هي الاصل

قوله لا خلاف في ذلك بل يمكن ان يكون من اصل جامع وهو ان النفس لا تخلو من
 الاشارة الى ان النفس لا تخلو من الاشارة الى ان النفس لا تخلو من
 قوله لا خلاف في ذلك بل يمكن ان يكون من اصل جامع وهو ان النفس لا تخلو من

ولما اختلف علمهم في ذلك لم يكن بد من اصل جامع وهو ان النفس لا تخلو من
 ثلثة اوجه لا بد ان يكون مبنيا على دليل يعرف به فهو في مثل الاشارة لان
 الدليل هو المعتبر لا صورته والنفس والاشياء فيقع التعارض بينهما التساوي وقوة
 او لا يكون كذلك وهو ان لا يكون مبنيا على الدليل بان يكون مبنيا على
 الاستصحاب الذي هو ليس بدليل في لا تعارض بينهما ما لعدم التساوي وقوة او
 بان يشتبه بتناؤه على الدليل والاستصحاب في وجب تفحص عن حال الخبر
 فايهما ثبت حكم بمقتضاه والحمد لهذا اشارة بقوله والاصل في ذلك ان النفس ممتدة
 كان من جنس ما يعرف بدليله بان يكون مبنيا على الدليل او كان ما يشتبه
 حاله اي يجوز ان يكون مبنيا على الدليل وان يكون كذلك بان يكون مبنيا على الاستصحاب
 لكن في شأن الراوي اعتمد على دليل المعرفة كان النفس في كل واحد من القسمين مثل الاشارة
 فيقع التعارض بينهما التساوي وقوة والاى وان لم يكن النفس من جنس ما يعرف بدليله
 او كان ما يشتبه حاله لم يعرف عتق الراوي على دليل المعرفة فلاى فلا يكون النفس مثل

قوله لا خلاف في ذلك بل يمكن ان يكون من اصل جامع وهو ان النفس لا تخلو من
 الاشارة الى ان النفس لا تخلو من الاشارة الى ان النفس لا تخلو من
 قوله لا خلاف في ذلك بل يمكن ان يكون من اصل جامع وهو ان النفس لا تخلو من

قوله لا خلاف في ذلك بل يمكن ان يكون من اصل جامع وهو ان النفس لا تخلو من
 الاشارة الى ان النفس لا تخلو من الاشارة الى ان النفس لا تخلو من
 قوله لا خلاف في ذلك بل يمكن ان يكون من اصل جامع وهو ان النفس لا تخلو من

لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم

مثل النجاسة والحكمة اي كما يعلم النجاسة والحكمة بدليل يحتمل ان يعلم
 طهارة الماء وحل الطعام والشراب بدليل فان من اخذ الماء من النهر الجار
 في الاناء الطاهر والحال ان الاناء حاضر عند غير غائب عنه ولم يلاقه شيء
 نجس كزعرار فاطهارة الماء بدليل وكذلك الحل ويحتمل ان يكون الحكم بالطهارة
 الحل بناء على ظاهر الحال فان ثبت انه خبر من غير دليل بناء على ظاهر الحال يقبل
 ان ثبت انه خبر عن دليل فيقع التعارض بين الخبرين اي خبر الطهارة وكل
 وخبر النجاسة والحكمة فيهما اي في الماء والطعام وعندك ان وقوع التعارض
 يجب العمل بالاصل وهو الطهارة في الماء والحل في الطعام لان استصحاب الحال

وان لم يصلح دليلا لكن يصلح مرجحا ومن الناس من رجع بفضل عدد الروايات
 لان القلب اليه ميل لا زوال الجماعة اقوى في فادة الظن من قول الواحد يؤيد
 اعتبار العدد في الشهادة ورجح بالذكورة والحكمة في العدد دون الافراد فقبل
 خبر الحسين راجح على خبر العبدان وخبر الرجلين راجح على خبر الاثنين فاجبر

لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم

لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم

لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم
 لا يجوز ان يكون في الخبرين قولان في الحكم بل هو قول واحد في الحكم

وإنما قد علم بالتواتر ما كان
لنا سبب تقديم التواتر والكلية لا التواتر
الخاص وجها والتواتر موجود في الغير فقط
لكنه ما يقال من أن التواتر موجود في الغير فقط
أن كون الغير متواترا بها
بشيء إذا كان غيره متواترا بها
العام والخاص مثلا لا تعجل البيان
البيان لم يتحقق بما فيه خلاصا
سواء كان
البيان لم يتحقق بما فيه خلاصا
سواء كان

المصنف من الهندية العجمية لا قبل بالبيان
 انما يحصل يكون العلم عظم البسيان
 الكلام يكون تاكيد البيا قبلها والتمايد
 افاد غلت البار عليه يدون الالف و
 ناش من واد بكتبتا فان لفظ جلد و
 بدو و المودة فظكر ما من الحاكيم
 فانه يستعمل الجبر واليد و على هذا
 لك ان الالف كلف الالف و على هذا
 بناء و وضع الموضع من
 انما ليست

[illegible]

فان قيل ان الثاني لا يفسر الكلام
الا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام

والغاية والاول اما ان يكون معنى الكلام معلوما لكن البيان اكد بما يقطع
الاحتمال ويجعل كالمشترك والمحل الثاني بيان التفسير والاول بيان التقرير
وبيان التقرير والتفسير محو الكتاب بخبر الواحد دون التغير لانه
دونه فلا يغيره ووجه اخر للضبط وهو ان البيان لا يخلو اما ان يكون بما
وضع للبيان ولا والثاني بيان الضرورة والاول لا يخلو اما ان يكون مغير
للكم المتقدم ولا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون دافعا ولا الاول
بيان التبديل والثاني بيان التغير وان لم يكن مغيرا فلا يخلو اما ان يكون
بعد نص يمكن العمل به او بعد نص لا يمكن العمل به والاول بيان التقرير والثاني
بيان التفسير والمص جعل النسبة بيان التبديل موافقا لما ذكره فخر الاسلام
نظرا الى ان النسبة بيان لانه المدة يجوز ان يجعل من اقسام البيان وقا
تمس الامتداد النسبة غير حد البيان لان البيان اظهر حكم الحد ثم عند
وجودها ابتداء والنسبة رفع له بعد الشبهة بالنسبة اليها فلم يكن بياناً بالنسبة اليها
ولا يخفى انه ان اريد بالبيان مجر دأظهار المقصود فالنسبة بيان وكذا غيره من

فان قيل ان الثاني لا يفسر الكلام
الا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام
ولا لانه لا يفسر بيان معنى الكلام

التقرير والتفسير محو الكتاب بخبر الواحد دون التغير لانه
دونه فلا يغيره ووجه اخر للضبط وهو ان البيان لا يخلو اما ان يكون بما
وضع للبيان ولا والثاني بيان الضرورة والاول لا يخلو اما ان يكون مغير
للكم المتقدم ولا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون دافعا ولا الاول
بيان التبديل والثاني بيان التغير وان لم يكن مغيرا فلا يخلو اما ان يكون
بعد نص يمكن العمل به او بعد نص لا يمكن العمل به والاول بيان التقرير والثاني
بيان التفسير والمص جعل النسبة بيان التبديل موافقا لما ذكره فخر الاسلام
نظرا الى ان النسبة بيان لانه المدة يجوز ان يجعل من اقسام البيان وقا
تمس الامتداد النسبة غير حد البيان لان البيان اظهر حكم الحد ثم عند
وجودها ابتداء والنسبة رفع له بعد الشبهة بالنسبة اليها فلم يكن بياناً بالنسبة اليها
ولا يخفى انه ان اريد بالبيان مجر دأظهار المقصود فالنسبة بيان وكذا غيره من

النصوص الواردة لبيان الاحكام وان ارى اظهر ما هو المراد من الكلام السابق
فليس ببيان فيشغل ان يراد بالبيان اظهر المراد بعد سبق الكلام له يعلق
به في الجملة يشتمل النسخ دون النصوص الواردة لبيان الاحكام ابتداءً ومثال
اقموا الصلوة واتوا الزكاة بيان تقرير رسمي به لان مقتضى الظاهر
يقطع احتمال غير مثل قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه فان الطيران قد
يطلق على سير البريد مجازاً فكان قوله يطير بجناحه تقرير بالوجوب الحقيقية
قطعا لاحتمال المجاز والاضافة من قبيل اضافة علم النحوي بيان هو التفسير وكذا
البواقي سوي بيان الضرورة فاذا اضافة فيه من قبيل اضافة المسبب الى سببه
بيان يحصل بسبب الضرورة وبيان التفسير رسمي به لان تفسيره فيه خفاء وبيان
تغير رسمي به لان تغير حكمه بالحق هذا البيان مع ان فيه معنى البيان كما
ستعرف وبيان تبديل وبيان ضرورة واستطاع علمه ما يطالعك وجوه تسميتها

۱۔ کلمات کا ترتیب
 ۲۔ محاورات کا کوثر العین
 ۳۔ کلمات کے اہل بیت
 ۴۔ کلمات کے اہل بیت
 ۵۔ کلمات کے اہل بیت
 ۶۔ کلمات کے اہل بیت
 ۷۔ کلمات کے اہل بیت
 ۸۔ کلمات کے اہل بیت
 ۹۔ کلمات کے اہل بیت
 ۱۰۔ کلمات کے اہل بیت

[illegible]

باب بيان التقرير في قوله كبر الكلام بما يقدم احتمال الجواز والخصوص كما في
 قوله تعالى فجعل الملكة كلهم اجمعون فان اجمع اجمع وهو الملكة شامل لجميع
 على احتمال ان يكون المراد بعضهم بقوله كلهم قرر معنى العموم فيه بحيث لا يحتمل
 الخصوص فيصح بيان التقرير موصولا ومفصولا بالاتفاق كانه مقرر للحكم
 السابق فيجوز مفصلا كما يجوز موصولا وكذلك اي مثل بيان التقرير بيان
 التفسير في انه يجوز موصولا ومفصولا وهو اي بيان التفسير بيان ما فيه
 خفاء مثل الجمل والمشارك كلحق البيان من النبي عليه السلام بقوله تعالى اقموا
 الصلوة فان الصلوة كانت بجملة ففسرها بالاركان المخصوصة ولا يجوز تأخير
 هذا البيان عن وقت الحاجة الى الفعل الا عند من جوز التكليف بالحال
 واما تأخيره الى وقت الحاجة فجائز عند العامة فاما بيان التغير نحو
 التعليق والاستثناء فانما يصح بشرط الوصل باجماع الفقهاء

بيان في بيان التقرير في قوله كبر الكلام بما يقدم احتمال الجواز والخصوص كما في
 قوله تعالى فجعل الملكة كلهم اجمعون فان اجمع اجمع وهو الملكة شامل لجميع
 على احتمال ان يكون المراد بعضهم بقوله كلهم قرر معنى العموم فيه بحيث لا يحتمل
 الخصوص فيصح بيان التقرير موصولا ومفصولا بالاتفاق كانه مقرر للحكم
 السابق فيجوز مفصلا كما يجوز موصولا وكذلك اي مثل بيان التقرير بيان
 التفسير في انه يجوز موصولا ومفصولا وهو اي بيان التفسير بيان ما فيه
 خفاء مثل الجمل والمشارك كلحق البيان من النبي عليه السلام بقوله تعالى اقموا
 الصلوة فان الصلوة كانت بجملة ففسرها بالاركان المخصوصة ولا يجوز تأخير
 هذا البيان عن وقت الحاجة الى الفعل الا عند من جوز التكليف بالحال
 واما تأخيره الى وقت الحاجة فجائز عند العامة فاما بيان التغير نحو
 التعليق والاستثناء فانما يصح بشرط الوصل باجماع الفقهاء

كتاب في بيان التقرير في قوله كبر الكلام بما يقدم احتمال الجواز والخصوص كما في
 قوله تعالى فجعل الملكة كلهم اجمعون فان اجمع اجمع وهو الملكة شامل لجميع
 على احتمال ان يكون المراد بعضهم بقوله كلهم قرر معنى العموم فيه بحيث لا يحتمل
 الخصوص فيصح بيان التقرير موصولا ومفصولا بالاتفاق كانه مقرر للحكم
 السابق فيجوز مفصلا كما يجوز موصولا وكذلك اي مثل بيان التقرير بيان
 التفسير في انه يجوز موصولا ومفصولا وهو اي بيان التفسير بيان ما فيه
 خفاء مثل الجمل والمشارك كلحق البيان من النبي عليه السلام بقوله تعالى اقموا
 الصلوة فان الصلوة كانت بجملة ففسرها بالاركان المخصوصة ولا يجوز تأخير
 هذا البيان عن وقت الحاجة الى الفعل الا عند من جوز التكليف بالحال
 واما تأخيره الى وقت الحاجة فجائز عند العامة فاما بيان التغير نحو
 التعليق والاستثناء فانما يصح بشرط الوصل باجماع الفقهاء

كتاب في بيان التقرير في قوله كبر الكلام بما يقدم احتمال الجواز والخصوص كما في
 قوله تعالى فجعل الملكة كلهم اجمعون فان اجمع اجمع وهو الملكة شامل لجميع
 على احتمال ان يكون المراد بعضهم بقوله كلهم قرر معنى العموم فيه بحيث لا يحتمل
 الخصوص فيصح بيان التقرير موصولا ومفصولا بالاتفاق كانه مقرر للحكم
 السابق فيجوز مفصلا كما يجوز موصولا وكذلك اي مثل بيان التقرير بيان
 التفسير في انه يجوز موصولا ومفصولا وهو اي بيان التفسير بيان ما فيه
 خفاء مثل الجمل والمشارك كلحق البيان من النبي عليه السلام بقوله تعالى اقموا
 الصلوة فان الصلوة كانت بجملة ففسرها بالاركان المخصوصة ولا يجوز تأخير
 هذا البيان عن وقت الحاجة الى الفعل الا عند من جوز التكليف بالحال
 واما تأخيره الى وقت الحاجة فجائز عند العامة فاما بيان التغير نحو
 التعليق والاستثناء فانما يصح بشرط الوصل باجماع الفقهاء

[illegible]

قال علماءنا فيمن اوصى بخاتمة لسان وبالفص منه من ذلك الخاتم
 لانسان آخر ايصاء موصولا از الایصاء الثاني وهو ايصاء الفص يكون
 خصوصا اي تخصيصا للايصاء الاول وهو ايصاء الخاتم ويكون الفص
 للثاني لوجود شرط التخصيص وهو الاتصال وان قيل لا يصادف الثاني عن
 الاول لم يكن الايصاء الثاني خصوصا اي تخصيصا للايصاء الاول بل صا الثاني
 معارضا للاول فيكون الفص بينهما نصفين لوقوع التعارض بينهما في
 الفص فلم يصير بها نام الفصل واختلفوا في كيفية عمل الاستثناء وهو المذكور
 بعد الا واخواتها وهذا التعريف شامل للقسمين قيل هو الاخر عن المتعدد
 بالا واخواتها وهو المنع عن دخول بعض ما يتناول صدر الكلام في حكم بالا

[illegible][illegible]

فانما فان تحقق تناولى صدر الكلام و
فانما تشنار والا فلا اشتراض
لعدم التناولى فليلا
كسب اجواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لان الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 جميع افراد الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 لان الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 جميع افراد الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق

المستغرق لجميع افراده لا الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 جميع افراده في المكيل خاصة لان المراد من التساو التساو في الكيل خاصة فقط
 النهي المذكور عام فيما لا معاو فيه فيشتمل النهي بيع الحفنة بالحفنة وبالحفنتين
 قلنا هذا استثناء حال فيجوز صد الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء
 ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصد اي صد الكلام
 عاما في الاحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فانه قيل لا
 تتبعو الطعام بالطعام في جميع الاحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة
 حالة المساواة وذلك اي صد الكلام لا يصلح لكونه عاما في جميع الاحوال
 الا اذا كان في المقد وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمقد وغيره
 كما قال الشافعي فيثبت ان صد الكلام لم يتناول بيع الحفنة بالحفنتين فلا يصح
 الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوصية التفريع الاستثناء لما كان
 معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقوفا عليه كما قبله كلاما تاما في افادة
 معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا تتبعو الطعام بالطعام عاما
 في افادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضه في الطعام المكيل
 خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعد عن القدر الضروري فان الاصل

السواو من الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 لان الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 جميع افراد الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 لان الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 جميع افراد الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق

في الاستثناء
 مطلقا
 يشمل حالة
 القدر
 في كل حال

لان الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 جميع افراد الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 لان الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق
 جميع افراد الطعام المستغرق في الاستغناء عارضه في بيع الطعام المستغرق

[illegible]

۲

۵۷
 فی الماضی والنزہ علیہ
 المحارقات انما یحقق فی الحال فی الزمان
 الماضی وکذا الاخبار عن
 المستقبل لا یثبت

فثبت ان كل

يقبل الاضمار لان المسكوم بالاضمار

بائع تجلیہ

الاستغناء عن الف بجملة شتم

سیدین از سر کونه
ثبت اولیٰ غفرم الکذیب
جواب بسو
در این از او

وہو انہما الوجہ

استشعار

لان وجود المخبر عنه شرط لصدق الخبر والاستثناء دال على عدم ثبوته

فلزم الكذب المحال بخلاف الاستثناء فانه اثبات امر في الحاقاذا عارضه مانع

يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَثْبُتَ وَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ فَلَا يَدُومُ مِنَ الْقَوْلِ بَأَنَّ الْخَمْسِينَ الْمَذْكُورَةَ

الآية تعرض للعدد المشيت بالالف بازمنع عن الشوة والدخول تحت الاسم

فلا تثبت به الا بالحق بعد الاستئناء لا

طبعة المعاصرة موقعا لعدم وهو الامن لان: الالف متبقت الف المصد

[illegible][illegible]

کے لئے اور وہی ہے جس نے میرے لئے خدا کا واحد ذہن کے لئے

بمادله تسع مائة وخمسين ٨٨ ان مدلوله ثلث وامسح حكم في البعض بطريق
 هذا مستحق بقوله فلما بد من القول ١٢

المعارضة بخلاف العلم كما سألوا في جوابه فالمنع الاستثناء بمجرده

دليل الخصوص وتوضيح ان العام اذا خص منه نوع كان الاسم واقعا على البا
فة . . . يعني ان دليل الخصوص انه يعين بطريق المعاصرة صوته فان السيل آ ١٥٠

بلاخلدليل الخصوص عارض العام في بعض افراده بمنع الحكم لكن في

والاعلى الباك لا دخل فلم يكن التخصيص تعارضا للنكاح بلفظ العام بل تعرضا

الحكم مع بقاء الصيغة على حالها وهم هنا يطلق الالف على الباقي بعد الاستثناء

بجز خصم کما
اللاف فان علم
ان کون سما
مذنباً الى
فان کون
تینا من
الحجج البینة
الرمم وغیر ذلک
فاذا اخصر
الینة

[illegible]

س با سیم علم العنصر

م

[illegible]

[illegible]

2

فانه يشير الى الاستثناء الحقيقة يمكن ان يجعل كل ما بالها في بعد الاستثناء
 بان يكون من جنس يكون داخل في قبلة منفصل ويسمى منقطعا وهو لا
 يصلح استخراج من الاول اي المستثنى منه لان الصلة لم يبقا وليكن كونه من جنس
 فلا يمكن استخراج غيره اذ هو فرع الدخول فجعل المستثنى المنفصل كلاما
 مبتدأ بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق لما قبله لا صورة مجازا منصوب على
 التمييز عن النسبة المفهومة ضمنا لما ذكره اي واطلق الاستثناء على مجاز الحقيقة
 والمراد استعمال الصيغة الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

[illegible]

طاهر ما قبل
 قوله جازي القوم الامار مع
 غنى القوم من ذواتهم
 الامار في الجوانب فكيف يصح قول الزعم
 لعدم كونه من جنسه ما عزاله
 اى بذكر كلامه بشار حكمه على
 كلام الاول اا
 حكم الكلام الاول بان
 مخالفة جواب سوال بوان
 الفصل كلاما بشار الى الغير
 البشارة لا يكون مخالفا الى الغير
 البشارة جواب ما عدا كلامه بشار
 البشارة مخالفة لما قبله من
 كلام بشار كلام اخر فانه
 كلام بشار كلام اخر فانه

۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي دفع نوم
 وبعاد متعلق بقدر ايمانهم
 الفضا والدين بها والى
 من ماسه من بياضات
 الناس شيئا لم ينفوا فيه
 كما ولا يتركون احد فضل
 ولا ينكروا عليهم احد
 في الشرح عام
 فان الله تعالى وسع
 والجميع عن الشكر في
 المحدثين وبنهاج
 كما نأمن انهم
 طاب من الشكر
 عن الخلق وولات
 الفضل التي هي
 قول الله عن ملكه
 فانه على ملكه
 التي هي

عن التغير متعلق بالسكوة يدل على الحقيقة أي حقيقة الأمر المعاش إذا لم
يختص بقرينة الشارع للناس على محذور كان سكوتهم بما نال كون ذلك الأمر خارجاً
عن المحذور وقوله يدل على احتمال أن يكون خبر السكوة بأن يكون ما يستفاد
من الجملة أعني دلالة سكوة صاحب الشرع مثلاً لبيان بطريق السكوة
يحتمل أن يكون المثال هو السكوة وقوله يدل على بيان كون السكوة لصاحب الشرع
مثلاً للبيان ويعلم منه حال يدل في قوله وفي موضع الحاجة إلى البيان يدل
على البنية الضمير عائد إلى السكوة المحذوف والمعطوف على قوله سكوة صاحب
الشرع الذي يتعلق بقوله في موضع الحاجة مثل سكوة الصحابة عن تقويم
منفعة البدن في ولد المغرور وهو من يطأ أمرة معتمد على ملك اليدين أو
النكاح على ظن أنها حرة قتل منه ثم تستحق روعه عن عمره حكم فيمن
اشترى جارية واستولدها ثم استحققت برها بجارية وقيمة الولد العقرو
كإرشاء وعلياً واشتري في الصحابة ولم يرد واحد فكان إجماعاً منهم ولم يقض
برقيمة المنافع أي منافع بدن الولد ولو كانت واجبة لم حل الأعراس عنه
مادفعت إليه القضية وطلب منه القضاء بما هو عليه فإن قلت لعل الولد كان
صغيراً ولم يكن له منفعة فلذا سكتوا عن بيان قيمتها الجيب بأنه قد ثبت في

[illegible]

آب حیات

جورجی

جميع الروايات انهم سكتوا عن تقويم منافع قدرل على ان المنافع كانت
 موجودة وان الولد كان كبيرا واعلم ان الذي ذكرنا من رواية عمر موفيا
 ذكر في التوضيح وهو مخالف لما نقله شارح المحقق من ان المرأة كانت
 لكنها انت الى بعض قبائل العرب فتزوجت واحتمل تعدد الحادثة وان
 كان متحققا لكن قال شارح المحقق ان تلك الحادثة اول الحوادث وهذا قال
 البعض في حق ما نقل في التوضيح ولا شك ان بين هذين القولين تدافع
 ومنه ان بيان الضرورة ما ثبت لضرورة دفع الغرور عن الناس مثل سكرة
 الشفيع عن طلب الشفعة بعد العلم فانه جعل رد الشفعة لدفع الغرور عن
 المشتري فانه محتاج الى التصرف فيه فاذ لم يجعل ساقط للشفعة فاما
 ان يعتزم المشتري ان تصرفا ولم يعتزم وتصرف فيه ثم يفيض الشفيع تصرفه
 وعلى كل تقدير يتصرف فجعل ذلك السكرة كالتصيص منه على
 اسقاط الشفعة وان كان السكوت غير موضوع للبيان ومثل سكرة
 الموجين يرحبه يبيع ويشترى فانه اذن له في التجارة

جميع الروايات انهم سكتوا عن تقويم منافع قدرل على ان المنافع كانت
 موجودة وان الولد كان كبيرا واعلم ان الذي ذكرنا من رواية عمر موفيا
 ذكر في التوضيح وهو مخالف لما نقله شارح المحقق من ان المرأة كانت
 لكنها انت الى بعض قبائل العرب فتزوجت واحتمل تعدد الحادثة وان
 كان متحققا لكن قال شارح المحقق ان تلك الحادثة اول الحوادث وهذا قال
 البعض في حق ما نقل في التوضيح ولا شك ان بين هذين القولين تدافع
 ومنه ان بيان الضرورة ما ثبت لضرورة دفع الغرور عن الناس مثل سكرة
 الشفيع عن طلب الشفعة بعد العلم فانه جعل رد الشفعة لدفع الغرور عن
 المشتري فانه محتاج الى التصرف فيه فاذ لم يجعل ساقط للشفعة فاما
 ان يعتزم المشتري ان تصرفا ولم يعتزم وتصرف فيه ثم يفيض الشفيع تصرفه
 وعلى كل تقدير يتصرف فجعل ذلك السكرة كالتصيص منه على
 اسقاط الشفعة وان كان السكوت غير موضوع للبيان ومثل سكرة
 الموجين يرحبه يبيع ويشترى فانه اذن له في التجارة

جميع الروايات انهم سكتوا عن تقويم منافع قدرل على ان المنافع كانت
 موجودة وان الولد كان كبيرا واعلم ان الذي ذكرنا من رواية عمر موفيا
 ذكر في التوضيح وهو مخالف لما نقله شارح المحقق من ان المرأة كانت
 لكنها انت الى بعض قبائل العرب فتزوجت واحتمل تعدد الحادثة وان
 كان متحققا لكن قال شارح المحقق ان تلك الحادثة اول الحوادث وهذا قال
 البعض في حق ما نقل في التوضيح ولا شك ان بين هذين القولين تدافع
 ومنه ان بيان الضرورة ما ثبت لضرورة دفع الغرور عن الناس مثل سكرة
 الشفيع عن طلب الشفعة بعد العلم فانه جعل رد الشفعة لدفع الغرور عن
 المشتري فانه محتاج الى التصرف فيه فاذ لم يجعل ساقط للشفعة فاما
 ان يعتزم المشتري ان تصرفا ولم يعتزم وتصرف فيه ثم يفيض الشفيع تصرفه
 وعلى كل تقدير يتصرف فجعل ذلك السكرة كالتصيص منه على
 اسقاط الشفعة وان كان السكوت غير موضوع للبيان ومثل سكرة
 الموجين يرحبه يبيع ويشترى فانه اذن له في التجارة

وان كانت منفعة قدرل على ان المنافع كانت موجودة وان الولد كان كبيرا واعلم ان الذي ذكرنا من رواية عمر موفيا ذكر في التوضيح وهو مخالف لما نقله شارح المحقق من ان المرأة كانت لكنها انت الى بعض قبائل العرب فتزوجت واحتمل تعدد الحادثة وان كان متحققا لكن قال شارح المحقق ان تلك الحادثة اول الحوادث وهذا قال البعض في حق ما نقل في التوضيح ولا شك ان بين هذين القولين تدافع ومنه ان بيان الضرورة ما ثبت لضرورة دفع الغرور عن الناس مثل سكرة الشفيع عن طلب الشفعة بعد العلم فانه جعل رد الشفعة لدفع الغرور عن المشتري فانه محتاج الى التصرف فيه فاذ لم يجعل ساقط للشفعة فاما ان يعتزم المشتري ان تصرفا ولم يعتزم وتصرف فيه ثم يفيض الشفيع تصرفه وعلى كل تقدير يتصرف فجعل ذلك السكرة كالتصيص منه على اسقاط الشفعة وان كان السكوت غير موضوع للبيان ومثل سكرة الموجين يرحبه يبيع ويشترى فانه اذن له في التجارة

وهو

١٥٥

دفعاً للغرور عن الناس من بيان الضرورة ما ثبت لضرورة كثرة
الكلام مثل قوله علمائنا ليس الخلاف في الأصل وإنما الخلاف في هذه
المسئلة فمن قال للفلان على مائة ودرهم ومائة وقفين خطرة العطف
وعطف درهم وقفين خطرة جعل درهمها وقفين خطرة بياناً للمائة وقال الثاني
القول قوله بياناً للمائة لا جملها وليس قوله ودرهم تفسير لها لأن عطف
عليه فظاهره يقتضي التغير كما إذا قال له على مائة وثوب قلنا لا ثبات ما قلنا
أنه تفسير المعطوف عليه بمائة متعار في العلم ضرورة كثرة استعمال
العدد وطول الكلام بذكر التميز فينا سبب الخفة والجذف حتى أن ذكره يعد

العلماء في بيان الضرورة ما ثبت لضرورة كثرة
الكلام مثل قوله علمائنا ليس الخلاف في الأصل وإنما الخلاف في هذه
المسئلة فمن قال للفلان على مائة ودرهم ومائة وقفين خطرة العطف
وعطف درهم وقفين خطرة جعل درهمها وقفين خطرة بياناً للمائة وقال الثاني
القول قوله بياناً للمائة لا جملها وليس قوله ودرهم تفسير لها لأن عطف
عليه فظاهره يقتضي التغير كما إذا قال له على مائة وثوب قلنا لا ثبات ما قلنا
أنه تفسير المعطوف عليه بمائة متعار في العلم ضرورة كثرة استعمال
العدد وطول الكلام بذكر التميز فينا سبب الخفة والجذف حتى أن ذكره يعد

العلماء في بيان الضرورة ما ثبت لضرورة كثرة
الكلام مثل قوله علمائنا ليس الخلاف في الأصل وإنما الخلاف في هذه
المسئلة فمن قال للفلان على مائة ودرهم ومائة وقفين خطرة العطف
وعطف درهم وقفين خطرة جعل درهمها وقفين خطرة بياناً للمائة وقال الثاني
القول قوله بياناً للمائة لا جملها وليس قوله ودرهم تفسير لها لأن عطف
عليه فظاهره يقتضي التغير كما إذا قال له على مائة وثوب قلنا لا ثبات ما قلنا
أنه تفسير المعطوف عليه بمائة متعار في العلم ضرورة كثرة استعمال
العدد وطول الكلام بذكر التميز فينا سبب الخفة والجذف حتى أن ذكره يعد

قوله دفعاً للغرور عن الناس من بيان الضرورة ما ثبت لضرورة كثرة
الكلام مثل قوله علمائنا ليس الخلاف في الأصل وإنما الخلاف في هذه
المسئلة فمن قال للفلان على مائة ودرهم ومائة وقفين خطرة العطف
وعطف درهم وقفين خطرة جعل درهمها وقفين خطرة بياناً للمائة وقال الثاني
القول قوله بياناً للمائة لا جملها وليس قوله ودرهم تفسير لها لأن عطف
عليه فظاهره يقتضي التغير كما إذا قال له على مائة وثوب قلنا لا ثبات ما قلنا
أنه تفسير المعطوف عليه بمائة متعار في العلم ضرورة كثرة استعمال
العدد وطول الكلام بذكر التميز فينا سبب الخفة والجذف حتى أن ذكره يعد

[illegible]

تکرار و مستهجناتی العربیتر فی کثیر من المواضع و ذلک لضرورتہ فیما ثبت

وجوبه في ذاته في عامة المعاملات كما لم يكن للموزون أي أن الموجب للحد

كثرة الاستعمال التي هي من اسباب التخفيف وهي انما تحقق في المقدار الذي

تثبت ديننا في الدنيا متحالا او متوجلا لاننا ثبت ديننا في الدنيا متكررة العقوبة

برود و الشیاب نحوه فانها لا تثبت فی الذرة الا بطریق خاص وهو السیم

او ما في معناه كما يبيع بالثياب اذا لم يثبت في الذمة في حانة المعامل لم يوجد

الضوء الداعية الى محذوف وقال صاحب التوضيح بعدد الفرق فالحاصل

اندر او در بعد از آنکه مضامین و توفیق تو بکمال کمال خیر پیاپی باشد

[illegible]

فَالْبَحْلُ مَلِيٌّ وَدَرَاهِمُ قَانِ الْأَيْمَانِ رَاهُ قَوْلِ سَاعِدٍ لِحَبِيبِ بْنِ مَتَايَ:

اثاب اذا كان بعد المائة شهرا هـ غم مقدس العبد والثوب كقوله

على مائة وثوب ومائة وعمل لا نجعله بيانا للمائة وعرضه من ذلك ابداء

ما هو الثابت بالعرف في صورة القياس بناء على أن الخصم حاز القياس في

القياس في القياس للاندوز ان يكون في القياس بالانواع القياس في القياس للاندوز

التي هي في الدنيا والآخرة

[illegible][illegible]

المؤمنين القدرات عظام
 على ما لم يحور في عقل العبد
 العلم بعنده و وصفه خلافا لما
 في حوزة انفاقا و ابداعا
 الكثر في حوزة انفاقا و ابداعا
 بناء على مذاهب الشافعية
 من نقل قولها

سیدنا ابوبکر صدیق رضی اللہ عنہ

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وخلق الإنسان من نوره المستطاع في ليلة القدر.

فصل في معرفة الفرق بين المصنف والمؤلف

ان العدو والعدو

فَوَاعِنُ الْفِتَنِ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلاً على قدرته وقدرته على كل شيء

۴۵۲ سنه ۱۰۸۰

الان في الامم التي هي في الامم
الاروبية والاسيائية

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
وَأَمَّا الْبُلْبُلُ فَتَحْنَبَذُهُ
وَيَاجِدُ زَيْنَبُودَ بَلْبَلًا
فَيَقُولُ مَاذَا أَجِدُ مِنَ الْمَلِئِكَةِ
فَيَقُولُ بَشَرًا مِّثْلَكُمْ
وَأَمَّا الْبَقَرُ فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمُ
فَفُتِحَتِ السَّمَاءُ
وَالسَّمَاءُ كَانَتْ مَوَازِينَ
وَالْجِبَالُ كَانَتْ أَغْصَانًا
وَأَمَّا الْبَقَرُ فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمُ
فَفُتِحَتِ السَّمَاءُ
وَالسَّمَاءُ كَانَتْ مَوَازِينَ
وَالْجِبَالُ كَانَتْ أَغْصَانًا

میں نے اس کی طرف سے ایک خط لکھا تھا جس میں

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
اللبس والظلمة واللعنات على من
كفر بالله ورسوله

مجلسه در حضور مفتی علی قاری صاحب التوفیق

صاحب السراج

مسرحیہ توفیق علی بیگم و القلم علی

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان تبارك عن
السلامة والدين
نعم انما النعم كذا
الدين والدين
البيان تبارك عن
السلامة والدين
نعم انما النعم كذا
الدين والدين

در ۵۵۰ مجله

والله اعلم
بما لا تعلمون

مجلس التفتاح
الاول في شرح الفروع كان
معه ما عند المدعي من نسبه في
فكان النسخ ما نسب اليه على
وقد كان الظاهر في النسخ
انما بالنسخ فكان النسخ
سوال مقرر هو ان الحكم
الاشعي في بيان يكون نسبه
الاشعي في بيان يكون نسبه
الاشعي في بيان يكون نسبه

ان يكون باطلا من الوجه الذي ينفي
انها هي فيما كان بطلا من ذلك
وما في اللفظ مما لا ينفك عنه
مع حاشية على حاشية
التبديل انية بين السبيل واللبيل
وذلك انها يكون بعد اللبيل فيكون
اللبيل رافعا كما اللبيل

[illegible]

۲۵۲
الحکام الشریعہ و رب العالمین علیہ السلام
وہو خدیم و کاشف قدر اشیع عدو ظلم
تصویر و نقیض ملک علی الملک
یا حکم یا نبی یا نا تقطع بان الوجود
نہیں یا ثناء یا کین قبل العقل
شہر و یا العقل کین قبل العقل
بیتہ بیدار و ذرات پس بقدر
موجود

لا إله الا الله ما ثبت في الماضي لا يصح طلب الحقيقة مثبت بعد وكيف يقال ليس المراد بالرفع البطلان بل زوال ما يظن من التعبد في المستقبل يعني انه لو لا التامس لكان على عقولنا ظن التعبد في المستقبل فاما الاستقيل فماذا لنا مع الالطون ان

عضد

النسيخ كذا في حق صاحب الشرع وهو في النسخ كالقتل فانه في القتل

الوصف المأثور في القضاة
لأنه يؤيد في القضاة
بأنه يشهد في القضاة
تكميل في القضاة
لأنه يؤيد في القضاة
صاحب في القضاة
المعتمد في القضاة

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

رد به الوجود الشئ الذي يكون لا يتيان به هو جاحل
 القادة والكلم ليس كذلك على قولهم
 في الالمان لا في عدم الوجود بل في عدم الوجود
 بالانفراد في قيامه فعدم الوجود هو عدم الوجود
 الشئ لا سلطان لعدم وليس الالمان عدم الوجود
 اعدايم ليس شئ او اعدايم ليس الالمان عدم الوجود
 تنكروا **قوله** ضرورة فلا يجري فيه النسخ لان النسخ في
 رفع وذلك من اجل انه متلازم لوجوده فثبت ان
 النسخ بائنه العقل لا باجبايتها ، ثم غلب **قوله** ان
 القسم لاجل القسم الثاني وهو بالجملة ياتيه فذا هو ملازم
 او توقيت والقسم الثاني وهو بالجملة ياتيه فذا هو ملازم
 آه فان قيل لا ثم ان القسم الثاني ياتيه فذا هو ملازم
 الثاني فهو قولهم

فان لم ينجح الافاخ كان
 مشر وعاني شريعة آدم عليه السلام
 انما سئل وقد صدق في التوبة ان الله قد علم ان الله قد علم
 نبي من بينه وكذا الاستماع بالخير كان حلالا لا دم عليه السلام فلو كان
 حاد كانت غلوة من صلواته لا يستحق ان يفتخ به عليه السلام ثم استخف في ذلك
 بين الغنم كان مشر وعاني شريعة يعقوب عليه السلام ثم استخف في ذلك
 بشرع موسى عليه السلام وكان سببا في ان يستخف به عليه السلام ثم استخف في ذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان جبارا في شريعة ابراهيم عليه السلام ثم استخف في ذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان جبارا في شريعة ابراهيم عليه السلام ثم استخف في ذلك

حاشي
 متعلقه صفحه

[illegible][illegible]

انما لا نسلم ان المثال ليس موجودا بل هو موجود في النصوص
 كما في قوله تعالى ولا تقربوا ما بين يدينا ولا تقربوا
 الموت او يحل ان يقتل من قبل الموت فاما ما بين يدينا
 من الموت او يحل ان يقتل من قبل الموت فاما ما بين يدينا
 من الموت او يحل ان يقتل من قبل الموت فاما ما بين يدينا

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
 سنة فان المنع من قبل من ذلك المدة لا يجوز قال القاضى الامام ابو زيد انه
 ليس لهذا القسم مثال من النصوص وكذا نقل عن شمس لائمة السرخسى واما
 قوله تعالى ولا تقربوا ما بين يدينا ونحوه فالمقصود منه شرعية حرمة القربان
 في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقت لهذا لم
 يتعرض للمثال وتابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
 فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في المكث الطويل وهذا
 مثال للتأيد صريحا وان لم يكن من الاحكام اذ لم يوجد فيه تأييد صريحا
 في الشرح ودلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول الله
 فانه لا نسلم شرعية ولا نبي بعد فانه عليه السلام خاتم النبيين والمرسلين
 بالتأيد دوام الحكم مادامت دار التكليف ولهذا كان التقيد في قوله عليه

جواب سؤال مقدر وهو
 في قوله تعالى ولا تقربوا ما بين يدينا ولا تقربوا الموت
 او يحل ان يقتل من قبل الموت فاما ما بين يدينا من الموت
 او يحل ان يقتل من قبل الموت فاما ما بين يدينا من الموت
 او يحل ان يقتل من قبل الموت فاما ما بين يدينا من الموت

ما قاله على ما هو عليه
 في قوله تعالى ولا تقربوا ما بين يدينا ولا تقربوا الموت
 او يحل ان يقتل من قبل الموت فاما ما بين يدينا من الموت
 او يحل ان يقتل من قبل الموت فاما ما بين يدينا من الموت

شهور السنة ثم
 قيل في آخره لا يجوز قيل في الدليل
 معمودية ثم قيل في أخبار الصبح لا تصوموا ما شئتم
 بان يريد ان يخرج بعد دخل وقت الاجابة قبل ان تقضي
 ما اذا قيل الانسان يخرج فليكن في وقت غزاة
 في الصبح في قولهم غزاة عن التخرج بيان مدة العمل لا تقضي
 في العمل في حصول الاتيان به وعندنا حكمه بيان مدة العمل لا تقضي
 في العمل في حصول الاتيان به وعندنا حكمه بيان مدة العمل لا تقضي
 في العمل في حصول الاتيان به وعندنا حكمه بيان مدة العمل لا تقضي

باب البیدار والغلط لانه انما یبصر فی علم الامر بغیرا اذا ظهر من
 حال الامر بد ما فاما ان یبصر بحال الامر فاما ان یبصر بحال الامر
 علی امره فاما ان یبصر بحال الامر فاما ان یبصر بحال الامر
 حکم الذی یفعل به یظهر له صیغته فی جانب فنده ۱۲
 ای یظهر فی صین الامر ای للامر بعد البهی صین الامر
 البهی ای صین بنی او لای صین الامر ای صین الامر
 فی الامر بعد البهی وفلک بودی الی البیدار ای صین
 والنداء ای صین الامر بعد البهی وفلک بودی الی البیدار ای صین
 والنداء ای صین الامر بعد البهی وفلک بودی الی البیدار ای صین
 والنداء ای صین الامر بعد البهی وفلک بودی الی البیدار ای صین

۳۶۰

[illegible]

جواب البعض الذين يقولون النظم
من الأحكام ليس إلا العمل فأجاب بقوله
والنظم هو العمل بالحق

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب

وقد ثبت انه عليه السلام كان يتوجه الى الكعبة في الصلاة في مكة ثم يتوجه
في المدينة الى البيت المقدس ستة عشر شهرا ثم الى الكعبة فان كان التوجه
الاول ثابتا بالكتاب فقد ينسب بالسنة الموجهة للتوجه الى البيت المقدس
لان لا يتكفي في القرآن وان لم يكن ثابتا به فقد ثبت بعض المطلوبين
اذ لا شك ان التوجه الثاني الثابت بالسنة ينسب بالكتاب واعلم ان
القاضي ابو زيد قال انه لم يوجد في كتاب الله تعالى ما ينسب سنة الا من طريق
الزيادة على النص فعلى هذا يجوز ان يقال معنى قوله الشافعي لا يجوز نسبه
الكتاب بالسنة انه لم يوجد للشيء ما فيه الزيادة على النص ليس ينسب
عنده وامعندنا فلما كان نسخا جوازنا نسخها لكون هذا انما تمسكه ولم

اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب

ما قاله الشافعي من ان
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب

اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب

اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب
اشارة الى دليل النسخ
بما ذكره في كتابه من ان
كان التوجه الاول ثابتا بالكتاب

[illegible]

[illegible]

بہاۃ الاعراب
فی صلا الزنا و زیارتہ عشسین علی ثمانین
توبہ بیع التقدواہ
جلد علی ثمانین فی صلا القذوف
سن جنس الثمانین بحیث
والانفسان مینہار الاقل
کما فی الشر

[illegible]

من اعترف لان الزيادة يصير اصل المشروع وهو الذي كان قبل الزيادة
بعض الحق لان الحق بعد الزيادة امران المزيد والمزيد عليه ما ليس
للبعض حكم الوجود فيما يجب حق الله تعالى في حكم يجب حال كونه حقا
لله تعالى ومن حيث كونه حقا لله واخر زبه عما يجب حقا للعباد فانه
يقبل الوصف بالتجزئة ثبوتها كما اذا ادعى على غيره الف وخمسائة شيئا
شاهدان بالف والاخران بالف وخمسائة حتى قضى له بالمالك كله كان
مقدار الالف مقضيا بشهادتهم جميعا وخمسائة بشهادة آخرين واداء
حتى اذا دى بعض الدين يجوز بالاخلاف بخلاف حق الله تعالى لان لا يقبل
الوصف بالتجزئة اي ليس لبعض الحق حكم كله ولا حكم الوجود في نفسه ون
انضمام الباقي اليه حتى ان المظاهر اذا مرض بعد ما صام شهر فاطعم ثلثين
مسكينا لم يجزه ولا يكون مكفرا ابا لا طعام ولا بالصوم فكانت الزيادة
فيها من حيث المعنى وان كانت سبانا صورة لان من محتمل اللفظ ولهذا
لان الزيادة على النص فله لم يجعل علما ونا قراءة الفاتحة ركن

فانما يتحقق شرطان فان قلت فلو كان النص في الفاتحة ركن
لما كان ركن في غيرها فلو كان ركن في غيرها لكان ركن في الفاتحة
فانما يتحقق شرطان فان قلت فلو كان النص في الفاتحة ركن
لما كان ركن في غيرها فلو كان ركن في غيرها لكان ركن في الفاتحة

فانما يتحقق شرطان فان قلت فلو كان النص في الفاتحة ركن
لما كان ركن في غيرها فلو كان ركن في غيرها لكان ركن في الفاتحة
فانما يتحقق شرطان فان قلت فلو كان النص في الفاتحة ركن
لما كان ركن في غيرها فلو كان ركن في غيرها لكان ركن في الفاتحة

ولا يراد ان لا يكون ركن في غيرها فلو كان ركن في غيرها لكان ركن في الفاتحة
فانما يتحقق شرطان فان قلت فلو كان النص في الفاتحة ركن
لما كان ركن في غيرها فلو كان ركن في غيرها لكان ركن في الفاتحة

كان عبادة عن البعض لا يجب ان يكون ركن في غيرها فلو كان ركن في غيرها لكان ركن في الفاتحة
فانما يتحقق شرطان فان قلت فلو كان النص في الفاتحة ركن
لما كان ركن في غيرها فلو كان ركن في غيرها لكان ركن في الفاتحة

بعض الحق لان الحق بعد الزيادة امران المزيد والمزيد عليه ما ليس
للبعض حكم الوجود فيما يجب حق الله تعالى في حكم يجب حال كونه حقا
لله تعالى ومن حيث كونه حقا لله واخر زبه عما يجب حقا للعباد فانه
يقبل الوصف بالتجزئة ثبوتها كما اذا ادعى على غيره الف وخمسائة شيئا
شاهدان بالف والاخران بالف وخمسائة حتى قضى له بالمالك كله كان
مقدار الالف مقضيا بشهادتهم جميعا وخمسائة بشهادة آخرين واداء
حتى اذا دى بعض الدين يجوز بالاخلاف بخلاف حق الله تعالى لان لا يقبل
الوصف بالتجزئة اي ليس لبعض الحق حكم كله ولا حكم الوجود في نفسه ون
انضمام الباقي اليه حتى ان المظاهر اذا مرض بعد ما صام شهر فاطعم ثلثين
مسكينا لم يجزه ولا يكون مكفرا ابا لا طعام ولا بالصوم فكانت الزيادة
فيها من حيث المعنى وان كانت سبانا صورة لان من محتمل اللفظ ولهذا
لان الزيادة على النص فله لم يجعل علما ونا قراءة الفاتحة ركن

[illegible][illegible]

اعتمها فانها مؤمنة والقياس فان شرط الايمان في كفارة القتل التخليص

للمؤمن عن ذل الرق في شرط في سائر الكفارات والذي يتصل

بالسنن افعال رسول الله عليه السلام وهي التي تقع عن قصد ما غير هاتين

الواقعة حال النوم فلا يصح للاقتداء به والكلام فيه وهي بالنسبة اليها

اربعة اقسام مباحة ومستحب واجب وفرض واما المحرم والمكروه فلا

يوجد في افعال الانبياء عليهم السلام لانهم معصومون عن الكبائر عند

عامة المسلمين وعن الصغار عند اصحابنا خلافا لبعض الاشعة وانما

قيدها بالافعال بالنسبة اليها لا بالواجب وهو ثابت بدليل فيه شبهة

يتصور في حق النبي عليه السلام ولذا قسم القاض وسائر الاصوليين سوا

فخر الاسلام وشمس الائمة المثلثة اقسام وفيها اي في افعال النبي عليه

السلام

انما للمؤمن بها

القيود ووافاقا على السلام

التي لا تقبل في حق النبي عليه السلام

فانما هي في حق النبي عليه السلام

فانما هي في حق النبي عليه السلام

فانما هي في حق النبي عليه السلام

فانما هي في حق النبي عليه السلام

فانما هي في حق النبي عليه السلام

فانما هي في حق النبي عليه السلام

قال ابن العربي وسمي وسمي لان الزلزلة ما هو الا
 حرام فزعموا ان الزلزلة ما هو الا حرام فزعموا ان الزلزلة ما هو الا
 حرام فزعموا ان الزلزلة ما هو الا حرام فزعموا ان الزلزلة ما هو الا
 حرام فزعموا ان الزلزلة ما هو الا حرام فزعموا ان الزلزلة ما هو الا
 حرام فزعموا ان الزلزلة ما هو الا حرام فزعموا ان الزلزلة ما هو الا

قسم آخر غير الاربع المذكورة وهو اسم لفعل حرام غير مقصود
 للفاعل الذاتية ولكن وقع فيه من فعل مباح قصد كذا ذكر شمس الائمة
 السرخسي وقيل فعل الصغار بدون قصد وقيل ترك الافضل الى الفاضل
 لكن اى القسم الآخر وهو الزلزلة ليس من هذا البيان اى من باب الاقتداء
 بالافعال في شيء من الاحكام الاربع المذكورة لان لا يصلح للاقتداء و
 لا يخلو هذا القسم وهو الزلزلة عن الاقتداء ببيان ان اى الزلزلة بتاويل
 المذكور زلزلة ما من جهة الفاعل كخلف قوله تعالى حكاية عن موسى هذا
 عمل الشيطان ومن الله كما قال وعصاه دم رب فهو واختلفوا في سائر

افعا الفعل الواقع عنه عليه السلام
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة

قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة

قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة

قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة
 قوله في سائر الافعال على السلام المسمى بالزلزلة

۱۲
 لا یثبت الا باللیل ۱۲
 بهما قصصان به انما ارجع الیه
 مثل صوم الوصول وعلیه اقامته
 امام البدری ۱۱ فاف
 المد علیہ وکم زمنه ۱۰
 یقیم ولیل علی ان هذا الفصل خاص
 علی قوله حتی یقیم آه اسام
 التراجع فی قول المدبر ۱۱
 الا قد ارسلنا سور کلها
 یا لیل مع اخایه
 به یفتدی

لا الأصل هو الاختصاص لا يعارضه وان لم نعلم صفة فان كان من المعاملات
 فيلحق على الاباحة بالاجماع وان كان من القربى فليلحق فيه فلا
 يثبت متابعتة حتى يقوم دليل وقيل يلزمنا الاتباع فيه وقال الكرخي
 يصح لا باحة فحقه ولا يكون لنا اتباع فيه الا بدليل وقد عرفت
 لمخصاص انفا ويتصل بالسنن بيان طريقته رسول عليه السلام حال كون
 تلك الطريقة في اظهر احكام الشرع بالاجماع متعلق بالظاهر واختلف
 في هذا الفصل اي اظهر الاحكام بالاجماع فانكرت لا شرعية واكثر
 المعزلة كون الاجماع خطأ النبي عليه السلام في الاحكام الشرعية لا استغناء
 عنه بالوحي وعامة اهل الاصول على ان العمل فيها بالوحي لظاهر والرأي
 جميعا وهو مذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعدم قوله تعالى

لا الأصل هو الاختصاص لا يعارضه وان لم نعلم صفة فان كان من المعاملات
 فيلحق على الاباحة بالاجماع وان كان من القربى فليلحق فيه فلا
 يثبت متابعتة حتى يقوم دليل وقيل يلزمنا الاتباع فيه وقال الكرخي
 يصح لا باحة فحقه ولا يكون لنا اتباع فيه الا بدليل وقد عرفت
 لمخصاص انفا ويتصل بالسنن بيان طريقته رسول عليه السلام حال كون
 تلك الطريقة في اظهر احكام الشرع بالاجماع متعلق بالظاهر واختلف
 في هذا الفصل اي اظهر الاحكام بالاجماع فانكرت لا شرعية واكثر
 المعزلة كون الاجماع خطأ النبي عليه السلام في الاحكام الشرعية لا استغناء
 عنه بالوحي وعامة اهل الاصول على ان العمل فيها بالوحي لظاهر والرأي
 جميعا وهو مذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعدم قوله تعالى

لا الأصل هو الاختصاص لا يعارضه وان لم نعلم صفة فان كان من المعاملات
 فيلحق على الاباحة بالاجماع وان كان من القربى فليلحق فيه فلا
 يثبت متابعتة حتى يقوم دليل وقيل يلزمنا الاتباع فيه وقال الكرخي
 يصح لا باحة فحقه ولا يكون لنا اتباع فيه الا بدليل وقد عرفت
 لمخصاص انفا ويتصل بالسنن بيان طريقته رسول عليه السلام حال كون
 تلك الطريقة في اظهر احكام الشرع بالاجماع متعلق بالظاهر واختلف
 في هذا الفصل اي اظهر الاحكام بالاجماع فانكرت لا شرعية واكثر
 المعزلة كون الاجماع خطأ النبي عليه السلام في الاحكام الشرعية لا استغناء
 عنه بالوحي وعامة اهل الاصول على ان العمل فيها بالوحي لظاهر والرأي
 جميعا وهو مذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعدم قوله تعالى

لا الأصل هو الاختصاص لا يعارضه وان لم نعلم صفة فان كان من المعاملات
 فيلحق على الاباحة بالاجماع وان كان من القربى فليلحق فيه فلا
 يثبت متابعتة حتى يقوم دليل وقيل يلزمنا الاتباع فيه وقال الكرخي
 يصح لا باحة فحقه ولا يكون لنا اتباع فيه الا بدليل وقد عرفت
 لمخصاص انفا ويتصل بالسنن بيان طريقته رسول عليه السلام حال كون
 تلك الطريقة في اظهر احكام الشرع بالاجماع متعلق بالظاهر واختلف
 في هذا الفصل اي اظهر الاحكام بالاجماع فانكرت لا شرعية واكثر
 المعزلة كون الاجماع خطأ النبي عليه السلام في الاحكام الشرعية لا استغناء
 عنه بالوحي وعامة اهل الاصول على ان العمل فيها بالوحي لظاهر والرأي
 جميعا وهو مذهب الشافعي واكثر اهل الحديث لعدم قوله تعالى

[illegible]

فَاعْتَرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ قَالُوا كَثُرَ أَصْحَابُنَا إِنْ كَانَ مَكْلَفًا بِالنَّظَرِ الْوَحْيِ
فِي حَادِثَةٍ لَيْسَ فِيهَا وَحْيٌ فَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ الْوَحْيُ بَعْدَ الْإِنْتِظَارِ كَانَ ذَلِكَ كَلَامًا
الْأَذْنَ بِالْإِجْتِهَادِ ثُمَّ قِيلَ إِنَّ الْإِنْتِظَارَ مُقَدِّمَةٌ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَقِيلَ يَخُوفُ
فَوَيْتُ الْغُرُضَ وَالْيَدِ شَارِقُ قَوْلِهِ وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْمَلُ
بِالْإِجْتِهَادِ إِذَا انْقَطَعَ طَمَعُهُ عَنِ الْوَحْيِ فِيمَا آيَ فِي حَادِثَةٍ ابْتَدَأَ بِهِ وَكَانَ يَنْتَظِرُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقْرَعُ عَلَى صِفَةِ الْحَكْمِ بَعْدَ الْخَطَا وَأَنَّ كَثْرَةَ أَصْحَابِهِ يَحْتَمِلُ
الْخَطَا هَذَا عِنْدَ كَثْرَةِ أَصْحَابِنَا قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْكَ لَمْ أَذَنْ لَكُمْ
فَأَنْزِلْهُ عَلَى الْخَطَا وَكَثُرَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَا لِأَنَّا مَرْنَا بِاتِّبَاعِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا اتِّبَاعَهُ فِي الْخَطَا فَإِذَا اقْرَأَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ
مِنْ الْحَكْمِ إِذَا اقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ وَثَبَاتُهُ كَانَ ذَلِكَ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى صَابِقِهِ
الْحَكْمُ نِيكَونَ مُخَالَفَتُهُ حَرَامًا وَكَفَرًا بِخِلَافِ مَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مِنْ الْبَيَانِ بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي فِيهِ بِمُخَالَفَتِهِ لِحُجَّتِهِ خَرَجَ الْقَرَأُ عَلَى الْخَطَا

فلا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...

جائز في اجتهاده فهو لا اجتهاد نظير الاطعام في كونه قطعيا منتهيا
 غير قطع من غيره وهو القاء الخبز في قلب الغير بلا فطر واكتساب فانه

حجة قاطعة في حق علي السلام وان لم يكن في حق غيره بهذه الصفة
 اما القطعية وما اتصل بسنة نبينا شرا ثم من قبله وانما قال هم هنا بسنة
 نبينا علي السلام وفيما سبق بالسن لان الاختلاف هو هنا في مقامين
 احدهما قبل البعثة فابعضهم ذلك كابي الحسن البصري وجماعة من
 المتكلمين وثبت بعضهم مختلفين فيلزم فقل كان متعبدا بشرائعه
 نوح عليه السلام وقيل بشرائعه ابراهيم عليه السلام وقيل بشرائعه موسى عليه
 وقيل بشرائعه عيسى عليه السلام وقيل بما ثبت له شرع وتوقف فيه بعضهم
 كالغزالي في عبد الجبار والمقام الاخر في تعبد بعد البعثة فنبه بلفظ
 النبي علي السلام المضاف الى ضمير المتكلم على ان الاختلاف الذي اراد ببيان

فلا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...

من لا يعلم ان الاطعام في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...

فلا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...

فلا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...
 لا يخفى ان الصواب في كل واحد من هذه الامور هو ما لا يخفى عليه الفهم السليم من غير حاجة الى اجتهاد في كل واحد من هذه الامور...

هو انه عليه السلام بعد البعثة وامته هل كانوا متعبدين بشيء من
 تقدم فذهب اكثر من اصحابنا والشافعية وطائفة من المتكلمين الى انه
 كان متعبدًا وان كل شريعة ثبت لكل نبي فهي باقية في حق من بعده الى قيام
 الحجة يقوم دليل الانتساب وذهب اكثر المتكلمين وبعض اصحابنا و
 الشافعية الى انه عليه السلام لم يكن متعبدًا بشيء من قبلنا وان شريعة كل نبي
 بوفاته وببعث نبي اخر الا ما لا يحتمل النسخ والتوقيت فلهذا لا يجوز العمل بها الا
 بدليل البقاء وذهب اكثر اصحابنا الى ما ذكره المصنف بقوله والقوله الصحيح في
 الحديث عليه الشئخ ابو منصور والقاضي الامام ابو زيد شمس الامنة وفخر الاسلام
 وعامة المتأخرين انما قص الله تعالى في كتابه اوقص رسول من اهل
 الشرائع لما ضيعة من غير انكار يلزمنا العمل به بناء على ان اى ما قصه الله تعالى
 شريعة رسولنا عليه السلام ما لم يظهر ناسخه واحترز بقوله ما قصه الله
 اورسوله عما نقله اهل الكتاب وفهم المسلمون عن كتبهم فانه لا يجب اتباعه
 لتحريفهم الكتب وفيه رد على من قال انه يلزمنا العمل بما نقل من الشرائع فيما
 لم يثبت انتساخه وان كان الناقل من اهل الكتاب وفهم المسلمون عن كتبهم
 وفي قوله على انه شريعة رسولنا اشارة الى انه عليه السلام لما كان خير خلق الله

بشرائع من قبلنا من
 الانبياء وادبوا بقوله تعالى
 فانما امر النبي عليه السلام بالانتساب
 بالكلية وجب عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز

ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
 في حجة عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز
 في حجة عليه ان لا يتجاوز

منه او من قبله ان يكون ذلك
 من قبله او من قبله ان يكون ذلك
 من قبله او من قبله ان يكون ذلك
 من قبله او من قبله ان يكون ذلك
 من قبله او من قبله ان يكون ذلك
 من قبله او من قبله ان يكون ذلك
 من قبله او من قبله ان يكون ذلك
 من قبله او من قبله ان يكون ذلك

۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰

السايقه فابننا افاقتت في كيننا
« نور الاقوار » كيننا
السر في عروق الكون
اي يكون

عن مواضع التي وضعه المروني
فيها كالمظا بالماله او بغيره
بان يوضع في موضع واحد

بعضی از این کتاب را در بعضی از کتابخانه ها
 و بعضی از این کتاب را در بعضی از کتابخانه ها
 و بعضی از این کتاب را در بعضی از کتابخانه ها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

لعلهم وقع التغير فيه
الامر الى ما قاله
صاحب المخطوط
عقبي

[illegible]

بان قال فلما كان من جزاء
 طلبهم من محمد بن علي بن الحسين
 قولا وقص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ارجى السدس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال نحن نضوءه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وتكم فصلهم وامر بالصيام
 للذي يثاني وهو عدم كود علي بن الحسين
 من قبله
 من قبله

سبب سوال بوزان
قول البعض دد بوضال
يقولون ما نفس التمرين
فلا حاجة الى قوله على انه

وافضل رسل كانت نبوة من قبله اخلت في نبوته كالجس في النوع وهو في
 الشخص فكانت النبوة تنمو وتكامل تدليجا الى ان بلغت بمحمد عليه السلام
 وذكر شمس لا ثمرة ان اخذ الميثاق على النبيين بالتصديق في قوله تعالى
 واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول
 مصدق لما معكم لتؤمنن به من بين الدلائل على انهم بمنزلة من بعث
 اخرون في وجوب اتباعه وبهذا ظهر شرف نبينا عليه السلام كذا في الشرح
 واستدل ايضا على شرفه عليه بقوله تعالى فبهذا هم اقتدوا وتوضيحه انه عليه السلام
 كان مأمورا باقتدائهم ولا شك انه كان اتيا بما امره الله واذا كان كذلك
 فقد اجتمع فيه ما تفرق في غيره ولعل هذا اوتي جوامع الكلم وجوامع الحكم
 وما يقيم به ختم باب السنة باب متابعة اصحاب رسول عليه السلام ولا احتمال

[illegible]

۲
که از حق سبحانه
محمد صلی الله علیه و سلم فرمود که
فیهما سلامی یعنی بطریق انبیاء و ائمه که در احوال
ارثان را پیروی نماید تا ارثان است بآنکه بر وصف که پیشتر
بر یکدیگر مطلع شده اجداد حسن و قاصد شایسته در آن تقلید و ادایت و در فرقه که
نیز نباشد و در اصول دین شایسته در آن تقلید و ادایت و در فرقه که
از صاحبان و شریعت او تا نسخ شرائع ایشان است پس از دوحاسن اخلاق در کمال
از صاحبان و شریعت او تا نسخ شرائع ایشان است پس از دوحاسن اخلاق در کمال
از صاحبان و شریعت او تا نسخ شرائع ایشان است پس از دوحاسن اخلاق در کمال

۴۷۹
 اصلاً فی السرائع بدیل یافته
 شخص الایه ان اسد اخلاقیات آه من بدو
 سائله لای علی ایتیم آه
 الایه الاخر فقد توضحنا
 ان نبین افضل من سائر الانبیاء و یفهم من قوله
 و اخذ اسد الایه افضل نبینا و ذلك لان مفعول ان
 اسد تعلی الاذن البینین و یفهم من قوله
 شرعیه بشرط ان عامر بنی من بعدکم که آخر الزمان
 یخبر به النبوة و یفهم علیه اسلام و مصلحتهم فی آخر الزمان
 و الحکمة لتؤمن ان فکران زمانکم و باجماعه لا شک
 امام جمیع الانبیاء نبینا صلی اسد علیه و سلم غایب
 لقیضه علی سائر الانبیاء آه من تفر
 ان کرده انبیاء آه اول الایه اولیک الذین
 ان تکسایت انرا بین خود
 ان اقتدره

لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
 فليكن الله في حكمهم
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
 فليكن الله في حكمهم
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
 فليكن الله في حكمهم

الذي فيه اختلاف بينهم فلا يكون موضع استحقاق المخرج
على وجوب تقليدهم انما لا يهرونهم اختلاف ظاهر
الاجسام فكيف يتصور فيه القبول او تقرير السؤال
بعبارة الكتاب علمنا حذف المضاف وهو القول
الذي فيه اختلاف بينهم فلا يكون موضع استحقاق المخرج
على وجوب تقليدهم انما لا يهرونهم اختلاف ظاهر
الاجسام فكيف يتصور فيه القبول او تقرير السؤال
بعبارة الكتاب علمنا حذف المضاف وهو القول

[illegible]

لا ختم السماع والتوقيف كلاهما بمعنى واحد - لفضل اصابتهم في نفس الرأى

[illegible]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

۱۷
شک انقادین بعد از
جواز تطهیر الصحابہ بر منہ باشد و تطهیر بر
افتقار سے یا الزامی طہور را لا وجہ الزامی
واضاح الخطا ثابت نہ است اجتناب از
کونہم غیر مخصوصین عن الخطا و
کمالہ بعضہم بعضا ولو کم یکم مختلفا
بعضہم بعضا جاز ہر الخالفہ با سہم
شتر الشافعی سے لا یفرق بین الاید
و ما یدرک لا شیخو نہ انما انشی خیا
لا یدرک بالقیاس خبر طلعہ و لیلا و
سکون کذلک ومع چون ان کیوں
لا یزید ثم ۱۲ کلا اجتناب از
ان لا کیوں و لیلا کیوں جو سے
تندر آخرا لا شر سے ان قول الشافعی
فما لا یدرک بالمالی کسیں عجب سہل
ان کا کہلا قتل الصحابی ۱۲
نہا و لا نہ چاہ

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

سعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وشره ومسروق وعلقمة
رضي الله عنهم يجوز تقليده عند بعض مشائخنا خلافا للبعض
واما اذ لم يبلغ درجة الفتوى في منهم ولم يزاوهم كان كسائر السلف
لا يصح تقليده والله اعلم **باب الاجماع** الاجماع في اللغة
العزم والاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من ائمة محمد صلى الله عليه وسلم
في كل عصر على امر من الامور والمراد بالاتفاق الاشتراك قولاً وفعل
او اعتقاداً وقيد المجتهدين اذ لا اعتبار لاتفاق غيرهم من العامة و
عرف بلام الاستغراق احترازاً عن اتفاق البعض دون البعض وقيد
قوله المجتهدين بقوله من ائمة محمد صلى الله عليه وسلم احترازاً عن اتفاق المجتهدين من
الشرائع الماضية بقوله في كل عصر احترازاً عن لزوم عدم انعقاد الاجماع
الا في آخر الزمان اذ لا يتحقق اتفاق جميعهم الا في وقوله على امر من الامور
بيان لتناول القول والفعل والاحكام العقلية والشرعية وقيد بعض
العلماء الاجماع بالحكم الشرعي بدل امر من الامور وكلام المصنف بشير الى
ان لا يقيد لاتفاق المجتهدين بل يذكرونه من اهل البيت وهو حجة قطعية عند

عليه السلام في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به
في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به
في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به

في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به
في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به
في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به

في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به
في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به
في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به

في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به
في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به
في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا ما اوتوا به

الرسل من امتي لا يكون الا في علم شئ قطع فيكون
 لا يصح جهوه قطيعة اما **عليه السلام** لان برادة
 قينا وللملوك من الامم اخربت للناس دون غيرهم في جهود
 الشهادة الآية وبت بعثت بالادلة والعق فيسقط
 قوله بان التوقف في قوله واجب ذلك ينافي وجوب
 الذي بعثت كرامة فثبت ان الفاسق ليس من اهل الامم
 فانه مستحق لعلمه واقفا على خلاف ولينذا كان اتباع
 اليه او اتباعه او غالبا فيه بحيث لا يفرق

[illegible]

